جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تجاه إيران 1979- 2008

إعداد الطالب
سليمان عفنان راشد الحويطي

المشرف
الدكتور صداح الحباشنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصـول علـى درجـــــــة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2010

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة الذي غرس في قلبي حب العلم والمعرفة

إلى والدتي التي تحلم أن ترى ابنها يحمل أعلى الشهادات

إلى من وقف إلى جانبي الليالي، وكانت لي من الأوفياء زوجتي

إلى فلذات كبدي أبنائي الأعزاء

سليمان الحويطي

الشكر والتقدير

الحمد رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسعدني ويسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل حتى وصل إلى حيز الوجود، وأخص بالشكر والتقدير أستاذي الفاضل الدكتور صداح الحباشنة الذي أشرف على هذه الرسالة حتى أصبحت على ما هي عليه، فكان لتوجيهاته وسعة صدره الأثر البارز في إثراء هذه الرسالة، فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أتقدم بشكري العميق لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذه الرسالة وسيكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم كل العناية والتقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والدعاء إلى كل من ساعدني من أساتذتي الكرام وزملائي الأفاضل، وإلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل المتواضع كل التقدير والاحترام.

سليمان الحويطي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تجاه إيران

1979-2008م

سليمان عفنان راشد الحويطي

جامعة مؤتة، 2010

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف ومنها التعريف بالعلاقات بين السعودية الإيرانية ومراحل تطورها وفترات الازدهار والانكسار بهذه العلاقات، والتعرف بالمحاولات التي قامت بها المملكة العربية السعودية لحل الخلافات الإيرانية العربية الخليجية، وتحاول الدراسة الإجابة عن عدد من التساؤلات أبرزها ما هي المتغيرات المحلية والإقليمية المؤثرة على العلاقات السعودية الإيرانية؟ ستعتمد هذه الدراسة على منهجين، المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

تناولت هذه الدراسة العلاقات السعودية الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية عام1979 حتى عام 2008م، واتضح أن هناك أبعاد عديدة في هذه العلاقات المتبادلة بين البلدين، وأثرت هذه الأبعاد وألقت بظلالها على هذه العلاقات سواء كانت العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية أو التسليحية، وأثرت هذه العلاقات على علاقة كلا من الدولتين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية من جانب، وكذلك الدول العربية والإسلامية المجاورة لكلا البلدين، وكذلك على الدول المشتركة والواقعة على الخليج العربي حيث أن كلا من السعودية وإيران تحاول أن تمد نفوذها على الخليج العربي لتمنع مد الدولة الأخرى أو تحد من نفوذها في الخليج العربي.

واتضح من خلال تناول الدراسة للفترة الزمنية من عام 1979 وحتى2008م أن الدراسة خرجت بالعديد من النتائج وهي كالتالي:(1) تأثر العلاقات بين الدولتين بقضايا ترتبط بدول أخرى في المنطقة مثل مطالبة إيران بدولة البحرين، واعتراض الجانب السعودي، والنزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث ووقوف السعودية إلى جانب الإمارات بالمطالبة بالجزر. (2) أوضحت الدراسة أن فترة الثمانيات كانت العلاقات بين الدولتين سيئة وذلك بعد الثورة الإيرانية وسعي إيران إلى تصديرها للدول المجاورة والحرب العراقية الإيرانية. (3) أن الاحتلال الأمريكي للعراق واتهام إيران بالتدخل في الشؤون العراقية قد أثرت على العلاقات السعودية الإيرانية.

ABSTRACT

Foreign Policy Of Saudi Arabia Toward Iran
1979-2008
Sliman Afnan Rashid Alhwiti
Mu`tah 2008

This study aims to a group of goals of them identifying the Saudi-Iranian relations and their developmental stages , the periods of prosperity and breakdown for these relations , and to identify the attempts done by the Saudi Arabia to solve the Iranian-Arabian and gulf disagreements , the study also attempts to answer some of the questions of which : What are the local and regional variables that affect the Saudi-Iranian relations ?

The study will adopt tow approaches , the descriptive and the analytical one .

The study discussed the Saudi-Iranian relations from the Iranian revolution in 1979 until the year 2008 ,and it was shown that there are many aspects in these exchange relations between the tow countries , these aspects has affected and influenced these relations wither were political , economic , social , religious , or arming relations .

These relations has affected the relations of the tow countries from the one hand , and the Arab and Islamic countries neighboring both Saudi and Iran , and also sharing countries on the Arabian gulf as both Saudia and Iran attempt to control the Arabian gulf to interdict the other country's control in the gulf in the other hand .

By discussing the period from 1979 until 2008 , the study has concluded with many results as follow :

1- The relation between the tow countries are affected by issues relate to other countries in the region such as the Iranian postulation in Bahrain , and the Saudi contraposition , and the conflict between Iran and the United Arab Imarets on the three islands and the Saudi attitude with Imarets in postulating .
2- The study has shown that in the 1980s the relations were bad between the tow countries after the Iranian revolution and the Iranian attempt to export it to the neighboring countries and the Iraqi-Iranian war .
3- the American occupation of Iraq and the accusation against Iran have affected the Saudi-Iranian relations .

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلاتها

1.1 خلفية الدراسة:

تكتسب العلاقات السعودية الإيرانية أهمية خاصة في تشكيل منظومة العلاقات الخليجية الإيرانية، وذلك بحكم الثقل السياسي والتاريخي والديني والاقتصادي الذي تمثله الدولتان؛ وتأثيرهما المباشر على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

حيث تمثل المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية ركيزتين من ركائز الاستقرار السياسي، والأمني الاستراتيجي في منطقة الخليج، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي وما يملكانه من مخزون نفطي وكذلك لما للدولتين من ثقل ديني يمتد تأثيره على المستوى الإقليمي، فالمملكة العربية السعودية تعتبر قبلة العالم الإسلامي لما تحتويه من أماكن مقدسة وحيث أنها تطبق الشريعة الإسلامية حسب المذهب السني، والذي تتبناه معظم شعوب العالم الإسلامي، وجمهورية إيران الإسلامية تطبق الشريعة الإسلامية حسب المذهب الشيعي وتعتبر قائدة العالم الإسلامي الشيعي.

أثرت العلاقات السعودية الإيرانية على منطقة الخليج وبحكم أهمية منطقة الخليج للعالم فإن هذه العلاقات تتأثر بتدخلات الدول الكبرى، والتي ترى أن لها مصالح في المنطقة، ويمثل عام 1926م حدثاً مهماً في التاريخ السعودي الإيراني الحديث، ففي شهر شباط تمت مبايعة الملك عبدالعزيز ملكاً على الحجاز ونجد، وفي العام نفسه تُوج رضا شاه بهلوي أمبراطوراً على إيران؛ وكذلك فإن أول اتصال بين الدولتين حدث في العام نفسه حينما قام الملك عبدالعزيز بالدعوة إلى عقد مؤتمر العالم الإسلامي في مكة المكرمة، وقد أرسلت الحكومة السعودية دعوات لجميع الحكومات الإسلامية وكانت إيران من ضمنها.

تم افتتاح أول سفارة إيرانية في جدة في عام 1930م ، وظلت هذه العلاقات السياسة والدبلوماسية حتى عام 1944م حين قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد خلاف حول إعدام السلطات السعودية أحد الحجاج الإيرانيين بعد أن وجهت إليه

الحكومة السعودية تهمة الإساءة إلى مقام الكعبة المشرفة، وفي بداية عام 1947م استؤنفت العلاقات الدبلوماسية، وفي عام 1955م قام الملك سعود بأول زيارة لإيران على هذا المستوى وقد قام شاه إيران بزيارة السعودية عام 1957م.

يمكن تسمية العلاقات بين البلدين في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز وشاه إيران محمد رضا بهلوي في الستينات والسبعينات بالمرحلة الذهبية في هذه العلاقات، وذلك لما تخللتها من زيارات متبادلة بين البلدين على جميع المستويات، والتعاون في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وتوقيع الاتفاقيات في مختلف المجالات وكان للولايات المتحدة التأثير الكبير في هذا التعاون من حيث التشجيع عليه حيث أن البلدين يعتبران أصدقاء الولايات المتحدة في مواجهة المد الشيوعي السوفيتي، وأن غياب الاختلاف المذهبي، أو محاولة تغييبه في تلك الفترة كان عامل مساعد على نمو تلك العلاقات.

إن سقوط حكم شاه إيران وقيام جمهورية إيران الإسلامية سنة 1979م بزعامة آية ا الخميني، قد أعادت تلك العلاقات إلى نقطة الصفر ويعود ذلك إلى إتجاه الجمهورية بعد الثورة نحو محاولة تصدير تلك الثورة إلى الدول المجاورة، وتعتبر الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988م) من أهم المتغيرات التي سببت تصعيد حدة التوتر في العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى النزاع حول موضوع الحجاج الإيرانيين، والصراع داخل منظمة الأوبك بسبب أسعار النفط، والحصص الإنتاجية ونتيجة لتلك الأحداث تم قطع العلاقات بين البلدين عام 1988م ولم تستأنف إلا في عام 1991م بعد أزمة الخليج الثانية، وفي هذه الفترة جاء الدخول العراقي للكويت عام 1990م ووقوف إيران مع الدول الخليجية بادانة عملية الدخول والمطالبة بانسحابه والتي مثلت الفرصة المواتية لإيران لتحقيق أقصى استفادة ممكنة والخروج من عزلتها إقليمياً ودولياً في أعقاب الثورة الإيرانية والحرب الإيرانية العراقية.

ومع وفاة الخميني واستلام على اكبر رفسنجاني الحكم، بدأ رفسنجاني يتلمس طرق إخراج إيران من أزمتها الاقتصادية، والسياسية التي تعاني منها فقام باتصالاته مع السعودية لإعادة العلاقات بين البلدين، ثم جاء بعد رفسنجاني الرئيس الإصلاحي

محمد خاتمي عام 1997م وأكمل تنمية العلاقات، وكانت السعودية أول المهنئين للرئيس محمد خاتمي على انتخابه رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وقد بذلت السعودية جهوداً في تطوير العلاقات بين البلدين وفي عام 2003م حصل الاحتلال الأمريكي للعراق وما نتج عنه من تداعيات ألقت بظلالها على هذه العلاقات، ثم تولى الرئيس محمود أحمدي نجاد الذي أخذ سياسة متشددة وفي نفس الوقت التزمت السعودية بتطوير علاقاتها مع إيران.

يتحدد مستقبل العلاقات بين البلدين بالتحولات السياسية في المنطقة خصوصاً المشروع النووي الإيراني وتأثيره على دول المنطقة ومنها السعودية، وكذلك الوجود الأجنبي وقضية أمن منطقة الخليج بالإضافة إلى ما يحصل في العراق المحتل، والأوضاع الداخلية في إيران والتدخلات الدولة في المنطقة، والتطورات في الأحداث الإقليمية في المنطقة.

2.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهيمة هذه الدراسة من كونها تبحث في الكثير من المسائل والقضايا المؤثرة على العلاقات السعودية الإيرانية، وكذلك تأثير التطورات الإقليمية التي أحدثت تبايناً في العلاقات بين البلدين وخاصة بعد حدوث الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، حيث ظهرت لدى إيران توجهات لفرض السيطرة والهيمنة على منطقة الخليج مثل احتلالها لجزر الإمارات العربية، وتهديد أمن واستقرار البحرين، دعمها للحوثيين في حربها مع اليمن في 2008.

تبرز أهمية هذه الدراسة بأنها تركز على تأثير مستوى العلاقات بين الدولتينعلى أمن واستقرار منطقة الخليج العربي وتأثير تداعيات حرب الخليج الثالثة والبرنامج النووي الإيران والمد الشيعي على مستوى العلاقات بين الدوليتن

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف وهي:

1- التعريف بالعلاقات بين السعودية الإيرانيـة ومراحـل تطورهـا وفتـرات الازدهار والجمود بهذه العلاقات.
2- التعريف بالمحاولات التى قامت بها المملكة العربية السعودية لحل الخلافات الإيرانية العربية الخليجية.
3- توضيح للسياسة تنتهجها المملكة العربية السعودية فى علاقاتها مع إيران.
4- إبراز محاولات المملكة العربية السعودية لرأب الصداع فى العلاقـات مـع إيران ومحاولات المملكة العربية السعودية لتحسين هذه العلاقات.

4.1 أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما هي أهم المراحل التي مرت بها العلاقات السعودية الإيرانية؟
2- ما هي المتغيرات المحلية والإقليمية المـؤثرة علـى العلاقـات الـسعودية الإيرانية؟
3- ما مدى تأثير العلاقات السياسية بين الدولتين على أمن الخليج العربي؟
4- ما هي التصورات المتسقبلية للعلاقات الـسعودية الإيرانيـة فـي ضـوء المتغيرات المحلية والإقليميمة.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجين، المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث يعتمد المنهج الوصفي على وصف تلك العلاقات بخصوص القضايا والمسائل التـي تشكل الأساس لها فيما يتعلق بأبعادها المختلفة، أما المنهج التحليل فيقوم بتحليل تلك العلاقات والعوامل والتطورات التي أثرت فيها خلال فترة الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

يعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظـواهر الـسياسية وتبعاً له ينظر إلى النظام السياسي باعتباره ميكانزم لصنع القرارات أن عملية صنع القرار وظيفة تعرفها كل النظم السياسية: البسيطة والمركبة، التقليديـة والحديثـة، الديمقراطية وغير الديمقراطية وعليه فإن عمومية وظيفة صنع القرار أمـر يـسمح بالدراسة المقارنة لنظم سياسية متباينة.

يعد " ريتشارد سنايدر" أول عالم سياسة في مجال تحليل صنع القرار، ومـع أنه طبق هذا الإطار أساساً في دراسة السياسة الخارجية لم يستبعد إمكانية استخدامه في دراسة كل الظواهر السياسية ويعتبر " ماكريدس" من أوائـل علمـاء الـسياسة المقارنة الذين أدخلوا مفهوم صنع القرار في أطرهم التحليلية.

تشير عملية صنع القرار إلى عملية التفاعل بين كافـة المـشاركين بـصفة رسمية وغير رسمية، في تقرير السياسات العامة، فإعداد القرارات هو بمثابة جـزء رئيسي من سلوك المؤسسات السياسية، هذه المؤسسات تختار أحد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها بما يتضمنه ذلـك مـن مناقـشة ومفاضلة.

أولاً: تحديد صانعي القرار:

تقوم جهات مؤسسات أو أفراد بعملية صنع القرار، يتطلب فهم أبعـد هـذه العملية فهم التركيب أو الخلفية أو الخصائص الشخصية لـصانعي القـرار، وهـذه الخصائص بمثابة مفاتيح هامة لفهم سلوكهم، ويمكن دراستها بجمع بيانات خاصـة بالنوع، والسن، والمستوى التعليم، ونوع التعليم من حيث هـو نظـري أو عملـي، والديانة، والانتماء الإقليمي، والمناصب السابقة، والاتجاهات والدوافع النفسية الخ.

ثانياً: أساليب اختيار صانعي القرار:

يقوم كل نظام على تحديد أسلوبه في اختيار القيادات السياسي، وتختلف هذه الطريقة من نظام إلى آخر وتعتمد بعض الأنظمة على الانتخابات أو الوراثة أو الثورة أو الانقلاب مثل بريطانيا وسويسرا والولايات المتحدة، تكون الهيئة الناخبة قوية ومؤثرة، وفي مجتمعات أخرى، مثل جنوب أفريقيا، وكثير من الدول تكون هيئة الانتخاب ضعيفة، وهذا يؤثر بشكل رئيسي على السياسة الداخلية والخارجية للدولة.

ثالثاً: إطار صنع القرار:

يتأثر صانع القرار السياسي بواقع اجتماعي من ناحية، وسياسي مؤسسي من ناحية أخرى، أما الواقع الاجتماعي فيشمل متغيرات منها الرأي العام والقوى الاجتماعية والتيارات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، أما الإطار السياسي فيضم مجموعة من القواعد والمنظمات التي تشكل الحكومة.

هذا الواقع بجوانبه الاجتماعية والسياسية يؤثر ويتأثر بسلوك صانعي القرار، فالقيادة السياسية تستوعب مطالب المجتمع وتستجيب لها في صورة قرارات تؤثر السياسة الداخلية والخارجية.

خطوات عمليات صنع القرار السياسي

أولاً: خطوات صنع القرار:

في كل نظام سياسي، توجد إجراءات يتم بموجبها التوصل إلى القرارات، فصنع القرار بمثابة عملية تتضمن الأنشطة التالية:

1. تحديد وبلورة المشكلة، وهو ما يتحقق في النظم الديمقراطية عن طريق المناقشة والحوار الذي تشارك فيه وسائل الإعلام والأحزاب والنقابات والجامعات ومراكز البحث.
2. حصول صانعي القرار على معلومات كافية لما يجب عمله لمواجهة المشكلة، وفي نظم عديدة، تعتبر البيروقراطية أداة هامة جداً لتزويد صانع القرار بالمعلومات، ولكنها في نظم أخرى قد تحجب المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة عملية صناعة القرار.

3. اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة، إن صانع القـرار عليـه أن يعرف كل الاختيارات الممكنة وعليه أن يفكر فيها مـن منظـور نتائجهـا المحتملة، ولا بد أن يكون قادرة على تقييم الآثار المترتبـة علـى اختيـار البديل.
4. تنفيذ القرار: تبدأ عملية تنفيذ القرار، وهي عملية معقدة تنطوي على تفاصيل كثيرة شأنها شأن عملية صنع القرار أن التنفيذ يتطلب سلسلة من القـرارات الفرعية، وتسند عملية التنفيذ أساساً إلى الجهاز الإداري، هـذا الجهـاز قـد تنقصه في بعض الأحيان ما يتطلبه تنفيذ القرار من وضوح الرؤية بالنـسبة لأهداف هذا القرار، ويؤدي هذا بطبيعة الحال إلى تخبط في عملية التنفيذ مما قد يؤدي إلى عدم الوصول إلى الأهداف الأصلية للقرار.
5. تقييم القرار: يعتبر تقييم القرارات عملية ضرورية ينبغي أن يقوم بهـا مـن يتبنى منهج صنع القرار في الدراسة السياسية ويخضع التقيـيم لعـدد مـن المعايير:
    - أ- طبيعة المعلومات المتوفرة لدى صانعي القرار، هل هـي كاملـة أم ناقصة، مشوهة أم سليمة؟
    - ب- دراسة وتحليل المعطيات الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على عملية صنع القرار.
    - ج- أهمية القرار السياسي على المستوى الداخلي أو الخارجي.
    - د- نتائج اتخاذ القرار ويتضمن هذا البحث في ما إذا كان الغعرض مـن القرار قد تحقق.

ثانياً: عمليات صنع القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بالعديد من المراحل ومـن المـساومة، والتنـافس، والصراع، والتعاون.

1. المساومة: يقصد بها التوصل إلى مبادلات مفيدة للطرفين، وتزخـر الحيـاة السياسية بالمساومات التي تحدث فيما بين السياسة، وفيما بين الدول، وعلى المساوم أن يكون على بنية من إمكانياته وإمكانيات الآخرين، وحتى وفـي

ظل أية ظروف ينبغي أو يستطيع أن يعمل، وعليه أيضاً أن يعلم باستراتجيات وتكتيكات المساومة الفعالة.

2. التتنافس: هو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، ويتفاوت التنافس كماً وكيفاً من مجتمع إلى آخر، بل وفي داخل المجتمع الواحد، وبخلاف المساوم الذي يحاول حث الطرف الآخر على قبول وضع مفيد لكليهما، يعمد المتنافس إلى تحقيق المساومة حفاظاً على وجودهما كما في حالة التقاء الحكومة والمعارضة على قرار معين.

3. الصراع: ينشب إذا تعارضت أهداف الفاعلين السياسيين بصورة مباشرة، وحينما يعني أحد طرفي العلاقة الصراعية خسارة مباشرة للطرف الثاني، ويغلب أن تكون العمليات الصراعية مدمرة إذا انطوت على إنكار أو تجاهل أهداف أحد الطرفين المتصارعين، ونظراً لارتفاع كلفة استمرار الصراع يسعى أطرافه إلى تسويته.

4. التعاون: مثلما لا يستطيع أي نظام سياسي أن ينكر حقيقة التعارض في الأهداف، لا يستطيع كذلك أن يتجاهل حقيقة تحقيق هدف مشترك يعمل من أجله المواطنون، وحتى يتحقق التعاون، لا بد أن يعترف أحد الطرفين على الأقل بوجود اتفاق في الأهداف وأن انجازها لن يلحق خسارة بأي منهما، ويتطلب أيضاً قدراً لا بأس به من التنسيق والتشاور.

وفي ختام هذا العرض، يجدر التنويه بفضل منهج صنع القرار في تحويل اهتمام الباحثين من الوحدات المجردة كالدولة إلى سلوك صانعي القرار، غير أنهم لم يتوصلوا حتى الآن إلى تعميمات يمكن أن تفسر هذا السلوك، وتبين كيفية تفاعل صانعي القرار في سبيل التوصل إلى قرارات تهم المجتمع ككل.

نظرية اتخاذ القرارات الخارجية:

تبحث هذه النظرية في كيفية تفاعل الدولة مع البيئة الخارجية، وكيفية اتخاذ قرارات ملائمة لمصالح هذه الدولة داخل الأسرة الدولية، تكتسب هذه النظرية أهميتها من حيث أنها تتعامل مع كل العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد حركة الدولة ومواقفها وتصرفاتها، إنها لا تركز على تفسير السلوك الدولي في إطار ما

يجب أن يكون عليه، كما تبين قواعد القانون الدولي، وإنما تقيم السلوك الدولي مـن زاوية قبوله أو عدم قبوله.

تنطلق النظرية من أن الدولة القومية كحقيقة قائمة ومـؤثرة فـي المجتمـع الدولي، بصرف النظر عن دور المنظمات الدولية فـوق القوميـة، وحتـى هـذه المنظمات فإنها قائمة عن دور المنظمات الدولية فوق القومية، وحتى هذه المنظمات فإنها قائمة نتيجة رضى الدول التي تنازلت عن بعض سيادتها من أجل نـوع مـن تنظيم المصالح والعلاقات الدولية.

ولا بد لنظرية اتخاذ القرارات الخارجيـة مـن دراسـة العامـل النفـسي (السيكيولوجي) لمتخذ القرار الخارجي، عامل البيئة الاجتماعي الخارجي الـضاغط على متخذ القرار، هنا تتقاطع نظرية اتخاذ القرارات الخارجية مع علـوم إنـسانية واجتماعية عدة، وهذا ما يبرر وجود عدة تصنيفات ونماذج على المستوى النظـري مع اختلاف وتعدد الحسابات والتقييمات العقلانية، وتظهر أهمية هذه النظرية كـذلك من خلال مدى مساهمتها الإيجابية في فهم السياسة الدولية والنظريات المتعلقة بهـا، مثل نظريات التفاوض، والتهديد والصراع، والتحالف، والاتصال. (حسين، 2003)

2.2 الدراسات السابقة

دراسة (مسعد، 2002) بعنوان: " صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية"، مركز دراسات الوحدة العربية، تتناول الدراسة النظـام الـسياسي فـي إيران، وأن هذا النظام لا يعيش في فراغ لكنه يتحرك في إطار بيئة داخلية وأخرى خارجية تدفع إليه بيئته بشقيها بمتغيرات تؤثر في مضمون عملية صـنع القـرار، واتجاهاتها الرئيسية كما تؤثر في أدوار الأطراف الفاعلة، وفي تطور الأدوار مـن مرحلة إلى أخرى، بل من قرار إلى آخر، وكذلك يتناول العلاقات العربية، الإيرانية، ومدى تأثر هذه العلاقات بالجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والتركيبة السكانية. وبحكـم وجود إيران وجوارها العربي في منطقة شديدة الحساسية، وبحكم المصالح الدوليـة في هذه المنطقة تأثرت هذه العلاقات بشكل مباشر، وأحياناً بشكل غير مباشر بهـذه الدول الكبرى، سواء بشكل إيجابي أو سلبي.

دراسة (الزيدي، 2004)، بعنوان: " تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر، دار أسامة للنشر والتوزيع، تبحث الدراسة في أوضاع شبه الجزيرة العربية السياسية والجغرافية، كمدخل لهذا الكتاب ثم تطرق إلى حكم ابن سعود والحركة السلفية (الوهابية)، وكذلك يتكلم عن الدولة السعودية الثانية، ثم استعادة الملك عبدالعزيز لحكم أجداده في الرياض، ونشأة الأخوان كحركة قبلية عسكرية، ويتناول عملية توحيد المملكة العربية السعودية، ويتناول الكتاب التطورات الداخلية والخارجية للمملكة بين (1958-1975م)، من خلال الموقف من اليمن ومصر، والعلاقات مع بريطانيا والقضية الفلسطينية ومنظمة الأوبك.

أمل (الزياني، 1989)، بعنوان: " علاقات المملكة العربية السعودية في النظام الإقليمي" دراسة حالة في العلاقات السعودية الإيرانية، وتتناول فيه عدة مراحل من العلاقات السعودية الإيرانية فتقسمها إلى خمس مراحل: فالمرحلة الأولى: إقامة أول علاقات دبلوماسية بين البلدين والمرحلة الثانية هي الممتدة من 1953-1964م، وفيه تولى الملك سعود الحكم في السعودية والشاه في إيران وذلك عام 1953م. والمرحلة الثالثة: هي الحقبة الفيصلية كما تسميها الكاتبة (1964-1975م)، وتعتبر من المراحل التي ازدهرت فيها العلاقات بين البلدين، وفيها انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج والمرحلة الرابعة (1975-1979م): وهي تتميز بملامح واضحة في العلاقات بين البلدين والمرحلة الخامسة (1979-1988م): وهي الفترة الحرجة في العلاقات، وذلك بعد قيام الثورة الإيرانية ومحاولة تصديرها إلى دول الجوار .

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها تبحث في تطور العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة على طبعة ومستوى هذه العلاقات وانعكاساتها المحلية والإقليمية، حيث تشكل المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية من أكبر دول المنطقة وأكثرها تأثيراً على المنطقة وتشكل العلاقات السياسية بين الدولتين محور مؤثر في العلاقات السياسية بين دول المنطقة.

الفصل الثالث

مؤسسات صنع القرار ومحددات العلاقة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ايران الاسلامية

تمهيد:

تحتل المملكة العربية السعودية ما يقارب 80% من مساحة شبه الجزيرة العربية، ولديها حدود مع ثماني دول عربية، ولها إطلالة على البحر الأحمر، وقد حملها هذا الموقع أعباء ومسؤوليات سياسية كبيرة، فهي تسعي لحماية حدودها المترامية الأطراف, والمملكة العربية السعودية تعاني من قلة عدد السكان قياساً بمساحتها، مما يجعلها بحاجة إلى استيراد القوة العاملة، والأفراد القادرين على الدفاع عنها، ويوجد بهآ بعض الأقليات الدينية المبعدة عن الحياة السياسية، وكل ذلك قد يؤدي إلى ضعف في النسيج الاجتماعي وقد يشكل خطراً على الهوية الوطنية. (الحضرمي، 2002، ص 72)

تتمتع المملكة العربية السعودية بوضع ديني خاص، إذ إنها قامت كمشروع سياسي على تحالف بين حركة ابن سعود السياسية مع دعوة محمد بن عبد الوهاب الدينية، حيث تبادل الطرفين المصالح فطلب ابن سعود الشرعية الدينية مقابل أن يعطي دعوة محمد بن عبد الوهاب الحماية، ويلتزم بمبادئها وتظل هي المرجعية الدينية، فأصبح الملك هو شيخ القبيلة وأمام المسلمين ورأس الهرم في الدولة، أي أن جميع مقدرات القرار السياسي بيده. والمملكة العربية السعودية تعتمد بشكل كبير على النفط في اقتصادها، مما يجعلها تعتمد في اكتشافه واستخراجه وصناعته وتسويقه على الخبرة الأجنبية, وقد أعطت العائدات النفطية للمملكة العربية السعودية مركز الصدارة في التأثير على المجريات السياسية لدى كثير من الدول، وذلك عن طريق التعامل الاقتصادي المباشر أو عن طريق المساعدات الاقتصادية.

والمملكة العربية السعودية إذ تهدف في سياستها الخارجية إلى حماية النظام السياسي السعودي، والمحافظة على الاستقلال، والأمن الداخلي، وحماية المصالح الاقتصادية، والحفاظ على الهوية الوطنية، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، وتحقيق الأمن والسلم الدوليين . فإنها تسعى لتحقيق ذلك عن طريق حسن الجوار

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المـصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها، وانتهاج سياسة عـدم الانحيـاز وإقامـة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمـات الإقليميـة والدولية.

أ- مؤسسات صنع القرار في المملكة العربية السعودية وإيران

1.3 مؤسسات صنع القرار الرسمية في المملكة العربية السعودية:

أولاً: مؤسسة العرش:

يتربع الملك على راس الهرم النظام السياسي السعودي ويعد الملـك رمـز الدولة السعودية ويمثل السلطة العليا في الدولة، كما أنه يعد ممثل الدولة لدى الدول والمنظمات الدولية في الخارج، وتتضح سلطاته الواسعة في كل أمور الدولة بوصفه أهم مؤسسة دستورية ويمثل الملك السلطة الدينية والدنيوية فهـو إمـام المـسلمين وحامي الدين ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية ويعد الملك رئيس الدولة ويقوم باختيار ولي العهد وإعفائه من منصبه بموجب أمر ملكي كما يعد الملـك مرجعـاً للسلطات الثلاث. (النظام الأساسي للحكم، 1990)

يقوم الملك بموجب مراسيم ملكية بالتصديق علـى المعاهـدات والاتفاقيـات الدولية والأنظمة والامتيازات، كما إن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويعين الضباط وينهي خدماتهم بأوامر ملكية كذلك للملك حق إعـلان الحـرب والأحكـام العرفية في حالة الطوارئ، ويقوم الملك بتعيين أعضاء مجلس الوزراء والـشورى وإعفائهم من مناصبهم وتعيين من في مرتبة الوزراء ونـوابهم ومـوظفي المرتبـة الممتازة والقضاة وذلك بموجب أوامر ملكية. (النظام الأساسي للحكم، 1990)

ويمارس الملك بوصفه رئيس الدولة سلطاته بصورة رئيـسية مـن خـلال الديوان الملكي الذي يعد عنصراً مهماً في النظام الدستوري السعودي لأنه من خلال الديوان الملكي يلتقي الملك مع مستشاريه الشخصيين، ومع كل الخبراء المختـصين في كل مجال، حيث "تنبع أهمية الديوان الملكي ليس فقط من صفته الرسمي كمكتب

خاص بالملك ولكن أيضاً من مكانة بعض المستشارين الشخـصيين للملـك الـذين يعملون هناك.

ثانياً: مجلس الوزراء:

وهو الذي يحدد أبعاد السياسة الخارجية السعودية ومواقـف المملكـة تجـاه القضايا الخليجية والعربية والدولية، والسلطة التنفيذية في المملكة العربية الـسعودية يتولاها مجلس الوزراء والملك هو رئيس مجلس الوزراء، وقد نص نظـام مجلـس الوزراء على أن مجلس الوزراء هيئة نظامية يرأسها الملك وطبقاً لنظـام مجلـس الوزراء يتألف مجلس الوزراء من:-(نظام مجلس الوزراء، 1992)

أ- رئيس مجلس الوزراء.

ب- نواب رئيس مجلس الوزراء.

ج- الوزراء العاملين.

د- وزراء الدولة الذين يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي.

ه- مستشاري الملك الذين يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي.

أهم اختصاصات مجلس الوزراء "الداخلية والخارجية" التي نص عليهـا نظـام المجلس ما يلي:

أولاً: رسم السياسة العامة للدولـة فـي الـشؤون الداخليـة والخارجيـة والماليـة والاقتصادية والتعليمية والصحية والدفاعية وسائر شؤون الدولة الأخرى.(نظام مجدلس الوزراء، 1992)

ثانياً: الإشراف على تنفيذ السياسة العامة في جميع شؤون الدولة.

ثالثاً: إنشاء وتنظيم المصالح العامة والوظائف وإصدار اللوائح التنفيذية للأنظمة.

رابعاً: إصدار لوائح الضبط الإداري.

خامساً: مجلس الوزراء هو الجهة التي تملك الـسلطة لتنفيـذ الأنظمـة واللـوائح والقرارات.

سادساً: تأليف لجان من بين أعضائه، أو من غيرهم لبحث مسألة مدرجة بجـدول أعمال المجلس لتقديم تقرير خاص عنها.(نظام مجلس الوزراء، 1992)

ثالثاً: مجلس الشورى:

يضم مجلس الشورى 120 عضواً ورئيساً يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص ويبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، كما أن رئيس مجلس الشورى يستطيع أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء بطلب حضور أي مسؤول حكومي جلسات مجلس الشورى وأكد نظام مجلس الشورى أيضاً: أن لكل عشرة أعضاء في مجلس الشورى حق اقتراح نظام جديد أو تعديل نظام نافذ وعرضه على رئيس مجلس الشورى وعلى رئيس المجلس رفع الاقتراح إلى الملك.(هاشم، 2001)

مدة مجلس الشورى أربع سنوات هجرية ويتم تشكيل المجلس الجديد قبل انتهاء شهرين على الأقل، وإذا انتهت دورة المجلس قبل تشكيل المجلس التالي فيستمر المجلس السابق حتى يتم تشكيل المجلس الجديد ولضمان درجة من الاستمرارية في عمل المجلس يمكن أن يبقى نصف أعضاء المجلس السابق في مناصبهم ليشكلوا مع الأعضاء الجدد المجلس الجديد وفي حالة رغبة أحد الأعضاء الاستقالة، فإنه يقدم استقالته لرئيس المجلس الذي يعرضها بدوره على الملك وإذا خلا أحد الأعضاء لأي سبب فالملك يختار من يحل محله.

يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء وله على وجه الخصوص ما يلي: (هاشم، 2001)

أ- مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي.

ب- دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها.

ج- تفسير الأنظمة التي تصدرها السلطة التنفيذية في المملكة العربية السعودية.

د- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى واقتراح ما يراه حيالها كما أشارت المادة 15 من النظام الداخلي لمجلس الشورى السعودي.

رابعاً: القضـاء:

أسس القضاء السعودي على مجموعة من المبادئ أعطت هذا النظام سـمات خاصة ويمكن توضيح مبادئ القضاء السعودي فيما يلي: (بن شلهوب، 2005، ص 232)

1- الالتزام بالشريعة الإسلامية:

تقوم الشريعة الإسلامية بدور مهم في المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها ويبدوا هذا الدور واضحاً في النظام القضائي حيث إن الشريعة تشكل أساس النظـام الشرعي، ومن هنا كان دور القضاء محدد بحماية القيم الإسلامية وصيانة المجتمـع واستناداً إلى النظام الأساسي للحكم فإن القضاة ملزمون بتطبيق الشريعة الإسـلامية في كل ما يعرض عليهم من قضايا وذلك وفقاً للقرآن الكـريم وسـنة النبـي (ص) والأنظمة التي يصدرها الملك بشرط ألا تتعارض مع القرآن أو السنة.

2- استقلال القضاء:

حفظ النظام الأساسي للحكم في المملكة مبدأ استقلال القضاء عندما نص علـى أن "القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية. كما ينص نظام القضاء على مبدأ استقلال القـضاء إذ يـنص علـى أن (القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغيـر أحكـام الـشريعة الإسـلامية والأنظمة المرعية وليس لأحد التدخل في القضاء)، وتحقيقاً لمبدأ استقلالية القـضاء فقد تركت عملية تعيين القضاة والإشراف عليهم وتنظيم عملهـم مـن اختـصاص السلطة القضائية نفسها: " أن القضاة غير قابلين للعزل أو النقل أو المخاصمة إلا في الحالات التي يحددها نظام القضاء".

3- المساواة أمام القضاء:

يتضمن النظام الأساسي للحكم حق المساواة للجميع أمام القضاء، وينص على أن "حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ويبـين النظـام الإجراءات اللازمة لذلك، ولما كانت الشريعة هي أساس الحكم في المملكة العربيـة السعودية فمن الطبيعي أن يكون مبدأ المساواة أمام القـضاء مـن مبـادئ النظـام القضائي، ويعني مبدأ استقلال القضاة أن يكونوا فـي ممارسـتهم لأعمـالهم غيـر

خاضعين لسلطات أخرى إلا ما يمليه الشرع والضمير فلا تتدخل أية سـلطة فـي أعمالهم للتأثير عليهم حتى تأتي أحكامهم مطابقة للحق والعدل، وتبعاً لذلك فمن ناحية أولى لا يجوز للسلطتين التشريعية والتنفيذية أن تتدخل في أعمال القضاء.(الجهني، 2001، ص 448)

كذلك نجد مجموعة من المؤسسات التي لها أثر مباشر على عملية القرار في السياسة السعودية ومنهم رجال الدين والشيوخ والصحفيين والمثقفين والأكـاديميين وغيرهم من المؤسسات التي تؤثر على عملية صنع القرار فـي المملكـة العربيـة السعودية.

2.3 مؤسسات صنع القرار الرسمية في إيران

تتمتع ايران بنظام جمهوري اسلامي يسمح بمبدأ التعدية الحزبية ويستند إلى مبدأ ولاية الفقيه وذلك اعتباراً من شباط 1979م عنـد حـدوث الثـورة الإيرانيـة ووصول الخميني إلى الحكم، وقبل هذا التاريخ كان النظام السائد هو النظام الملكـي الدستوري وعلى رأسه الشاه محمد رضا بهلوي.

تعرف ايران توازناً بين مختلف سلطاتها في اطار النظـام الرئاسـي، اذ ان السلطة التنفيذية تخضع لمساءلة السلطة التشريعية، وفي الوقت نفسه فان مشروعات القوانين المقترحة تمر قبل انفاذها بمجلس الدستور(مجلس الرقابة علـى الدسـتور) الذي تاسس في عام 1980م من ستة من القضاة العدول ومثلهم من المحامين كـانوا يختارون جميعاً بوسطاطة آية ا خميني والمجلس القضائي الاعلى وبموافقة السلطة التشريعية، ويقوم مجلس حماية الدستور أو المجلس الرقابة على الدستور بالتحكم في انتخابات"مجلس الخبراء" والذي يقوم بدوره بتعيين مرشـد الجمهوريـة الاسـلامية وقائدها الديني.

ان هذا التوازن لم ينل من خصوصية وضع الخميني بوصفه المرجع الأعلى للشيعة، إذ تنص المادة السابعة والخمسون من الدستور علـى خـضوع الـسلطتين التشريعية والتنفيذية لاشراف الفقيه، ومسؤوليته عن تعيين نصف اعـضاء مجلـس حماية الدستور ورئاسته لاركان القوات المشتركة ورئيس الحرس الثوري وأربعـة

من أعضاء مجلس الدفاع الوطني السبعة، وبناء على توصياتهم يتم تعيـين القائـد الاعلى للقوات المسلحة كما وأن من صلاحيات الفقيه اقالة رئيس الدولـة بموجـب قرار من المحكمة العليا وبعد التصويت عليه بعدم الثقة من جانب السلطة التشريعية هذا إلى جانب حقه في إعلان الحرب واتمام معاهدات السلام بتوصية مـن مجلـس الدفاع الوطني.

ونظراً لضخامة تلك الصلاحيات، فلقد اشترط لاختيار صاحبها حصولة على موافقة "مجلس الخبراء" والمكون من ثلاثة وثمانين عضواً من رجال الدين وكان هذا المجلس قد اختار منتظري خليفة للخميني في رئاسته الروحيـة للدولـة فـي عـام 1985م، ولكن الخميني اقدم على عزله من هذا المنصب عام 1989م ويعتبر علـي خامنني المرشد الحالي للجمهورية الاسلامية.

أهم مؤسسات صنع القرار في جمهورية إيران الإسلامية:

أولاً: المرشـد:

يجعل الدستور الإيمان بولاية الفقيه مـن الركـائز الأساسـية للجمهوريـة الإسلامية فلا يستقيم نظامها إلا بها ولا يكتسب شرعيته إلا بإعمالها، وبناء عليه فإن المرشد يتمتع بوضع يسمح له بالتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة، وتنص على ذلك مادة (57) من الدستور المعدل ومضمونها ما نصه "الـسلطات الحاكمـة فـي جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، والـسلطة التنفيذيـة، والـسلطة القضائية، وتآذار صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلـك وفقـاً للمواد اللاحقة من الدستور وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض".

ويفصل الدستور المعدل أكثر فيما يتعلق بمسئوليات المرشـد وصـلاحيات منصبه وتحددها في إحدى عشرة مسئولية وذلك على النحـو التـالي:- (ايـزدي، 2000، ص25)

1- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.
3- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

4- إعلان الحرب والسلام والإستنفار.
5- تنصب وعزل وقبول إستقالة:
أ- فقهاء مجلس صيانة الدستور.
ب- أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
ج- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
د- رئيس أركان القيادة المشتركة.
ه- القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
و- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.
6- حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطة الثلاث.
7- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية مـن خـلال مجمـع تشخيص مصلحة النظام.
8- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.
9- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صـدور حكـم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية، أو بعـد رأي مجلـس الـشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية على أساس من المادة التاسعة والثمانين.

ثانياً: رئيس الجمهورية:

تنص المادة 113من الدستور على أن منصب رئيس الجمهورية هو المنصب رقم 2 في النظام السياسي الإيراني، وبذلك فإنها تحدد له تسلسله السلطوي "يعتبـر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام المرشد وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث وهو يرأس السلطة التنفيذيـة إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة".

ينتخب رئيس الجمهورية الإسلامية انتخاباً مباشراً من الـشعب لمـدة أربـع سنوات ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين حسب نص المادة 114مـن الدستور.

صلاحيات رئيس الجمهورية فلقد تحددت دستورياً على النحو التالي:

أ- تنفيذ الدستور، كما أنه يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التـي تـرتبط مباشرة بالقيادة (مادة 113).

ب-تولي "مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية والتوظيفية للـبلاد بشكل مباشر ويمكن أن يوكل شخصا آخر لإدارتها"(مادة 126).

ج- "تعيين ممثل خاص له أو عدة ممثلين وتحديد صلاحياتهم وفي هـذه الحـالات تعتبر القرارات التي يتخذها الممثل أو الممثلون المذكورون بمثابـة قـرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء"(مادة 127).

د- تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى على منحهم الثقة مع عدم طلب الثقة من جديد عند تغيير مجلس الشورى الإسـلامي(مـادة 133) وكـذلك عـزل الوزراء.

وبمقتضى الدستور المعدل فإن رئيس الجمهورية أصبح مسؤولاً عن مـآذارة سلطاته الدستورية أمام كل من الشعب والمرشد ومجلس الشورى (مادة 122) .

ثالثاً: مجلس الخبراء:

يعد مجلس الخبراء من أهم المؤسسات الـسياسية فـي نظـام الجمهوريـة الإسلامية في إيران لاتصاله المباشر مع قائد الثورة من حيث إنه طبقاً لنص المبـدأ السابع بعد المائة من الدستور الإيراني هو الذي يحدد مدى صلاحية القائد من عدمه ومدى توافر الشروط، اللازم توافرها لتعيينه في هذا المنصب الحـساس. إذ يعهـد الدستور إلى مجلس الخبراء بوظيفتين أساسيتين هما:

أ- تحديد صلاحية القائد ومتابعة قيامه بمهام وظائفه القانونية.

ب- عزل القائد إذا ما بنيت ثلثي أعضاء مجلس الخبراء قالوا أنـه انحـرف عـن المسار الدستوري أو افتقد لأي من الشروط اللازمة لتوليه لامنصبه.

أما بالنسبة للقانون الخاص بعدد الخبراء والشروط اللازم توافرها فيهم وكيفية انتخابهم وكذلك النظام الداخلي لجلساتهم بالنسبة للدورة الأولى لهذا المجلـس، فقـد أوكل ذلك كله إلى أعضاء مجلس صيانة الدستور وذلك بموجب المادة الثامنة بعـد المائة منه. ومع ذلك أتاح الدستور لمجلس الخبراء فرصة إدخال تغييرات وتعديلات

على القانون الخاص، وكذلك منحه صلاحية اتخاذ القـرارات المتعلقـة باللائحـة الداخلية به أو بالواجبات الملقاة على عاتق الخبراء الأعضاء فيه. (ايزدي، 2000)

ومن ناحية أخرى فقد جرت أول إنتخابات عامة لمجلس الخبراء عام 1982م في أربعة وعشرين محافظة إيرانية لإختيار ثلاثة وثمانين عـضواً لهـذا المجلـس موزعين حسب الكثافة السكانية لكل محافظة حيث كان هناك ست محافظات يمثـل كل واحد منها عضو واحد وست أخرى يمثل كل واحدة منها عضوان وأربعة أخرى ممثلة بثلاثة الخ. أما محافظة طهران وهي الأكبر حيث عدد السكان بين المحافظات الأخرى فكانت ممثلة بأربعة عشر عضواً، وقد راعـى القـانون إمكانيـة توسـيع العضوية في مجلس الخبراء طبقاً لنسبة الزيادة السكانية في كـل محافظـة بحيـث يضاف إلى كل محافظة مقعد عضوية آخر فيه كلما ارتفع عدد سكانها نصف مليون نسمة عما هو مسجل لها في الانتخابات السابقة.

أما مدة الدورة لمجلس الخبراء فهي ثمان سنوات ليصبح بهذا هـو الأطـول عمراً بين غيره من المؤسسات الرسمية في النظام الجمهوري الإيرانـي.(ايـزدي، 2000، ص 17)

رابعاً: مجلس الشورى الإسلامي:

اتخذ المجلس لنفسه صفة "الإسلامي" بديلاً لصفة "الوطني" التي كانت تميـز سلفه في ظل حكم الشاه بناء على اقتراح تقدم به هاشمي رفسنجاني وعلى الرغم من ذلك فإن التغيير المشار إليه لم يكن موضع اتفاق لسببين: (المـوجز عـن إيـران، 1992، ص15)

حددت المواد من (62 - 90) في الفصل السادس "السلطة التشريعية" بوضع الإطار التنظيمي المتصل بعمل المجلس، من حيث قواعد الانتخابات وعدد الأعضاء وطبيعة المداولات والصلاحيات حيث ينص الدستور على أن نواب المجلس ينتخبون بالاقتراع السري المباشر(المادة 62 من الدستور) لمدة أربع سنوات ويحدد عـددهم بـ270 عضواً يضاف إليهم عشرون عضواً بعد كـل عـشر سـنوات اسـتجابة للتطورات الديمغرافية والسياسية، على أن ينتخب الزرادشت واليهود نائباً لكل منهم ويشترك المسيحيون والآشوريون والكلدانيون في انتخاب نائب واحد.

ويشير الدستور إلى أنه فور إتمام الانتخابات وإعلان نتائجها تنتظم جلسات المجلس بحضور ثلثي الأعضاء. ويكون التصديق على المشروعات واللوائح وفق ما يقضي به نظامه الداخلي عدا الحالات التي يشترط فيها الدستور نصاباً خاصاً حسب نص المادة (65) من الدستور.

كما يحيل الدستور على النظام الداخلي للمجلس لاستكمال بعض التفاصيل الخاصة بطريقة الانتخاب، ومدة دورة عمل كل من رئيس المجلس وهيئة الرئاسة وعدد اللجان حسب نص المادة (66) من الدستور.

وتجيز (مادة 68) الدستور ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية، وبعد موافقة ثلاثة أرباع النواب، وتأييد مجلس الصيانة تعطيل الإنتخابات في وقت الحرب، أو أثناء الاحتلال العسكري لكل الدولة، أو بعض مناطقها.

أما بالنسبة لصلاحيات المجلس فقد حددها الدستور وتعديلاته كالتالي:-

أ- من حق المجلس "أن يسن القوانين في القضايا كافة ضمن الحدود المقررة في الدستور " (مادة 71). لكن لا يحق له أن "يسن القوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو المغايرة للدستور" وهو ما يتثبت منه مجلس صيانة الدستور(مادة 72)، ويلفت النظر في هذه المادة التزامها الصارم بالمذهبية الشيعية.

ب- يمكن للمجلس أن يقوم بـ"شرح القوانين العادية وتفسيرها" من دون المصادرة على حق القضاة في أن يفعلوا (مادة 73).

ج- النظر في "اللوائح القانونية بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها" مع تخويل المجلس حق اقتراح مشاريع القوانين، ومناقشتها بشرط أن يتقدم بهذا الاقتراح ما لا يقل عن خمسة عشر نائباً (مادة 74).

د- تولي "التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد" (مادة 76)، ويلاحظ على هذه المادة أنها شديدة الاتساع لأنها من الناحية النظرية تطلق يد المجلس في كل شيء.

ه- التصديق على "المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية (مادة 77).

و- التصديق على "إدخال أي تغيير في الحدود" مع اشتراط أن يكون هذا التغيير جزئياً وبشكل متقابل، ولا يضر باستقلال الدولة، ووحدة أراضيها، وموافقة أربعة أخماس نواب المجلس(مادة 78).

ز- للنائب "الحق في إبداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة، آخذاً في الاعتبار أنه يمثل كل الشعب، وليس أبناء دائرته فقط(مادة 84). وفي هذا الحق يتمتع النائب بحرية تامة، ولا يجوز ملاحقته، أو توقيفه في إطار تمتعه بالحصانة (مادة 86).

ح- منح الثقة لمجلس الوزراء بعد تشكيله وفي الأمور المهمة والقضايا المختلف عليها(مادة 87)، واستجواب رئيس الجمهورية والوزراء بشكل جماعي وفردي (مادة 88) ، ويترتب على ذلك إمكانية التصويت على عدم كفاءة رئيس الجمهورية، وحجب الثقة عن الوزير، أو الوزراء المستجوبين (مادة89).

خامساً: مجلس صيانة الدستور

تحددت وظيفته من خلال اسمه بـ"صيانة الدستور" إلا أن جوهرها في الواقع، هو صيانة أحكام الشريعة الإسلامية وضمان نفاذها، وهو ما يعد في حد ذاته إعمالاً للدستور الذي ينص على أن تكون "الموازين الإسلامية أساس جميع القوانين.

يشغل الجزء الخاص بهذا المجلس (المواد 91 - 99) من الفصل السادس من دستور 1979 وتعديلاته في عام 1989، حيث تنص أولى هذه المواد على تكوينه من اثنى عشر عضواً: ستة منهم من الفقهاء العدول، الذين يختارهم القائد مباشرة، وستة آخرون من مختلف التخصصات القانونية، ويرشحهم رئيس السلطة القضائية، ويوافق عليهم مجلس الشورى(مادة 91 من الدستور). ويحدد الدستور مدة عمل المجلس بست سنوات على أن يجدد في أول دورة نصف أعضاء كلا الفريقين بعد ثلاث سنوات بطريق القرعة ويختار من يحل محلهم (مادة 92 من الدستور).

أما صلاحيات المجلس فبياناتها كالتالي:

أ- "ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور"

ب- تلقي جميع ما يصادق عليه مجلس الشورى مع الالتزام بـ"دراسة وتقرير مدى مطابقته مع الموازين الإسلامية ومواد الدستور في مدة عشرة أيام، فإذا ما وجده مجلس الصيانة مخالفاً أعاده للشورى لإعادة النظر فيه وإلا أصبح سارياً حسب المادة 94 من الدستور. علماً بأنه يجوز لمجلس صيانة الدستور أن يطلب من مجلس الشورى تمديد مدة العشرة أيام إن وجدها غير كافية.

ج- من حق أعضاء مجلس الصيانة حضور جلسات مجلس الشورى لمتابعة مناقشة اللوائح مشروعات القوانين "تقتضي فورية البت"، بحيث يبدون رأيهم في إطار المجلس حسب نص الدستور.

د- "تفسير الدستور" بعد تصديق ثلاثة أرباع الأعضاء (مادة 98).(دستور جمهورية إيران الإسلامية، ص62 – 65)

ه- الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي على الاستفتاء.

سادساً: مجمع تشخيص مصلحة النظام:

نشأ هذا المجمع في الأصل بقرار من الخميني في 1988/12/12م أي قبيل تعديل الدستور لغرض الفصل في النزاع بين مجلس الشورى وصيانة الدستور على شرعية التشريعات ومشروعيتها، وذلك بعد أن استفحل نزاعهما، وهدد بشل نشاط العملية التشريعية.

إذ أن المبدأ الثاني عشر بعد المائة من الدستور خول لمجمع التشخيص صلاحية فض النزاع بين مجلس صيانة الدستور وبين مجلس الشورى الإسلامي إذا رفض الثاني توصيات الأول وذلك بأن يحيل المرشد الخلاف إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام لحسمه، عملاً بالنص الدستوري الذي شدد على ضرورة أن يتشاور في كافة الأمور وحتى المهام التي أوكلها الدستور للمرشد مع مجمع تشخيص المصلحة.

وإذا كان الدستور قد نص في المبدأ الثاني عشر بعد المائة على "أن يقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع"، فقد أتاح للمجمع أيضاً

أستقلاليته في إعداد اللوائح والمقررات التنظيمية الخاصة به، وأن يـصدق عليهـا أعضاء المجمع أنفسهم على أن ترفع إلى المرشد للموافقة.

سابعاً: مجلس الأمن القومي:

يتكون المجلس من كل من رؤساء السلطات الثلاث ورئـيس هيئـة أركـان القيادة العامة للقوات المسلحة ومسؤول التخطيط والميزانية ومندوبين يعينهما المرشد ووزراء الداخلية والخارجية والأمن والوزير الذي ينظر المجلس موضوعاً يدخل في دائرة اختصاصه فضلاً عن أعلى مسؤول في كل من الجـيش والحـرس الثـوري ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة المجلس.

حددت المادة (176 من الدستور) وظائف المجلس بـ "تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية" وذلك من خـلال ممارسته المهام التالية:

أ- تبني السياسات الدفاعية والأمنية في إطار السياسات العامـة التـي يحـددها المرشد.

ب- التنسيق بين النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافيـة والاقتـصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية – الأمنية العامة.

ج- مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.(دستور جمهورية إيـران الإسـلامية، 1992)

ثامناً: القضـاء:

تؤكد مواد الدستور على استقلالية السلطة القضائية وتعيد بذلك مـا سـبقت الإشارة إليه في الفصل الخامس من أن السلطات الثلاث في الجمهورية الإسـلامية مستقلة عن بعضها البعض".

ويحدد الدستور صلاحيات القضاء الإيراني على النحو التالي:

أ- صيانة الحقوق العامة وبسط العدالة والحريات المشروعة.

ب- الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

ج- تأتي المواد (157 – 162 من الدستور) لتشرح الهيكـل الـوظيفي للـسلطة القضائية بدرجاته الأربع الأساسية وهي: رئيس السلطة القضائية، وزير العدل،

ورئيس المحكمة العليا (أو رئيس محكمة النقض)، المدعي العـام (أو النائـب العام).

يضع الدستور على رأس السلطة القضائية شخصاً مجتهداً عـادلاً، ومطلعـاً على الأمور القضائية، ومديراً، ومدبراً يختاره المرشد لمدة خمس سنوات.

ويلاحظ أن الدستور الإيراني والدستور السعودي يقوم بالأساس على الشريعة الإسلامية مع اختلاف المذاهب بين الدولتين فإيران تتبنى المذهب الشيعي والسعودية تتبنى المذهب السني، ويلاحظ أن سلطات الملك في الدستور السعودي شبه مطلقـة وكذلك سلطات للمرشد الاعلى للجمهورية الإيرانية.

ب- محددات العلاقة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ايران الاسلامية

3.3 العامل الجغرافيا للمملكة العربية السعودية:

تقع المملكة العربية السعودية وإيران فى الركن الجنوبى الغربى لقارة آسـيا ويفصل بينهما الخليج العربى ذو الأهمية الاستراتيجية التى إكتسبها قديماً حيث كان طريقاً للتجارة بين الشرق والغرب وحديثاً أصبح والدول المطلـة علـى شـواطئه وكأنهم فوق بحيرة من البترول مما جعل المنطقة من أهم المناطق فى العالم.

1.3.3 المساحة:

يبلغ طول الخليج العربى حوالى 80 كم2 وعرضه عند أقصى اتـساع فـى وسطه يبلغ 290 كم أما أقل اتساع له عند المضيق فى الجنوب فيبلغ 47 كـم بـين الشاطئ العماني والشاطئ الإيرانى, وتبلغ مساحة الخليج حوالى 250 ألف كيلومتر مربع. (وكيبيديا، http://ar.wikipedia.org)

2.3.4 السكان

كان هذا الموقع الجغرافى المتوسط من العالم ضمن هذه المساحة الكبيرة سبباً فى أن تحتل السعودية مكانة استراتيجية هامة تشكل حلقة اتصال رئيسية بين العـالم الغربى وآسيا, وهذه المساحة الصحراوية الشاسعة يسكنها 27.019.731 نسمة بمن فيهم 5.576.076 من الأجانب المقيمين فيها، حسب تقديرات احصائيات حزيـران

2006، وهم مقسمين على خمسة مناطق رئيسية أهمها المنطقة الوسطى (منطقة نجد) وبها العاصمة الرياض, ثم المنطقة الغربية (الحجاز) وبها المدن الإسلامية المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة وفيها جدة على البحر الأحمر, والمنطقة الشرقية الغنية بآبار البترول على الخليج العربى.

3.3.3 الحدود

تقع المملكة العربية السعودية على الساحل الشرقى للخليج العربى, وتعتبر اكبر دول الخليج مساحة، حيث تشكل مساحتها (80%) من مساحة شبه الجزيرة العربية ويحدها من الشمال دولة العراق والمملكة الأردنية الهاشمية، ومن الجنوب سلطنة عمان واليمن, وعلى الحدود الشرقية والغربية تمتلك أطول ساحلين هما ساحل الخليج العربى من الكويت شمالاً حتى دولة الإمارات العربية المتحدة جنوباً مروراً بدولة قطر ثم ساحل البحر الأحمر غرباً.

يقع الخليج العربى الذى تربط سواحله بين المملكة العربية السعودية وإيران بين خطى طول 48 ، 57 شرقاً وخطى عرض 24 ، 30 شمالاً ويحده من ناحية الغرب شبه الجزيرة العربية حيث المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى, ومنا ناحية الشرق إيران ومن ناحية الشمال دولتى الكويت والعراق, ومن ناحية الجنوب مضيق هرمز الذى يفصل الخليج العربى عن خليج عمان والمحيط الهندى.

تتمتع المملكة العربية السعودية وإيران بأطوال سواحل على شواطئ الخليج العربى مقارنة بالدول الأخرى المطلة عليه، فإذا تركنا العراق لقلة طول سواحله والبحرين لأنها جزيرة تقع فى مياه الخليج بالقرب من السواحل العربية فإننا نجد قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ثم سلطنة عمان عند مدخل الخليج العربى وتعتبر السعودية وإيران أهم الدول المطلة على الخليج العربى من نواحى عديدة. (الطحاوى، 1997, ص ص 3 – 4)

يعد موقعها الفريد المميز ومساحاتها الشاسعة التى تشمل أغلب الجزيرة العربية بسواحلها البحرية الطويلة وأشكالها التضاريسية المتنوعة بين السهول

والواحات والجبال والجزر ومناطقها الساحلية المتميزة، فيما بين المسطحين المائيين البحر الأحمر والخليج العربى. (الحلوانى،, 2000, ص231)

4.3.3 العامل الديني

يعتنق الشعب السعودي المذهب السني، مذهب أهل الـسنة والجماعـة وهـو المذهب السائد في سائر أفكار العالم الإسلامي، عدا بعض الكيانات السياسية التـي تعتنق المذهب الشيعي، ولقد كان لظهور الدعوة الوهابية بزعامة الشيخ(محمـد بـن عبد الوهاب) في نجد أثرها الكبير في قيام المملكة العربية السعودية حينما اتخـذها وللآن أمراء وحكام آل سعود منهجاً يتخذونه ويطبقونه بل ويبذلون الغالي والرخيص في سبيله.

ولعل أهم ما تهدف إليه دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب إقراء ا سـبحانه وتعالى بالعبادة ومحاربة الشرك بجميع أنواعه، وسد الذرئع المؤدية إليه والقـضاء على البدع في الدين وتطبيق الشريعة الإسلامية في كل أمور الحياة.

وتتميز المملكة العربية السعودية بعـدة خـصائص فـى المجـال الـديني والاقتصادي وكذلك الجغرافى تعطيها مكانة فريدة بين بلدان العالم الحديث فهى من ناحية تضم أقدس البقاع الإسلامية، ولاسيما بيت ا الحرام الذى تتوسـطه الكعبـة الشريفة التى يولى مئات الملايين من البشر المسلمين وجوههم شطرها فى صلاتهم طوال الليل والنهار فى كل الأوقات كما تضم المدينة المنورة المسجد النبوى وفيـه قبر المصطفى ﷺ.

4.3 الجغرافيا السياسية لجمهورية ايران الاسلامية:

1.4.3 العامل الجغرافي والمساحة لإيران

تأتي إيران فى المرتبة الثانية من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية بين دول الخليج حيث تبلغ مساحتها 1.650.000كم متر مربع, ولها حـدود بريـة طويلة مع عدة دول بالإضافة إلى حدودها البحرية فى الجنوب, حيث يوجـد خلـيج عمان وفى الغرب الخليج العربى, أما إذا اتجهنا شمالاً فإننا سنجد العراق ثم تركيـا

وأذربيجان وبحر قزوين وأرزباكستان وفى الشرق أفغانستان وباكـستان, وتعتبـر إيران هضبة عالية ترتفع بين السهول فى الشرق والغرب والشمال, إن إيران تتفوق على المملكة العربية السعودية من حيث عدد السكان وهم مقسمين على أربع عـشر ولاية أهمها الإقليم المركزى وبه العاصمة طهران, وإقلـيم الخلـيج وبـه الميـناء الرئيسى بندرعباس.

2.4.3 السكان

يبلغ عدد سكان إيران حوالي 70 مليون نسمة نصفهم من الفـرس القوميـة الرئيسية في إيران والنصف الباقي : أذريون (25%) وأكراد (7%) وعرب (3%) وبلوش وتركمان وغيرهم (http://albainah.org).

3.4.3 العامل الديني

تعتنق إيران المذهب الشيعي منذ زمن طويل، ولقد عـانى الإيرانيـون فـي معتقداتهم مغالاة الفرق الشيعية كلها كتقديس الإمام وألوهيته وعدم عـصيان أمـره وجعله الركن السادس من أركان الإسلام، ولذلك لم يهملها الرسول ونص علـى أن يكون علي هو الإمام الحاكم من بعده، والإمامة تتسلسل بالوحدوية من علي بأبنائه، ثم إلى ذريته دون أن يكون للأمة أي رأي في اختيارهم، والإمام المعصوم طاعتـه واجبة دون مناقشة، وهو يعلم ما كان.

5.3 العامل الاقتصادي والعلاقات التجارية بين السعودية وإيران:

تتعرض إيران لضغوط خارجية إضافية من الغـرب خـصوصاً الولايـات المتحدة الأمريكية التى تفرض الحصار على إيران نتيجة البرنامج النووى الإيرانى ومساندة الإرهاب ومعارضة إتفاق السلام فى الشرق الأوسط ووصف إيران بأنهـا محور من محاور الشر فى العالم, يضاف إلى ذلك وجود ضغوط تتعرض لها الدول النفطية وخصوصاً إيران نتيجة انخفاض أسعار البترول مما قد يؤدي إلـى حـدوث تداعيات سياسية واجتماعية الأمر الذى يـضعف مـن الـسلطة المركزيـة وأحـد

المؤشرات هو انخفاض نسبة الناخبين فى انتخابات الرئاسة عام 1993م إلى 58%. (السويدى، 1996, ص 132)

ويمثل الخليج العربي حجر الزاوية فى حركة التجارة بين البلـدين, ورغـم احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث وادعائها ملكيتها فان حركة التجارة البحريـة بين السعودية وإيران قد شهدت تحسنا ملحوظاً فى السنوات الأخيرة خاصة تجـارة السجاد وغيرها من الواردات السعودية والصادرات الإيرانية وأول مداخل التعـاون التجارى بين السعودية وإيران هو الاتفاق على وقف تداعيات الأوضاع من خـلال العمل المشترك على تحسين شروط التبادل التجارى لسلعتها المشتركة النفط والتـى تمثل كل حصيلتها تقريبا من النقد الأجنبي لأن كل دولار زيادة فى أسـعار الـنفط يعنى إضافة سنوية إلى دخل المنطقة بحدود 6 – 6.5 مليار دولار منها 5.5 مليـار دولار لإيران والسعودية وجيرانها العرب. (عبد الحميد، 2006, ص224.)

إن مشكلة العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية هى مشكلة سياسية أساسا وتتمثل هذه المشكلة فى ثلاثة محاور هى(السعدون، 2000)**:**

1- تفاوت نوع الإشكالات السياسية بين إيران وكل دولة عربية على حدة وذلك ما بين خلافات حدودية واتهام إيران بالتدخل فى الشئون الداخليـة لـبعض الدول العربية وعلاقاتها عادية.
2- إن لكل دولة علاقاتها الدولية الخاصة بها والتى تبدأ حساباتها على أساسها.
3- نظرة النظام الدولى خصوصاً أمريكا لمصالحها مع كـل دولـة مـن دول الجوار الإيرانى عربيا بشكل مختلف عن الأخرى.

تحاول إيران إيجاد منظومة تجارية مع السعودية خاصة فقد صـرح وزيـر الخارجية السعودى سعود الفيصل أنه تم توقيع اتفاقية اقتصادية مـع إيـران فـي 1998م.

ومن ناحية أخرى وصف المرشد الإيرانى آية الله خامنئي تطور العلاقات مع المملكة العربية السعودية بأنه مفيد للعالم الإسلامى ولاستقرار المنطقة وهو ما كرره الرئيس الإيراني السابق خاتمى.

ويبدو أن هناك تحسناً ملحوظاً فى العلاقات الإيرانية السعودية خلال نهاية التسعينيات ويتضح ذلك فى تبادل الزيارات بين البلدين وعقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية.

ولم تأت هذه الزيارات من فراغ فقد تحسنت العلاقات الإيرانية أكثر وأكثر من قبل حينما ذكرت الصحف الإيرانية فى ديسمبر 1997م أن الملك فهد أهدى قطعة من كسوة الكعبة المشرفة إلى إيران لتزين بها قاعة المؤتمرات التى عقدت فيها القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامى من 9 – 11 أيلول 1997م وتم وضع هذه القطعة لمدة 6 أشهر فى القاعة الرئيسية لمركز المؤتمرات الجديد.

وقد أرسلت السعودية مساعدات إنسانية ضخمة لضحايا الزلزال الذى ضرب إيران سنة 1990م وكانت المواد المرسلة من أهم احتياجات الملحة فى ظروف الزلزال, حيث أعرب الملك فهد عن حزنه وتأثره الشديد لما ألم بالمجتمع الإيرانى نتيجة لضرب الزلزال إيران حيث أن إيران بلد مسلم بالمقام الاول وبلغ حجم المساعدات السعودية المقررة لإيران بما يساوى حمولة 40 طائرة من طراز (غنيم، 2009).

إن التحسن فى العلاقات السعودية الإيرانية بدأت تظهر أثاره على الدول الخليجية حيث زادت كثافة التفاعل بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجى باستثناء دولة الإمارات التى تختلف مع إيران بخصوص الجزر الثلاثة (طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبوموسى) كما أدى هذا التحسن إلى تهيئة الأجواء لتحسين العلاقات بين إيران وبقية الدول العربية, كما أدى إلى التخفيف من حدة التحفظ الإيرانى على الوجود الأجنبى فى الخليج ويقصد بذلك الوجود الأمريكى أدى إلى حدوث نوع من التنسيق فى المواقف العربية الإيرانية بصدد النفط كما أدى إلى امكانية حل بعض المشكلات بالطرق الودية كما حدث عندما اعترضت السعودية والكويت على قيام إيران بالتنقيب عن البترول فى منطقة الحدود البحرية بين السعودية والكويت, إذ بادرت إيران بالاستجابة للمطالب السعودية الكويتية, وهى كلها مؤشرات توضح إمكانية بناء مواقف إيرانية وعربية موحدة.(عبد الحميد، 2006, ص139 – 140)

وتعتبر الاتفاقية الأمنية التى تم توقيعها بين الجانبين السعودى والإيرانى حدثاً بكل المقاييس السياسية والأمنية فى منطقة الخليج, هذه الخطوة انتظرها المراقبـون كثيراً وطويلاً للتأكد من جدية التوجهات الودية الإيرانية, ولم تكن الزيارة التى قـام بها وزير الخارجية السعودى إلى طهران على رأس وفد اقتصادى يضم العـشرات من رجال الأعمال والزيارة التى قام بها وزير الدفاع الإيرانى على شـمخانى إلـى الرياض إلا تعبيراً عن التطور الذى شهدته العلاقات الخليجيـة الإيرانيـة عمومـاً والعلاقات السعودية الإيرانية خصوصاً في بداية عام 1997.

ومن أبرز مؤشرات تجاوز رواسب الماضى وتحسين العلاقات بين البلـدين الإعلان عن أن الخطوط الجوية الإيرانية بدأت فى أغسطس 1997م فـى تيـسير رحلة أسبوعية بين البلدين عبر طهران جدة – طهران بما يخدم تعزيـز العلاقـات التجارية بين البلدين وبخاصة تبادل الصادرات واحتل القطاع الخاص مكانة محورية فى هذا الخصوص حيث رحب رئيس غرفة الصناعة والتجارة فى إيران بتطـوير العلاقات مع السعودية وجدد دعوته إلى إقامة السوق الإسلامية المشتركة كما نشطت المشاركة الإيرانية فى فعاليات المعرض التجارى فى جدة فى أكتوبر 1997م الذى شاركت فيه إيران للمرة الأولى بعد غياب استمر 17 عاماً عن الـسوق الـسعودية, وفى أكتوبر 1998م أتاحت السعودية فرصة تنظيم معرض الصناعات الإيرانية فى الرياض بمشاركة شركات إيرانية عديدة وشاركت 24 شركة سعودية فى معـرض طهران الدولى فى الفترة ما بين (1 – 9) أكتوبر 1998م وفى أعقـاب محادثـات الملك فهد مع الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمى فى أول زيارة للـسعودية عـام 1999م لتأسيس علاقات استراتيجية بين البلدين كـان التوافـق علـى افتتـاح أول معرض دائم للمنتجات الإيرانية بجدة, وتجسدت دعوة إيران لرجال أعمال سعوديين للاستثمار فى المجال زراعى وتربية الثروة الحيوانية بهدف التصدير إلـى الـسوق السعودى. (http://acpss.ahram.org. 2002)

شهدت العلاقات التجارية الإيرانية السعودية في عهد الرئيس محمد خـاتمي علاقات قوية جداً بين البلدين وهناك تعاون دائم ومثمر به العلاقات غير أن المملكة العربية السعودية لا تستطيع من ناحية أخرى إغفال المكاسب الاقتصادية الـضخمة

التى ستجنيها السوق الإيرانية الواعدة, نظراً لكبر حجم السوق الإيراني على أكثـر من تسعين مليون نسمة, إضافة إلى احتمالات إيجابية يعد بها المـستقبل الـسياسى والإقليمى المنظور, فى ظل ما بدأ يتردد عن ضرورة إدماج كل من العراق وإيران فى النظام الأمنى والسياسى والاقتصادى للمنطقة وركزت القيادة الإيرانية والمملكـة العربية السعودية على أهمية ربط البلدين بسلسلة من المصالح الاقتصادية المشتركة ذات الأثر المباشر على العلاقات السياسية فارتفعت بذلك قيمة التبادل التجارى بـين البلدين إلى حوالى مائة وخمسين مليون دولار فى عام تسعة وتسعين فيما بلغ عـدد المشاريع المشتركة أثنى عشر مشروعاً استثمارياً برأس مال قدره حـوالى مـائتين وثمانين مليون دولار. (http://acpss.ahram.org. 2002)

وتتوافر للعلاقات الإيرانية خصوصية بارزة خاصة بعد عام 2001م حيـث شهدت تطوراً وتشجيعاً للاستثمار وتبادل السلع والمنتجات وتنـشيط التعـاون فـى مجالات التربية والتعليم والثروة السمكية والبلديات والاتـصالات وعـدم الازدواج الضريبى ويدل ذلك على تحسين العلاقات الإيرانية العمانية ودول الخليج أيضاً، مع وجود تحفظ بشأن الوجود الأجنبى فى الخليج ورفض أى تدخل أجنبى فـى الـشأن العراقى وهناك رؤية توافقية مع الموقف الإيرانى هذا.(عثمان، 2001، ص4)

أن حجم التبادل التجارى بين السعودية وإيران ارتفع خـلال 2005-2006 بشكل كبير حيث بلغ عام 2006م نحو 500 مليون دولار وارتفع عام 2008 ليصل إلى 830 مليون دولار متوقعاً أن يبلغ عام 2012م نحو مليار دولار.

ويوجد مخطط طبيعى لامتداد العلاقات يمكن تحقيقه باستمرار التشاور بـين البلدين فى كل القضايا محل الاهتمام من خلال إنشاء لجنة مـشتركة بـين البلـدين تجتمع بصورة دورية وإنشاء مجلس لرجال الأعمال السعوديين والإيرانيين لزيـادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين وتوسيع مجال التعاون فـى المجـال الأمنى على غرار الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين فى عهد الـرئيس الإيرانـي الأسبق محمد خاتمي ومحاربة أشكال الجريمـة وتهريـب المخـدرات والإرهـاب والجريمة المنظمة, إضافة إلى وضع ترتيبات للتعاون العسكرى خاصة فيما يتعلـق بضمان حرية الملاحة فى الخليج والحفاظ على الأمن والاستقرار فيه ويمكن عقـد

اتفاقية للدفاع المشترك وإنشاء منظمة للتجارة الحرة بين البلدين بل يمكن انضمام إيران إلى مجلس التعاون الخليجى بحكم موقعها لضمان انضمامها إلى الدول الخليجية الذى يولد لدى القيادة السياسية فى إيران الشعور بالانتماء إلى الخليج العربى ومراعاة مصالح الدول الخليجية الأخرى وخلق الثقة المتبادلة بين الدول المطلة على الخليج العربي وتجنب وقوع إيران تحت أية ضغوط خارجية نظراً لانضمامها إلى مجلس التعاون الخليجي إذا ما حدث ذلك مستقبلاً وأن إيران ليست دولة إسلامية فقط لكنها ذات انتماء عربي أيضا وخاصة فى ظل السياسة السعودية التى تميل إلى عدم استخدام القوة والرغبة فى حل المشكلات السياسية عن طريق المفاوضات السلمية دون الدخول فى حروب ومن الممكن أن يحدث هذا إذا تعاونت دول الخليج فيما بينها تاركة المشكلات السياسية والحدودية التى أوجدها الاستعمار منذ القدم بهدف ترك منازعات بين الدول العربية لا تنتهي (عبد الحميد، 2006).

كما أن هناك تنديدات داخل إيران بشأن السياسة التجارية الخاطئة وسياسة التوتر مع العالم مما حرم إيران من فرص تجارية ومن استثمارات أجنبية وفرض تكاليف شديدة على الاقتصاد الإيراني، وتوضح هذه التنديدات أن العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة على البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل أدت إلى تكاليف إضافية تبلغ مليارات الدولارات فى مجال التجارة الخارجية، وأتهم موقعوا رسالة اقتصادية من الخبراء الاقتصاديين الإيرانيين أن الحكومة بددت عائدات النفط قائلين إنها انفقت فى السنوات الثلاث الأخيرة حتى آذار 2008م حوالى 142.6 مليار دولار بينما كان من المقرر انفاق مبلغ لا يتجاوز 47 مليار دولار على أن يغذى الباقي لاصندوقاً للاحتياطي.(السمان، 2009, ص8)

بينما ألقى الرئيس الإيراني باللائمة فى الأزمة المالية العلمية على الغرب متجاهلاً أن اقتصاد إيران أصيب بالتراجع حتى قبل انخفاض أسعار البترول وقال الرئيس أحمدي نجاد أن نظام بلاده الاقتصادي قادر على البقاء حتى لو وصل سعر البرميل 5 دولارات, فانخفاض أسعار النفط سيترك تأثيره على الاقتصاد الرأسمالي الذى يسير نحو الهاوية مشيراً إلى أن الغرب يواجه انهياراً على الساحة الاقتصادية بعد تعرضه لاخفاقات سياسية وأكد أن الاقتصاد الإيراني يبقى فى مأمن من تداعيات

انخفاض أسعار النفط على أساس أن مشروع التطوير الاقتصادي الذى تعمل الحكومة الإيرانية على تنفيذه مبني على أساس عدم التأثير بالتغييرات التى تحدث فى أسعار النفط فى السوق العالمية.(السمان، 2009, ص9)

وعندما كان برميل البترول بسعر 120 دولار وجه حسن روحاني المستشار الأمني للمرشد الأعلى الإيراني انتقادات حادة للرئيس نجاد، اتهمه فيها بأنه "ضيع فرصاً ذهبية" لتنمية إيران وتساءل روحاني يومها لماذا جيوب الناس خاوية وكرامتهم ضائعة؟ وذلك وسط توقعات أكثر تشاؤماً بأن إيران ستحتاج إلى أكثر من 5 مليارات دولار إضافية لشراء غاز للاستخدام الداخلي.

ففى أكتوبر 2008م عندما بلغ سعر البرميل 70 دولاراً حذر محافظ المصرف المركزي محمود باهماني من حدوث عجز هائل فى الميزانية حال عدم ارتفاع الأسعار عن هذا المستوى وقال فى حال استمرار هذا المعدل حتى نهاية 2008م سيترتب عليه فقدان 54 مليار دولار من الدخل النفطي المتوقع.(السمان، 2009)

وأشار أحد المحللين الإيرانيين أنه فى ظل انخفاض أسعار النفط لا يستطيع الرئيس أحمدي نجاد الاستمرار فى منح الفقراء الأموال لكسب تأييدهم، مشيراً إلى تقديم الرئيس الإيراني كميات كبيرة من الأموال خلال زيارته للأقاليم.

ويذكر أن الاقتصاد الإيراني يعتمد فى موارده على العائدات النفطية بالأساس والتى تشكل 85% من الصادرات الإيرانية، وإذا وصل سعر النفط ما تحت الخمسين دولاراً للبرميل الواحد، وهو ما قد يحدث بالفعل سيكون أمام إيران خيارات، إما أن تترك الريال الإيراني يعوم وبهذا ستنخفض قيمته بشكل كبير، والثاني عليها أن تتوقف عن الاستيراد وتوقف دعمها للمواد الغذائية.

وإذا استمر سعر النفط لمدة سنتين، فإن إيران ستتأثر لأن دولة مصدرة للنفط كالسعودية مثلاً، يمكنها الاستدانة إذا احتاجت للمال، لكن إيران لا يمكنها الحصول على الأموال بسبب المقاطعة الاقتصادية، ويؤكد التاريخ أنه لم توجد دولة قادرة على فرض نفوذها فى الخارج إذا كانت ضعيفة إقتصادياً، ومع إنخفاض أسعار النفط سيتأثر نفوذ إيران، والمعروف أن إيران رابع أكبر دولة مصدرة لخام النفط

فى العالم وذكرت الحكومة الإيرانية أن عائدات النفط فى العـام الماضـى 2008م بلغت 70 مليار دولار, ولقد أظهر وزير خارجية الكويت محمد الصباح أن الـدول العربية خسرت 2.5 تريليون دوار خلال الأشهر الأخيرة من عام 2008م وأهميـة هذا التصريح جاء على هامش قمة الكويت الاقتصادية أنه أول تقدير رسمى لخسائر العرب جراء الأزمة المالية العالمية, وبرغم أن التصريح خلا من التفاصيل وهي هنا بالغة الأهمية فان الرقم جاء مخيف فى معناه ومدلوله, فالخسائر المعلنة تعادل الناتج الإجمالي للدول العربية مجتمعة فى ثلاث سنوات وهى تزيد بمقدار الضعفين عـن الفوائض المالية التقديرية التى حققتها الدول العربية عقب ارتفاع أسعار النفط علـى مدى السنوات الأربع الماضية بل تزيد عن عوائد النفط المحققة خلال تلـك الفتـرة وهذا يعني ببساطة أن عوائد النفط العربية تبخرت فى لهيب الأزمة المالية ولم يستفد أحد منها شيئاً وهذا خطير، ومنذ تفجرت الأزمة وللأن أحـاط الغمـوض بخـسائر العرب نتيجة صعوبة حصرها كونها تتوزع على عدة دول وعدة قطاعـات وفيهـا السعودية والكويت والإمارات والبحرين وعمان والدول العربية الأخـرى المنتجـة للبترول وكذلك الدول الآسيوية ومنها إيران لأن هذه الأزمة أزمة عالمية لا تخـص مجموعة دول بعينها بل تمس جميع دول العالم بأسره. (السمان، 2009, ص10)

والدول العربية عامة لا يفضلون إعلان خسائرهم على الملأ لأسباب تاريخية وليس معلوماً حتى الآن ما إذا كان التقرير الكويتى يتضمن ما فقده العرب من أموال افتراضية عقب انهيار أسعار النفط دون 40 دولار للبرميـل بعـد أن بلغـت 147 دولار فى منتصف عام 2008, كما أنه ليس معلوماً أيضاً ما إذا كان التقرير يشمل خسائر الأفراد والمؤسسات الخاصة أم أنه مقصور على الخسائر التى لحقت بالدول وصناديقها الاستثمارية وودائعها النقدية فى أنحاء العالم.(غنيم، 2009)

إن الأزمة أدت إلى إلغاء (60%) من مشروعات التنمية بالـدول الخليجيـة وهذا يعني تراجعاً ضخماً فى معدلات النمو المتوقعة خلال المرحلـة المقبلـة مـع ماتسببه من آثار سلبية وخيمة لن تقتصر على الدول البترولية وإنما تمتد تـداعياتها إلى بقية الدول العربية الأخرى.(غنيم، 2009)

الفصل الرابع

العلاقات السياسية بين المملكة العربية والسعودية وجمهورية إيران الاسلامية

تمهيد

توجد حالة من التشابه والتماثل بين المملكة العربية السعودية وإيران خاصة بعد الثورة الإيرانية, إذ يمثل كلا النظامين السياسيين نموذجاً معيناً للدولة الإسلامية, ويشتركان فى تمسكها بالقيم الإسلامية وفي كون الشريعة الإسلامية القانون الأساسي للدولة ولرجال الدين دور بارز فى تنظيم المجتمع وتوجيهه، وتؤدي هيئات الأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر فى كلتا الدولتين دور الشرطة الساهرة على التأكيد من الالتزام الكامل بأوامر الشريعة الإسلامية وحرفية نصوصها.

لقد كانت منطقة الخليج العربي بصفة خاصة على امتداد عـصور التـاريخ القديم والحديث، نقطة احتكاك بين مختلف القوى الطامعة في السيطرة عليه وذلـك لتأمين مصالحها الحيوية والتحكم بموقعـه الاسـتراتيجي المهـم والاسـتفادة مـن خصائصها الجيوبولوتيكية من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن المنطقة تمثـل موقعـاً متوسطاً بين المشرق والمغرب.

1.4 مراحل تطور العلاقات بين المملكة العربية الـسعودية وجمهوريـة ايـران الاسلامية:

المرحلة الاولى: فترة توتر وسوء العلاقات بـين الـسعودية وإيـران: (1979 – 1991م)

كانت العلاقات السعودية الأمريكية وطبيعة النظام السعودى الحـاكم هـدفين للهجوم الإيديولوجى لإيران, وفى المقابل ترى السعودية فى إيران قوة ثورية عنيفة تهدد الخليج (الشرقاوي، 1990, ص352) ولابد لكلا الجـانبين أن يعلـن تمثيلـه للإسلام الصحيح, فلقد أصبحت الدولتان جارين متضاربين.

وكان سعي الخميني إلى استخدام الدين محددا لسياسته الخارجية تجـاه دول الخليج بصفة عامة، والمملكة العربية السعودية على وجه الخـصوص أحـد أبـرز العوامل في محاولة تحدي الشريعة الإسلامية لهذه الدول. كما اصطبغ رد فعل تلـك

الدول بالأسلوب ذاته. فقد دعا آية الله الخميني إلى وضع المدينتين الإسلاميتين المقدستين, مكة المكرمة والمدينة المنورة, تحت سيادة إسلامية مشتركة.

كما طلب رئيس وزرائه عام 1984م بإرسال قوات من كافة الدول الإسلامية إلى مكة والمدينة ولكن هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى آنذاك سحب تصريح رئيس الوزراء فى نهاية تلك السنة.

دخلت العلاقات بين الرياض وطهران مرحلة من التوتر, لدعوة الثورة الإيرانية المواطنين السعوديين إلى الإطاحة بالأسرة الحاكمة, لذا خشيت السعودية من انتفاضة لإقليم الشيعة المتمركزة فى المنطقة الشرقية الغنية بالنفط وزادت التوترات بين البلدين للدعم الذى قدمته طهران للثورات فى الدول المجاورة، في ظل سياسة تصدير الثورة التى اتبعتها إيران الإسلامية فى السنوات الأوائل من حكم الملالي, بالإضافة إلى التوترات والاضطرابات التى قام بها شيعة المملكة ورغم الجهود الإيرانية المضنية، لم تتم الإطاحة بالأسرة الحاكمة, ولا حتى إعادة تنظيم الهيكل السياسي للمملكة, وتمتعت الأقلية الشيعية بقدر ضئيل من الثروة والموارد, رغم محاولات السعودية إرضاءها (توفيق، 2003).

وقد وسع وقوف المملكة الى جانب العراق فى حربه مع إيران، الهوة بين البلدين ووصل التوتر إلى ذروته عندما قطعت المملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع طهران عام 1988م.

ويضاف إلى مصادر التوتر بين البلدين قضية الحجاج الإيرانيين التى اسهمت فى تعكير صفو العلاقة بين البلدين لفترات طويلة، فدائماً كان الحجاج الإيرانيون يثيرون الشغب أثناء مواسم الحج, مما دفع بالمملكة العربية السعودية فى بعض الأوقات إلى رفض استقبالهم, وحدوث عدة مواجهات بين قوات الأمن السعودية والحجاج الإيرانيين, وقد أسفرت إحدى تلك المواجهات عن جرح عشرين حاجا إيرانيا فى عام 1981م.(علي، 2008م)

واستمر هذا التجاذب لعدة سنوات, حيث كان يسمح بعدد محدود فقط من الحجاج الإيرانين, علاوة على مراقبة أنشطتهم عن قرب.

ونظراً للاحتجاج الشديد على التدخل فى شؤون المملكة العربيـة الـسعودية عدل الناطقون الرسميون الإيرانيون من أسلوبهم الدعائي فأصـدر حجـة الإسـلام "حسن روحانى" نائب رئيس مجلس الشورى الإيراني تصريحاً فـى 1994/5/31م وبعد موسم الحج، دعا فيه إلى قيام الدول الإسلامية بإدارة موسم الحج وأضـاف أن إيران مستعدة لإرسال متطوعين إلى مكة المكرمة لإدارة موسـم الحـج ورفـض الشعب السعودي مثل هذا الموقف من جانـب الحكومـة الإيرانيـة, كمـا رفـض مخططاتها ودعايتها المغرضة ووجدت الحكومة السعودية فـى اقتراحـات القـادة الإيرانيين هذه لتهديد لسيادتها ووحدتها التى لم تبلغها إلا بعد رحلة تاريخية طويلـة وشاقة (المانع، 1996, ص78).

وبهدف زعزعة الصورة الإيمانية التى اكتسبتها المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي بدأت القيادة الإيرانية بالفعل فى اتخاذ بعـض الإجـراءات لإثـارة المتظاهرين من الحجاج الإيرانيين أثناء موسم الحج, نظراً للخلافات القائمـة بـين البلدين حول المعنى الرمزي للحج، ولم تقتصر هذه المظاهرات علـى المـسيرات السلمية فحسب, بل شملت أحياناً وقوع صدامات عنيفة مع قـوات الـشرطة اودت بحياة البعض, وقد أدى هذا السلوك بالخميني إلى تقديم اعتذاره من أفعـال بعـض الحجاج الإيرانيين, ولكن الحملة لم تتوقف طيلة حياته (مهابه، 1991).

بادرت وزارة الداخلية السعودية إلى مصادرة الصور والـشعارات وإفهـام الحجاج الإيرانيين بأن الحج هو عبادة خالصة , وإن اقحام الـسياسة أو الأمـور السياسية ورفع الصور واللافتات فى أيام مقدسة كأيام الحج هو أمر مرفوض تماماً، وأن الحج فى هذه الحالة يفقد معناه ومقصده ويتحول إلى سوق للمزايدات الـسياسية وإلى السب والتجريح.

وحين بدأت التجاوزات الإيرانية والمحاولات الغوغائية بالمظاهرات ورفـع الصور والشعارات, ووضع السلطات الأمنية السعودية حداً لذلك, حيث بعث الملـك خالد بن عبد العزيز رحمة ا برقية إلى الرئيس الخميني بتاريخ (1981/10/10م) يقول فيها:-

"هذه التظاهرات لسياسية تتنافى مع مكانة الـشعب الإيرانـي ويطالـب مـن الخميني أن يقتصر نشاط الحجاج الإيرانيين على أداء مناسك الحـج فقـط"، وقـد ابتعدت إيران فى الأعوام الأخيرة عن العمل لاستغلال فرصة الحج لنـشر أفكـار الثورة الإسلامية الإيرانية، والدعوة لها بين بقية المسلمين الحجاج, أو لايجاد صلات مع قوى راديكالية داخل السعودية، وفى إطار محاولة تحسين علاقات إيـران مـع أنظمة الحكم فى دول الخليج أبلغت إيران عام 1984م, حركـات التحريـر لـدول الخليج الأخرى الموجودة فى إيران بعدم السماح بأنشطة موجهة ضـد دول أخـرى سوى على المستوى الإعلامى فقط وعمدت عامي 1984 و1985م إلـى محاكمـة متهمين باختطاف طائرة سعودية. (عبد الحميد، 2006)

المرحلة الثانية : عودة العلاقات بين البلدين بعد عام 1990

بدأت حقبة الانفتاح في سياسة إيران الخارجية بتوليـة الـرئيس "هاشـمي رفسنجاني" عام 1989م (أحمد، ، 2008) ولقد توفي آية ا الخميني في حزيـران 1989م تاركاً وراءه دولة معزولة عن العالم, صـورتها مـشوهة, دولـة انهكتهـا العقوبات بخوض تجربة الثورة والحرب المدمرة خلال عقد واحد، ولم يتسلم "علـي أكبر هاشمي رفسنجاني" السلطة إلا بعد تعديل الدستور الإسلامي ولم يعـد تعيـين الفقيه على أن يكون مرجع تقليد رئيسي, كما زادت سلطات رئيس الجمهورية بشكل كبير. (Mohsen, 1992, pp 175-90)

ارتكزت السياسة الجديدة لإيران على عدة اعتبارات, أولها: أن إيران غيـر قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة حتى قبل تولي الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني وهى حقيقة تلقى قدراً كبيراً من القبول, والعامل الثاني: هـو أن إيـران حاولت التكيف مع ميزان القوى الجديدة في المنطقة الذي لعبت الولايـات المتحـدة دوراً رئيسياً فى إقامته, فقد اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية تقوية المملكة العربية السعودية لتشكل رادعاً ضد كل من إيران والعراق وساعدت على إنـشاء مجلـس التعاون لدول الخليج كوسيلة لمنع إتساع رقعة الحرب.(السويدى، 1996, ص129)

تمخضت سياسة الانفتاح التي أنتهجها الرئيس الإيرانـي الـسابق هاشـمي رفسنجاني, ثم تداعيات حرب الخليج الثانية وتدمير قوات التحالف الدولي للقـدرات

العسكرية الإيرانية, وتهمش دوره في الخليج ومسألة الوجود العـسكري الغربـي, خاصة الأمريكي عبر معاهدات واتفاقيات أمنية مع دول خليجية في تنشيط حركـة التفاعلات الخليجية الإيرانية خاصة بعد انتهاء عملية تحرير الكويـت، وفـى هـذا السياق شهدت العاصمة الإيرانية طهران عدة زيارات لوزراء خارجية الكويـت – البحرين – الإمارات العربية المتحدة مهدت لتحرك إيراني جـسدته زيـارة وزيـر خارجيتها للسعودية في نيسان 1991م حيث كانت هذه الزيارة بمثابة تطبيع للعلاقات بينهما ومعالجة للكثير من القضايا والحملات الإعلامية بعـد أن أبـدت الـسعودية استعدادها لاستقبال الحجاج الإيرانيين وفق النسب المتاحة, مع الالتزام التام بـآداب الحج, كما فرضها ا ، وجسدت هذه الزيارة حقبة جديـدة فـي علاقـات البلـدين, وتنشيطها وتدارس إمكانية التعاون الإقليمي ومن شأن هذا المناخ الجديـد إحـداث تحرك سعودي مماثل في حزيران 1991م, حيث أجرى وزير الخارجية الـسعودي مباحثات مع مسؤلين إيرانيين في طهران, اتسمت بالإيجابية, وامتنان طهـران لمـا تبذله السعودية من جهود لتيسير أمور الحجاج الإيرانيين ومن هنا بـرزت القناعـة السعودية بأن إيران شريك أساس لدول مجلس التعاون الخليجي وفى أمن مياه الخليج ولا يمكن تأمين ذلك من دون التفاهم مع إيران. (النمر، 2007)

ساعد في ذلك تأكيد الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني فـي شـباط 1992م, أنه ليس لبلاده أي أطماع في جيرانها بـالخليج, وأن الـسياسية الإيرانيـة السلمية تهدف فقط إلى تسليح وتأمين احتياجات بلاده الدفاعية، وتبرز دلالة مبـادرة الملك فهد بتهنئة الرئيس الإيراني بمناسبة العيد الوطني لـبلاده, ودعوتـه القيـادة الإيرانية لمزيد من التعاون بين البلدين خصوصاً على الصعيد النفطي داخل الأوبك كما أكدت إيران أن أمن منطقة الخليج هو مسئولية دولها وأنها ليـست ضـد أيـة علاقات تقيمها دول الخليج فيما بينها.

ومن شأن هذه الإجراء تحريك العلاقات الإيرانية الخليجية حيث تبرز أهـم زيارة وزير الدفاع الإيراني لقطر, في أول زيارة لمسئول إيراني للدوحة, في كانون أول 1991م ومن ناحيته زار وزير الخارجية الإيراني دولة الكويـت فـي نيـسان

1992م توجت بحدث غير مسبوق, تمثل في تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الثنـائي, كما زار النائب الأول للرئيس الإيراني قطر في أيار 1992م.

وكان الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني مـصمماً علـى أن يثبـت للعناصر المحافظة أن إقامة علاقات مع المملكة العربية السعودية من شأنها تحسين الاقتصاد الإيراني وقام رفسنجاني في أيلول 1993م بمحاولات جادة للتعـاون مـع المملكة العربية السعودية بهدف مساعدة إيران في زيادة حصة إنتاجها في منظمـة الأوبك وأجرى اتصالا هاتفيا بالملك فهد بن عبد العزيز وتبادلـت الـدولتان لمـدة قصيرة سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية. (الراشدي، 2007/3/2)

أعربت إيران على لسان وزير خارجيتها السابق علـى أكبـر ولايـاتي أن العلاقات السعودية الإيرانية قد تحسنت وأكد عدم تدخل بلاده في الـشئون الداخليـة للبحرين.

وكان الموقف السعودي واضحاً تماماً من أحداث البحرين ووقوف المملكـة العربية السعودية مع البحرين ضد أي اعتداء خارجي وقد عبر الملك فهد بن عبـد العزيز عن ذلك عندما قال أن (البحرين والمملكة أخوان ونحن ودول الخليج كلها بل والدول العربية المجاورة وغير المجاورة جسد واحد إذا اشتكى منه عضو اشتكى له العضو الآخر)، وكشفت أجهزة الأمن البحرينية أن إيران وراء هذه الأحداث وكانت تهدف إلى تغيير نظام الحكم بالقوة عن طريق دفع مجموعات من المخربين لزعزعة الأمن والاستقرار واتهمت البحرين إيران بأنها كانـت وراء دعـم وتمويـل هـذه المحاولة الفاشلة وهو ما كشفت عنه الاعترافات التي أدلى بها المتورطون في تلـك المحاولات لجهات التحقيق في البحرين.(عبد الحميد, 2006, ص55)

وفي أواخر حكم الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني, أعـاد التأكيـد على أن التعاون مع الدول الخليجية يحتل أولوية خاصـة فـي الـسياسة الإيرانيـة الخارجية التي تقوم على مبدأ أحسن الجوار, وضرورة معالجـة القـضايا العالقـة وأبدت السعودية ودول الخليج استعدادها للتجاوب مع الرغبة الإيرانية في تحـسين وتوثيق هذه العلاقات, وبالفعل بدأت بوادر التعاون والتنسيق الـسعودي- الإيرانـي إبان تفاعلات قضية البوسنة, وزيارة ولى العهد الـسعودي النائـب الأول لـرئيس

مجلس الوزراء الأمير عبد ا   لإيران في آذار 1997م ومحادثاتـه مـع الـرئيس الإيراني رفسنجاني وتنشيط العلاقات التجارية مع قطر بإقامة مركزين تجاريين في الدوحة وبوشهر, والأهم من ذلك في حزيران 1997م حيث تسلم وزير الخارجيـة البحريني رسالة خطية من نظيره الإيراني تتعلق بسبل تعزيـز العلاقـات الثنائيـة ورغبة القيادة الإيرانيـة في تطويرها لمصلحة الشعبين والاسـتقرار فـي منطقـة الخليج وأسفر ذلك لاحقاً عن رفـع مـستوى التمثيـل الدبلوماسـي إلـى درجـة سفير(عثمان, 2001, ص5). نلاحظ أن العلاقات الإيرانية السعودية تحسنت خـلال الأيام الأخيرة من عهد الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني ونلاحظ تحـسن في العلاقات الخليجية بشكل عام بين كافة الدول الخليجية وإيران أيضا ويعود ذلـك إلى رغبة إيران في تحسين صورتها أمام دول الخليج والعالم.

رحبت دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، في القمة الحادية عشر لمجلس التعاون في الدولة عام 1990م، برغبة في تحـسين وتطوير علاقاتها مع دول المجلس كافة مع إيران كما أكدت على أهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات بين إيران والدول الأعضاء، لكي تتمكن دول المنطقـة مـن الشروع في تحقيق أهدافها المنشودة، ركزت على رغبة دول المجلس فـي إقامـة علاقات متميزة مع إيران على أساس حسن الجوار وعـدم التـدخل فـي الـشؤون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال. (السعدون، 2000)

ومنذ وفاة الخميني ظل ميزان القوى داخل إيـران متأرجحـاً بـين مرشـد الجمهورية خامنئي والرئيس رفسنجاني، وبـرغم رجحـان كفـة خـامنئي، إلا أن رفسنجاني كان مصمماً على أن يثبت للعناصر المتشددة أن إقامة علاقات أفضل مع السعودية من شأنه تحسين الاقتصاد الإيراني، وقام رفسنجاني فـي أيلـول 1993م بمحاولات جادة للتقارب مع القيادة السعودية بهدف مساندة إيران في زيادة حـصة إنتاجها في منظمة الأوبك، وأسفرت تلك المشاورات عن موافقة الـسعودية داخـل الأوبك على زيادة مستويات الإنتاج بالنسبة لإيران وقام وزير الخارجيـة الإيرانـي بزيارة للسعودية أعلن خلالها أنه حمل دعوة رسمية للملك فهـد لزيـارة إيـران. (المانع، 1996، ص227)

لكن يبدو أن هذه الأنباء لم ترق لبعض قطاعات الرأي العـام فقـد عـارض المتشددون الإيرانيون بكل قوة أي قدر من التقارب مع السعودية، ونظـم الطـلاب الإيرانيون مسيرة داخل جامعة طهران للاحتجاج على توجيه الدعوة، وذكرى مأساة مكة التي توفي 400 حاج ما زالت عالقة بالأذهان، بالإضافة إلى اختلاف الـدولتين حول العدد المسموح به من الحجاج الإيرانيين، وبدأت بعض الشخصيات الدينية في الهجوم على السعودية وقادتها في الصحف الإيرانية.(ميلاني، 1996، ص130)

وهكذا نجد أن السنوات الأولى للثورة الإيرانية شهدت اشتداد حدة الاتهامـات الموجهة لإيران بخصوص تورطها في أعمال من قبيل التدخل في الشؤون السياسية الداخلية لدول عربية، فلقد ارتكبت إيران من وجهة النظر الخليجيـة الكثيـر مـن الأخطاء خلال العشرين عاماً الماضية، وأضاعت الكثير من الفـرص، وناصـبت العداء سواء عن قصد أو من غير قصد دول المنطقة بتركيزهـا علـى الخلافـات الأيديولوجية والعقائدية، وبإصرارها علـى تـصدير الثـورة وبإرسـالها رسـائل وتصريحات ومواقف متناقضة ومختلفة، وباحتلالها الجزر الإماراتية، وبإصـرارها لفترة على تبعية البحرين لها، ثم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ودخولها في سباق تسلح وحرب طاحنة مع العراق، كل هذه العوامل خلقت جزءاً من الـشك وهدمت محاولات بناء الثقة بين ضفتي الخليج.(الشايجي، 2000، ص65)

ويرى الباحث أن فترة موسم الحج تشكل فتـرة عـصيبة للمملكـة العربيـة السعودية فهي تريد أن ينتهي الحج دون أن تحصل أحداث تثير انتباه العالم، وخاصة العالم الإسلامي سواء اضطرابات كما يحصل بالنسبة للحجاج الإيرانيين، أو أحداث مأساوية مثل التدافع في الجمرات أو حرائق وغيرها من الأحداث.

لذلك فالسعودية تجند كافة طاقاتها المالية والبشرية لمواسم الحـج، والخـلاف مستمر بين إيران الثورة والسعودية حول موسم الحـج، إن الـسعودية لا تريـد أن يستغل الحج للخطابات والصراعات السياسية.

بينما يصر الحجاج الإيرانيين على البراءة من المشركين والكفار في أيام الحج ومنها المظاهرات ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ويعتبـرون أن هـذه البراءة من أركان الحج.

سار الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي على منهج سابقة الرئيس هاشمي رفسنجاني اللذين كرسا نهجيهما في تأسيس علاقات حسن الجوار وبالذات في عهـد الرئيس محمد خاتمي الذي طرح فكرة حوار الحضارات والانفتـاح علـى العـالم والتطبيع مع الدول العربية.

وكان نتيجة ذلك أن شهدت العلاقات السعودية الإيرانية درجة عاليـة مـن التطور والتنسيق والتعاون ترجم في عدد من تبادل الزيارات والمسؤلين من البلدين وعلى مستوى عال وتوجت تلك العلاقة بتوقيع اتفاقية أمنيـة عـام 2001م شـكلت محطة مهمة ليس فقط في علاقة البلدين بل في الخليج العربي بأكمله لأنها انتقلـت من مرحلة البروتوكولات الدبلوماسية إلى عمق العلاقة وتأصيلها شعبياً ورسمياً.

وتعتبر الاتفاقية الأمنية التي تم توقيعها حدثاً بكل المقاييس السياسية والأمنية في منطقة الخليج هذه الخطوة انتظرها المراقبون طويلا لتأكد من جدية التوجيهـات الودية للعهد الإيراني الجديد تجاه جيرانه العرب بعد عقدين من الشكوك المتبادلـة, بعد أن بدا خلال السنوات الثلاث الماضية, أن طهران تسعى إلى خطـب ود العـدد الأكبر من الدول الخليجية الستة والسعودية بوجه خاص. وبالفعل فقد انتهج البلـدان الأسلوب الذي دعا إليه الرئيس خاتمي عندما شدد على أهمية ربط البلدين بسلـسلة من المصالح المشتركة الاقتصادية ذات الأثر المباشر على العلاقات السياسية.(السيد، 2004)

وفى إطار هذه الأجواء جاءت زيارة وزير الدفاع الإيراني على شمخاني إلى الرياض بعد تبادل البلدان الملحقية العسكرية عقب زيارة وزير الـدفاع الـسعودي لإيران الذي اعتبر أن إيران لا تشكل أي مخاوف لبلاده.

إلا أن هذه التطورات لم تنجح في تبديد الغيوم التي شابت العلاقات الإيرانية الخليجية في الفترة الأخيرة نظراً لتمسك طهران بموقفها من قضية الجزر ورفضها المطالب الخليجية كذلك رفض الدول الخليجية لدعوة إيران للمشاركة في الترتيبـات الأمنية بشأن الخليج.(السيد، 2004)

وعلى الجانب الأخر حرصت الإمارات على استمرار المساعي للتوصل إلى حل سلمى, وعدم الرغبة في التصعيد وعليه يبرز أهمية لقاء ولى عهد دبي وزيـر

الدفاع الإماراتي, مع مساعد وزير الخارجية الإيراني الذي زار الإمارات فـي 22 مايو 2001 وفى 26 نتيجة مبادرتين سورية وقطرية وعلى هامش اجتمـاع وزراء الخارجية للدول الإسلامية تم ترتيب لقاء ضم وزراء خارجيـة قطـر والإمـارات وإيران بهدف الوصول إلى حلول فرضية لمسألة الجزر, وكسر حالة الجمود بهـذا الخصوص ومهد ذلك إلى وصف كمال خرازي وزير الخارجية الإيرانـي الـسابق الوضع الراهن للعلاقات بين طهران وأبو ظبي بأنه إيجابي جداً بعد مبادرة الرئيس خاتمي بإرسال رئيس مكتبه, كمبعوث خاص, إلى دولة الإمارات حاملاً رسالة خطية إلى الشيخ زايد للتهنئة بمناسبة الذكرى السنوية لتولية السلطة, معتبـراً أن طريـق الحل هو الحل السياسي وتواصل الحوار, في سياق ما يسمى بدبلوماسـية التهدئـة والتهنئة وجاء التصرف والتطور الأبرز بمبادرة الشيخ حمدان بن زايد آل نهيـان, وزير الدولة للشئون الخارجية في دولة الإمارات بزيارة لإيران في 26 – 28 مايو 2002م لتعزيز سبل العلاقات الثنائية, والمصالح المشتركة بين البلدين وجسدت هذه الزيارة مبادرة سلام إماراتية عربية لإيران في ظل التهديدات الأمريكية ضد إيران ووصف إيران وإدراجها ضمن مثلث محور الشر في العالم.(عثمان، 2001, ص7)

إن العلاقة في عهد الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي وخلال الفترة مـن 1997م حتى 2005م اتسمت بالإيجابية الواضحة وتدعيم خطوات الانفتاح وتجـاوز خطاب سياسي من رواسب الماضي والمساعدة فـي الأمـور العالقـة, والمـضي بالعلاقات إلى مرحلة متقدمة, وبات على الجانب الإيراني الـذي يتحمـل مـسئولية واضحة عن تسويق التعاون وتطويره بمواقف وتوجهات سياسية ما يـزال يتبناهـا بإصرار في الصدارة منها حل مشكلة الجزر الإماراتية. وليس أدل على ذلـك مـن الرسالتين اللتين بعث بهما الملك فهد بن عبد العزيز والأمير عبد ا بن عبد العزيز بعد ذلك إلى رئيس الجمهورية الإسلامية محمد خاتمي وقام بنقل الرسالتين سـعود الفيصل وزير الخارجية خلال لقائه مع الرئيس خاتمي في طهران.

وإن دل ذلك فانه يدل على ترسيخ العلاقات الثنائية بـين المملكـة العربيـة السعودية وإيران وتحسين مستوى هذه العاقات خلال عهد الرئيس محمـد خـاتمي. ويمكن القول بأن البلدين قد توصلا خلال تلك الفترة إلى الأسس التي تقـوم عليهـا

العلاقات بين البلدين, وهي حسن الجوار والتعايش السلمي في المنطقة وتـسوية أي خلاف من خلال الحوار المباشر والمشاورات المستمرة حول كافة القـضايا محـل العلاقات بين البلدين.(أبو عامود، 2000)

وإذا كانت المرحلتان السابقتان قد شكلتا انقلاباً في طبيعة العلاقات فقد شـكل مجئ محمود أحمدي نجاد رئيساً لإيران في انتخابات 2005م إنقلاباً آخر عاد بفكر الثورة من جديد لدرجة أن البعض اعتبر أن فترة رفسنجاني وخاتمي كانت اسـتثناء في تلك العلاقة.

وفى 26 حزيران 2005 وعقب إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية في إيران كانت المملكة العربية السعودية من أولى الدول التي تهنئ الرئيس الإيراني الجديـد محمود أحمد نجاد بمناسبة انتخابه رئيساً لبلاده, حيث كان الملك فهد بن عبد العزيز قد وجه برقية تهنئة إلى الرئيس نجاد, مشيراً فيها إلى الراوبط الطيبة القائمـة بـين البلدين معرباً عن التطلع إلى تعزيزها. كما بعث الأمير عبد ا بن عبد العزيز ولى العهد (آنذاك) ببرقية مماثلة.

فالوضع في علاقة البلدين في عهد نجاد يتشابه مع مرحلة الخميني, ويزد في درجة توحدها انفجار بعض الملفات الساخنة والمتمثلة في الشحن الطائفي الموجـود في المنطقة, والبرنامج النووي الإيراني الذي يلقى بظلاله الأمنية على دول الخلـيج وكذلك الدور الإقليمي الذي تلعبه إيران في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق وأيضاً الوجود العسكري الأجنبي في الخليج الذي يثير هواجس إيران إزاء ملفها النووي.

وقد بدت إرهاصات ذلك التباعد في التحرك السعودي المضاد يواجه الـدور الإيراني في المنطقة وتخلت الرياض عن دبلوماسية التهدئة إلى التحرك العلني للعب دور مهم في إعادة تشكيل خريطة الصراعات, ففي الملف العراقي وجهت السعودية تحذيراً غير مباشر إلى إيران للتخلي عما وصفته بجهود إيرانيـة لنـشر المـذهب الشيعي في العالم العربي الذي تسوده الغالبية السنية واحتضنت لقاء جمـع علمـاء السن في العراق, كما أنها ترصد بعيون مفتوحة تطورات ذلك الملـف وانعكاسـاته الداخلية على الشيعة في السعودية.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد وجهت السعودية رسالة تحذير قوية على لسان الملك عبد ا بأن قضية فلسطين المفروض أن يحلها العرب وليس سواهم "ولعل احتضان السعودية لحوار فتح وحماس في مكة يوم 7 شباط 2007م هو خطوة استباقية في هذا الإطار لقطع الطريق أمام الضغوط الإيرانية في هذه القضية وفى لبنان تتجه السعودية إلى الحوار مع إيران لحل الأزمة هناك خصوصاً بعدما كثر الحديث عن الصراع المذهبي هو سبب الأزمة وأفرزت فريقين رئيسيين أحدهما يطلق عليه قوى الرابع عشر من آذار والأخر قوى الثامن من آذار ومازال التصعيد مستمر في هذه القضية (السمان، 2009).

ولم تخف السعودية مخاوفها إزاء البرنامج النووي الإيراني رغم المحاولات الإيرانية الرسمية لطمأنة الرياض, ومرة أخرى تحذر السعودية إيران من أن الكل سيدفع الثمن, وإذا كانت السعودية لا تمانع كدولة خليجية في امتلاك إيران برنامجاً نووياً سلمياً فإن لديها مخاوف معلنة من أن يصبح هذا البرنامج للتسليح العسكري وهو ما يعنى بروز قوة إقليمية نووية جديدة.

تردت العلاقات السعودية الإيرانية منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية بسبب الموقف السعودي المؤيد للعراق. وفي عام 1988م زاد حدة التوتر في العلاقات الإيرانية السعودية حيث قطعت العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية في يوم الثلاثاء الموافق 26 نيسان 1988م حينما قررت الحكومة السعودية قطع علاقاتها مع الحكومة الإيرانية. نظرا لما لاحظته المملكة العربية السعودية من تورط حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في أعمال مخالفة لمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل مثل قيامها بمحاولة تهريب المتفجرات داخل المملكة خلال موسم حج 1989 ومحاولاتها المتكررة للمساس بالمصالح الأساسية للمملكة وتعرضها لحرية الملاحة في منطقة الخليج وللسفن من موانئ المملكة العربية السعودية وإليها, والقيام بالمظاهرات في حج سنة 1987 ثم ما تعرضت له سفارة خادم الحرمين الشريفين في طهران من مداهمة وتخريب وتدمير وقتل لأحد أفرادها ونهب وثائقها. بالإضافة إلى عدم قيام السلطات الإيرانية بتوفير الأمن والأجواء المناسبة لموظفي سفارة

المملكة في طهران للقيام بأعمالها وتعرضهم للمضايقات المستمرة مما استدعى مغادرة طهران من قبل كافة أعضاء السفارة هناك.

ولذلك فان الحكومة السعودية قررت قطع علاقاتها مع حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وطلبت مغادرة كافة أعضاء سفارة الجمهورية الإسلامية في الرياض وقنصليتها العامة في جدة في مدة أقصاها أسبوع واحد من تاريخه.

ولم تتحسن العلاقات الإيرانية السعودية إلا بعد اندلاع حرب الخليج (على أثر احتلال العراق للكويت في آب 1990م) وتبنى إيران لموقف محايد في تلك الحروب, وكذلك فقد اجتمع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي مع الدكتور على أكبر ولاياتي وزير الخارجية الإيراني السابق في نيويورك 1989م, والتقى وزير الخارجية السعودي بوزير الخارجية الإيراني أيضا في جنيف (في منتصف شهر شباط سنة 1991م) في إطار تحسين العلاقات بين الدولتين, كذلك التقى الوزيران في مسقط في الموافق 17 آذار 1991م, وإلى جانب هذه اللقاءات كانت هناك عوامل دعت إليها, ومنها: الموقف الإيراني المحايد أثناء حرب الخليج, وتخلى إيران عن رغبتها في تحويل موسم الحج إلى نفوذ سياسي.إلى غير ذلك من العوامل (أبو عامود، 2000).

وقد قامت سلطنة عمان بدور مهم في تنشيط الاتصالات بين الدولتين رغبة في عودة العلاقات السعودية – الإيرانية, فقد قام وزير الخارجية العماني السيد يوسف بن علوي برحلات إلى كل من الرياض وطهران للتمهيد بذلك, كما أنه هو الذي رتب اللقاء الذي تم في مسقط بين وزيري خارجية البلدين.

وفعلاً في 1991م أعلن رسمياً في طهران والرياض عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين اعتباراً من 26 آذار 1991م وذلك في بيان صادر عن وزارتي خارجية الدولتين.إلا أنه عادت وتوترت العلاقات ين الطرفين في 21 نيسان 1995م، عندما أعرب آية ا خميني عن أمله بأن تقام مراسم البراءة في موسم الحج (السيد، 2004).

وكان رد المملكة العربية السعودية هو بعدم السماح بعقد أي اجتماعات سياسة خلال موسم الحج وحذرت من أنها لن تتسامح إطلاقا مع من يتجاوزون حدودهم في حرمة الأماكن المقدسة وفى أشهر الحرم وستحملهم كامل المسئولية.

حيث أعلن الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي ورئيس لجنة الحج العليا أنه لن يسمح لأي فرد أو جماعة أيا ما كانت من الداخل أو الخارج بمحاولة العبث بأمن الحجاج وأمن بيت الله الحرام أو مسجد رسوله صلى الله عليه وسلم, وستواجه مثل هذه المحاولة بكل حزم.

وكانت مصادر إيرانية قد أبلغت جريدة "الشرق الأوسط" في مقر إقامتها بالمدينة المنورة بإصرار الحجاج الإيرانيين على عقد تنظيم تجمع إعلان البراءة من المشركين, ولكن السلطات السعودية حذرتها بشدة.

وأكدت السلطات السعودية على أنها لن تسمح مجدداً للحجاج الإيرانيين بعقد أي اجتماعات سياسية لأن المنع يأتي حرصاً على سلامة وأمن الحج والحجيج كما أمر به تعالى (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) (غنيم، 2006).

أعلنت إيران أنها تخلت عن تنظيم المظاهرات خلال الحج ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن آية الله محمد ريشرى رئيس بعثة الحج بقوله إن بلاده تخلت عن تنظيم مظاهرة "البراءة من المشركين" لتجنب أي مواجهة مع قوات الأمن السعودية (عثمان، 2009).

أصدر عالم ديني بارز هو مهدي الروماني فتوى تعتبر المظاهرات السياسية خلال الحج حراما, وقال أنها تتناقض كلياً مع تعاليم الإسلام.

ولهذا أرسل حجاج إيران برقيات شكر إلى الملك فهد يشكرونه وحكومته على الحفاوة والتقدير من جميع الأجهزة في المملكة أثناء أدائهم مناسك الحج.

كما استقبل أمير مكة الأمير ماجد بن عبد العزيز السفير الإيراني لدى المملكة محمد على هادى حيث تم تبادل الأحاديث الودية, مما يدل على تحسن نية إيران, كما تلقى في العالم التالي 1997م برقية شكر من الرئيس الإيراني السابق سيد محمد خاتمي بعد إجراءات الانتخابات التي فاز بها الرئيس الإصلاحي المعتدل

محمد خاتمي وسقطت حكومة رفسنجاني المتشدد يقول فيها: الملك فهـد بـن عبـد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة السلام علـيكم ورحمـة ا وبركاته:"تلقينا ببالغ السرور رسالتكم المهنئة بمناسبة فوزي في انتخابـات الولايـة السابعة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران وأنني أعبر لكم عن شكري وتقديري .... وآمل أن نشهد فتح صفحة جديدة في العلاقات". (عثمان، 2009)

وعادت العلاقات بين الدولتين إلى ما كان عليه الحال بتولي سـلطة جديـدة إصلاحية معتدلة تحاول الانفتاح على العالم رغم أنف المتشددين.

وأن الثقل السياسي والتاريخي والديني والاقتصادي لكل من السعودية وإيران ومصلحتهما والمنطقة عموماً يحتمان معالجة التوترات في علاقتهما وتبديد المخاوف والشكوك وإعادة العلاقات إلى وضعها الطبيعي واعتماد الحوار والتواصل المستمر لتجنيب المنطقة خطر التمادي في التخطيط للمشاريع الدينية وأهمية صوغ التحالفات الإقليمية لمواجهة الفوضى والدفاع عن المصالح المشتركة في نبذ العنف ومحاصرة الحرائق ودفع مقومات التهدئة والحلول السليمة إلى الواجهة لما فيه مصلحة المنطقة ككل واحترام الثوابت والتوازنات الحارسة للاستقرار وإثبات مدى أهمية وإمكانيـة الأدوار الإقليمية القيادية ومرجعيتها السياسية والدينيـة علـى حـل المـشكلات أو المساهمة في إيجاد هذه الحلول بعيداً عن مخاطر التدويل متى توافرت النوايا الحسنة والإدارة السياسية الجادة بين الأطراف كافة والإمساك بزمام المبادرة.

وهكذا يتضح أن العلاقات السعودية الإيرانية وخاصة الدينية تـأثره بـشكل مباشر نتيجة الممارسات التي كان يرتكبها الحجاج الإيرانيين في مواسم الحج وكانت تضطر المملكة العربية السعودية إلى قطع العلاقات مع إيران بعد هذه الأحداث ومن الملاحظ أيضا أن العلاقات الدينية بين البلدين هي أكثر العلاقات تـأثراً علـى مـر الزمن بين البلدين أكثر من أي نوع من العلاقات الأخرى سـواء كانـت علاقـات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وأن الحجاج الإيرانيين كانوا يآذارون العنف مـع الحجاج من كافة الدول على أراضى المملكة العربية السعودية وخاصة مع كلم وسم حج يأتي فيه الناس بحج بيت ا الحرام. (أبو عامود، 2000)

وتناولت جريدة الشرق الأوسط في عددها الصادر الثلاثاء 17 نيسان 2001م أن قيام علاقات وثيقة وقوية بين البلدين من شأنه دعم التعاون في المجال الإقليمي والإسلامي مشيراً إلى تطابق وجهات النظر بين الجانبين إزاء القضايا العربية والإسلامية مؤكداً ضرورة التوصل إلى حل عادى للقضية الفلسطينية يضمن الأمن والسلام للشعب الفلسطيني واستعادة حقوقه الوطنية المشروعة.

وأوضح الأمير نايف أن الإدراك العقلاني والإحساس بالمصلحة المشتركة كونت قناعة تامة لدى القيادتين بالبلدين بضرورة أن تكون العلاقات بينهم متميزة لكي يقوما بما هو مطلوب منها تجاه العالم الإسلامي ودول المنطقة كونهما أكبر دولتين في المنطقة وقراراتهما تنبع من المصلحة العامة للبلدين مما يستخدم التعاون في كافة الأمور، وركزت العلاقات السعودية وإيران على أهمية الدور السعودي في المنطقة وفى العالمين العربي والإسلامي مما مكنها من الإسهام في دعم الروابط العربية والإسلامية منذ القدم، ومن جانب عبر الأمير نايف عن سعادته بزيارة مجلس الشورى الإيراني والالتقاء بالمسئولين فيه مؤكدا المكانة المهمة للشورى في نظام الحكم في المملكة انطلاقاً من مبدأ تمسكها بالشريعة الإسلامية. (السمان، 2009)

يتضح أن العلاقات الإيرانية السعودية السياسية تحكمها العديد من الملفات الصعبة وعلى الرغم من أن الخطاب الرسمي من الجانبين يركز على عموميات العلاقة والتعاون لما فيه مصلحة الأمة الإسلامية, فإن هذا الخطاب لا يمكن أن يخفى التطورات الميدانية والتحركات الدبلوماسية على أرض الواقع, والتي تنذر بمواجهة أوسع إذا لجأت أمريكا إلى آخر الخيارات مع إيران.

وتضمن دور المملكة العربية السعودية تجاه القضايا العربية والشرق الأوسط تحذيراً للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد من التدخل في الشئون العربية أو الاستخفاف بالتهديدات الأمريكية.

وتشهد العلاقات بين السعودية وإيران توتراً ملحوظاً في ظل رئاسة "أحمدي نجاد" تدعم هذا التوتر الشكوك والاختلافات بين الطرفين حول قضايا المنطقة أبرزها البرنامج النووي الإيراني.

وتحاول السعودية محاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة أو على الأقل توقيفه معتمدة في ذلك على عاملين أساسيين هما (عثمان، 2009):

أ- السعودية تعتبر أكثر ثراء من إيران, وهو أمر من المتوقع ألا يتغير, خاصة إذا استمرت أسعار النفط في الارتفاع.

ب- أن الدور السعودي في المنطقة يتمثل في المكانة الفريدة للمملكة والـشرعية التي تمتلكها بوصفها حارساً لأقدس بقعتين لدى المسلمين (مكة والمدينة).

إذن يتمثل الموقف السعودي من إيران في المنطقة في مخاوفها من امـتلاك إيران لسلاح نووي قد تستخدمه إيران ضدها في يوماً من الأيام, وعلى الرغم مـن هذا الإحساس فإن المملكة العربية السعودية ترفض أي تعامل عـسكري أمريكـي إسرائيلي حيال البرنامج النووي الإيراني.

وفى 11 نيسان 2006م أعلنت إيران عن نجاحها في تخـصيب اليورانيـوم وهى الخطوة التي اعتبرت بمثابة محاولة إيرانية لإقناع الأطـراف الأخـرى بـأن الأنشطة الإيرانية في مجال تخصيب اليورانيوم وصلت إلى نقطة اللاعودة وأصـبح من غير الممكن إيقافها مما يستوجب بالتالي من المنظور الإيراني وقف أية ضغوط على إيران في هذا المجال, لأنها لم تعد مجدية (محمود، 2006). والـسؤال الـذي يثار الآن يتعلق بالأسباب التي تدفع إيران للسعي للحصول على قدرة نووية قد تكون ليس فقط سليمة ولكن عسكرية والواقع فان هناك العديد من التحليلات التـي تـورد عددا من الدوافع من أهمها (عثمان، 2009):

1- تأثير الاعتماد الذاتي الدفاعي الإيراني وعرض مدى التقدم العلمـي التقنـي الذي وصلت إليه.

2- السعي لتحقيق المساواة والتكافؤ النووي مـع بعـض دول المنطقـة خاصـة إسرائيل.

3- كون إيران تحيط بها قوى نووية ثلاثية من الشمال روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان ومن الغرب إسرائيل ومن الشرق الهند وباكستان.

4- الاستفادة بالقيمة السياسية والإستراتيجية للأسلحة النووية, حيث توفر هـذه الأسلحة الردع والدفع عن الدولة الإيرانية, إلى جانب تدعيم النفوذ السياسي والاستراتيجي لها وتحقيق التوازن النووي في المنطقة خاصة مع إسرائيل.

5- التواجد الأمريكي القوى في العراق من ناحية وأفغانستان من ناحية أخـرى بما يشكله من تهديد للأمن القومى لإيران خاصة مع إدراجها مـن جانـب الولايات المتحدة الأمريكية ضمن دول محور الشر واعتبارها الهدف التالي بعد العراق.

إذن نلاحظ توتر في العلاقات السعودية الإيرانية وخاصة السياسة في ظـل رئاسة محمود أحمدي نجاد الذي اتبع في نهضته خطوات الرئيس الخميني وتمـسكه بالبرنامج النووي الإيراني ونجد على الجانب الآخر قلق سـعودي مـن احتمـالات استخدام السلاح النووي ضدها.

وبالرغم من تصريحات الرئيس الأمريكي المنتخب "باراك أوباما" بأنه أعلـن استعداده للحوار مع إيران وسوريا وكوريا الشمالية وكوبا إلا أنه من المـستبعد أن يقدم تنازلات تتعلق بالسماح لإيران باستكمال طموحها النووي لأن إمتلاك طهـران قنبلة نووية سيكون بمثابة تجاوز الخط الأحمر لأمن إسرائيل ويهدد مصالح امريكـا في المنطقة وخاصة في الخليج وقد شهد عام 2008م تحركات وجهوداً من جانـب إدارة بوش لاحتواء إيران وعزلها وتشديد العقوبات ضدها في مجلس الأمن الدولي ومحاولة حشد تأييد النظم العربية السنية في مواجهة معها.كما أثيـرت فـي عـام 2008م جدل واسع عن تنافس الدور الإيراني في المنطقة تراوح بين التلميح تـارة والتصريح أخرى على ألسنة الساسة العرب عبر الإشارة إلى دور القوى إقليمية لها حساباتها ومشروعها في المنطقة وعزز من ذلك أن إيران أصبح لهـا حـضورها القوى في العراق, كما سعت بدعمها لحزب ا لأن يكون لها كلمة في لبنـان وهو ما أغضب السعودية.(صبرى،2008, ص4)

2.4 العلاقات السعودية الايرانية في ضوء المتغيرات الإقليمية

أولاً: إنشاء مجلس التعاون الخليجي

عندما أعلن قيام مجلس التعاون الخليجي كان لإيران بعض ردود الفعل فقد أبدت إيران في حينه حساسية شديدة تجاه تأسيس المجلس واعتبرته بمثابة تجمع خليجي معادي لها، ومن ثم فلم تتوانى عن أبداء شكوكها وتحفظها تجاه المجلس، ويبدو ذلك واضح من خلال العديد من التصريحات الرسمية التي صدرت عن القيادة الإيرانية، ولعل إيران تتخوف من قيام تكتل خليجي عربي يساند العراق في حربه معها، ولم تخفي إيران تشككها وريبتها عند تأسيس المجلس فقد قالت إن ظهور المجلس هو فكرة أمريكية، وفي حينها أدانت إيران التعاون السعودي الأمريكي واتهمت السعودية بأنها تسعى لتخويف بقية دول الخليج من إيران لوضع تلك الدول تحت هيمنتها فأنشأت(السعودية) ذلك الحلف (مجلس التعاون الخليجي). (القرني، 1997، ص 97)

إن إنشاء مجلس التعاون الخليجي للدول العربية هو بالأساس لدواعي أمنية وقد فرضت الحرب بين إيران والعراق قيام هذا المجلس وهو رد فعل على التهديدات في المنطقة.

مارست المملكة العربية السعودية ضغوطاً اقتصادية على إيران لدفعها إلى إنهاء الحرب فقامت بإنتاج حصتها كاملة من النفط بشكل أدى إلى تدهور الأسعار العالمية، مما جعل الخميني يتهم السعودية بالعمالة لإسرائيل وأمريكا. (عبد ا ، 2004، ص20)

وصرح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بأن السعودية ستدافع عن بلدان الخليج إذ ما تعرضت لهجوم إيراني.

وأن السعودية تؤيد العراق في حربه مع إيران، وأضاف أن العراق عضو في الجامعة العربية ومن الطبيعي أن تؤيد دولة عربية دولة عربية أخرى، لذلك سعت إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية إلى شن معركة ضد السعودية عبر ثلاث محاور(عبد ا ، 2004، ص21):

المحول الأول: الهجمات العسكرية ضد ناقلات النفط في الخليج.

المحور الثاني: دعم عمليات التخريب الداخلي في السعودية.

المحور الثالث: تحويل مراسم الحج إلى مناسبات سياسية بقصد إحراج السعودية.

ترتب على هذا التراجع في العلاقات السعودية الإيرانية حد المواجهة المكشوفة ابتدءاً بأحداث الحرم وانتهاء بقطع العلاقات بين البلدين في نيسان سنة 1988م، وإن السعودية حاولت التوسط لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية حيث قام وزير خارجية السعودية بزيارة إلى طهران في شهر أيار سنة 1985 واعتبرت أول زيارة يقوم بها مسؤول سعودي إلى إيران منذ الإطاحة بنظام الشاه. وذلك لمحاولة إنهاء الحرب.

كما قام وزير خارجية إيران في شهر كانون أول عام 1985م بزيارة للسعودية، إلا أن هذه الزيارات المتبادلة لم تسفر عن أي تقدم في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع (ميلاني، 1996).

وخلال انعقاد مجلس التعاون سنة 1986م في مدينة "أبها". ناقش قادة دول الخليج التهديدات الإيرانية ضد بعض دول الأعضاء في مجلس التعاون وأكد المجلس دعمه الجماعي لأي دولة من الأعضاء تتعرض للتهديدات الإيرانية وكذلك عبر المجلس عن أسفه تجاه تصعيد إيران وتعرضها للملاحة في الخليج وموانى دول الخليج.(موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2008)

ثانياً: الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها على العلاقات السعودية الإيرانية عام (1988):

لقد قامت الحرب الإيرانية في1980 حيث كان موقف السعودية ودول الخليج في بداية الحرب هو التزام الحياد ومحاولة التوسط لإنهاء الحرب، إلا أنه بعد ذلك دعم السعودية ودول الخليج العربي العراق وذلك للمحافظة على المصالح العربية والتزامها بميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك.

وعلى الرغم من أن جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ساندت العراق إلا أن المملكة العربية السعودية والكويت هما اللتان تولتا الدور الأساسي بدعم الحرب العراقية ومساهماتها المالية التي قدرت بأكثر من 35 مليار دولار أمريكي للعراق. (عبد الحميد، 2006, ص ص 33 – 34)

ومع استمرار الحرب الإيرانية بدأت المخاوف الأمريكية توحي في وقت ما خلال عام 1987م بإمكانية انتصار إيران فقد حذر القرار المشترك رقم (216) الصادر من مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين من أن استمرار الحرب قد يؤدى إلى اختراق عسكري إيراني بما قد يلحق الضرر بالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية

ووجدت إيران نفسها منعزلة عن العالم أو عاجزة عن استقطاب التأييد الكافي لإدانة إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية من جانب السفينة الحربية الأمريكية "فتسن" وهو ما أسفر عن مقتل كل ركابها وعددهم (290) راكباً وتراجع التأييد الشعبي في الداخل تجاه الحرب مع العراق فاضطرت إيران إلى قبول وقف إطلاق النار, الذي أقرته الأمم المتحدة في تموز 1988.

حرصت السعودية على بذل جهدها لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية وذلك بالطرق السلمية حفاظاً على أمن الخليج واستقراره .

وعلى الجانب الآخر تعددت الجهود التي قامت بها المملكة لإنهاء الحرب، حيث قادت السعودية التحركات الخليجية والعربية الهادفة إلى تحقيق وقف إطلاق النار مقابل الحصول على الضمانات اللازمة للعراق، كما لعبت السعودية دوراً كبيراً في تسهيل إجراء المفاوضات وتسهيل مهمة السكرتير العام للأمم المتحدة في الوساطة بين طرفي الصراع فقد سافر وزير الخارجية السعودي إلى نيويورك في آب 1988م، واجتمع مع السكرتير العام للأمم المتحدة، ومع مساعد وزير الخارجية الأمريكي، كما دارت اتصالات بين السفير السعودي في الولايات المتحدة وبين مندوبي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، كما تردد أن السعودية لعبت دوراً في الضغط على العراق بقبول وقف إطلاق النار وأن سفير السعودية في واشنطن التقى مع وزير خارجية إيران، وعبر عن رغبة بلاده في إقامة علاقات طيبة مع

إيران إذا ما انتهت حربها مع العراق، كما أصدر الملك فهد أوامره بوقف الحملات الإعلامية في الصحف ووسائل الإعلام ضد إيران، وكان لهـذا التطـور مـردوده الإيجابي حيث صرح وزير خارجية إيران أن بلاده سوف ترد إيجابيـاً علـى أيـة خطوة إيجابية حقيقية من جانب السعودية بشأن إنهاء المشاكل.

وقد يكون من المناسب أن نعرض لأهم تأثير سياسي أحدثه النفط في منطقة الخليج العربي, ونعنى بذلك دخول المصالح الأمريكية والجدير بالذكر أن التغلغـل الأمريكي في الخليج العربي بدأ منذ أوائل هذا القرن على شكل بعثات تبشيرية فـي كل من مسقط والكويت والبحرين.(قاسم، 1997, ص438)

ومارست الولايات المتحدة الأمريكيـة خـلال فتـرة الثمانينـات سياسـة وإستراتيجية جديدة حيث أنها رأت أن إيران تمثل خطراً على المصالح الأمريكية في المنطقة وخاصة الخليج العربي وقد قربت هذه الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة المسافة بينها وبين إسرائيل والمملكة العربية السعودية فالمملكة العربيـة الـسعودية تعارض الصعود الإيراني على الساحة السياسية والذي يؤدى بإخلال موازين القوى الإقليمية فضلاً عن معارضتها للدعم الإيراني المقدم إلى المنظمات الشيعية, في وقت توجد فيه أغلبية شيعية في المدن الشرقية للمملكة الغنية بالنفط وتـرى المملكـة أن إيران تحاول أن تصدر الثورة إلى أراضيها.(عبد العاطي، 2008, ص129)

فضلاً عن أن الوجود الإيراني يهدد المصالح الأمريكية التـي تـأتى علـى أولويتها النفط الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر أساسي للطاقة.

ولم تستطيع كل من العراق وإيران فهم الرسائل الموجهة من النظام العالمي الجديد وعجز صدام حسين في استيعاب حقيقة أن تساهل الغرب معه والإنفاق على حرب العراق لم يكن بهدف سيطرة صدام على المنطقة وفرض هيمنته عليها بقـدر ما هو احتواء المد الإيراني وكذلك لم يدرك آية ا الخميني أن أمريكا لن تسمح له بالانتصار وتحكمه في الخليج العربي مما سوف يضر بالمصالح الأمريكية.

3.4 اتفاقيات الحدود السعودية وجمهورية إيران الإسلامية

تركز الاتفاقيات الحدودية التي وقعتها المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية على تعيين الحدود البحرية والاستغلال المشترك للموارد والثروات الطبيعية الكامنة في قاع البحر الأحمر وما تحته وموضوع السيادة على جزيرتي (فارسي) و(العربي) المتنازع عليهما من قبل كل من السعودية وإيران.

وبسبب الاهتمام الكبير الذي أخذت تبديه الشركات الأجنبية بالثروات الطبيعية في منطقة البحر الأحمر أصدرت المملكة العربية السعودية مرسوما في عام 1986م قررت بموجبه " سيادتها على الموارد الهايدروكربونية وباقي المعادن الموجودة في طبقات قاع البحر العام المجاور للجرف القاري للمملكة، في منطقة البحر الأحمر، مما يعني أن المملكة اعتمدت معيار المسافة أساسا لتحديد نطاق سيادتها على الموارد والثروات المعدنية لقاع البحر".

ولا شك في أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن هاتين الجزيرتين قد جاء بعد نزاع طويل وخاصة بعد اكتشاف النفط في هذه المناطق وغيرها من المناطق المتاخمة لحدود الدولتين البحرية. ومما زاد الأمور تعقيدا في الفترة التي سبقت التوقيع على هذه الاتفاقية الإصرار المستمر من قبل إيران (الشاهنشاهية) على أن منطقة الخليج العربي ما هي إلا منطقة إيرانية، وأن إيران هي صاحبة الحق الأول في السيطرة عليها وعلى ثرواتها الطبيعية. والمعروف أن "المملكة وإيران دولتان متقابلتان على الخليج، وتبلغ المسافة الممتدة بين ساحلي الدولتين، في بعض المناطق ما بين 95 إلى 135 ميلا بحريا، ولا يزيد عمق المياه في المسافة الواقعة بين ساحلي الدولتين عن 75 مترا أو ما يقارب من 250 قدما بصفة عامة. وتقع الجزيرتان المتنازع عليهما في منتصف الخليج، وهما من حيث الموقع الجغرافي أقرب إلى المملكة منهما إلى إيران. وتعد الحدود بين الدولتين أطول حدود في منطقة الخليج، حيث تمتد لمسافة 139ميلا بحريا تقريبا". (مدني، 1995، ص 200)

وكما ذكرنا سابقا فإن النزاع حول القضايا الإقليمية وامتداد السواحل البحريـة قد أخذ يتصاعد بسبب الاكتشافات النفطية وتنافس الشركات الأمريكية والبريطانيـة على الحصول على أكبر قدر ممكن من المساحات التـي تتـوافر فيهـا الثـروات

الطبيعية. فشركة أرامكو السعودية وشركة البترول الإيرانية التي منحـت امتيـازا لشركة بان أمريكان للتنقيب عن البترول في المناطق الإقليميـة المـشتركة أخـذت تضغط على حكوماتها لتحديد مناطق الامتياز ومنع الشركات الأخرى من التعـدي على المناطق التي تعتبرها داخلة ضمن امتيازاتها النفطية. وقد تطورت هذه القضية في عام 1963م حين دعت شركة إيران للبترول شركات النفط العالمية للدخول في منافسات للبحث والتنقيب عن البترول في مناطق تعتبرها المملكة العربية الـسعودية لا تخصها. ونتيجة لذلك فقد "احتجت المملكة العربية السعودية على إعلان الـشركة الإيرانية للبترول، سالف الذكر، على أساس أنه يشكل انتهاكا لحقوق المملكة الثابتـة والمشروعة، على الموارد الطبيعية في المنطقة المقابلة للمياه الإقليمية للمملكـة، أو المياه الإقليمية للمنطقة المحايدة بين المملكة والكويت. وبعبارة أخرى رأت المملكـة العربية السعودية أن جزءا من المنطقة البحرية المحددة في إعلان شركة البتـرول الإيرانية، وكذلك الامتياز الممنوح من إيران إلى شـركة بتـرول بـان أمريكـان، يتداخلان مع الامتيازات الممنوحة من قبل المملكة العربية السعودية لشركة أرامكو، مما نجم عنه إعاقة عمليات التنقيب في المنطقة محل الامتيازات المتداخلة". (مدني، 1995، ص 200)

ويبدو أن هذا الخلاف الكبير الذي يتعلق بالدرجة الأولى بقضايا النفط هو الذي دفع كلا من إيران والمملكة العربية السعودية للتوقيع على اتفاقية 1968م التي تم بموجبها حسم كل هذه القضايا المثيرة للجدل.

وإذا كانت المادتان الثانية والثالثة من الاتفاقية الموقعة في عام 1968م قد عينتا الحدود التي تفصل بين المياه الإقليمية لجزيرة (فارسي) التابعة لإيران و(العربـي) التابعة للمملكة العربية السعودية فإن الاتفاقية بمجملها قد أعطت أيـضا لكـل مـن الطرفين "حق السيادة على قاع البحر وما تحت قاعه في المساحات المغمورة الواقعة في جانبه من الخط لغرض التنقيب عـن الثـروات الطبيعيـة الموجـودة هنـاك واستغلالها". ومن أجل التوصل إلى نتيجة مرضية ودقيقة فقد وافق الطرفان علـى استخدام أحدث الوسائل المتوافرة آنذاك لترسيم الحدود بينهما. وفي هذا المجال فقـد اعترف الطرفان وأعلنا "أن الخريطة المعدة بواسطة قـسم الخـرائط فـي سـلاح

المهندسين التابع للجيش الأمريكي والتي جهزت سنة 1966م قد استخدمت ويجب أن تستخدم كأساس لقياس الإحداثيات الموصوفة أعلاه. كما وضع خط الحـدود علـى نسخة من الخريطة المذكورة الموقعة والمرفقة بهذه الاتفاقيـة". ولا شـك فـي أن الاهتمام الذي كانت توليه كل من حكومة المملكة العربيـة الـسعودية والحكومـة الإيرانية لإنهاء هذا النزاع وحسمه بالطرق الودية هو الذي دفع كـلا مـن طرفـي الصراع لقبول فكرة معقولة أمكن بوساطتها تحديد المسافات والأبعاد فـي المنـاطق المغمورة لكي يسهل على الطرفين استغلال الثـروات الطبيعيـة. (وزارة الخارجيـة السعودية، 2000م)

وفي هذا الصدد فقد ذكرت المادة الرابعة من الاتفاقية أن طرفي النزاع وافقا "على ألا تجري عمليات الحفر المتعلقة بالبترول بوساطته أو بإذن منه داخل منطقة تمتد بعرض خمسمائة (500) متر في المساحات المغمورة في جانبه من خط الحدود الموصوف في المادة الثالثة على أن تقاس المنطقة المذكورة من الحدود المذكورة". وبالتوقيع على هذه الاتفاقية أصبحت الحدود البحرية لجمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية تخضع للنصوص الواردة في هذه الاتفاقية، وقد أثبت الطرفان التزامهما الكامل بكل ما ورد فيها. (وزارة الخارجية السعودية ،2000)

انعكاسات الأوضاع المضطربة في العراق:

سيكون لمسار الأحداث في العراق- بطبيعة الحال- تأثير عظـيم أمـن دول مجلس التعاون، يفوق في مداه أياً من العوامل الأخرى، ولا يعد هذا القول صحيحاً بسبب التوترات الطائفية المثارة حالياً فحسب، بل بسبب الانعكاسات المترتبة علـى احتمال أن تُمنى الولايات المتحدة الأمريكية بهزيمة عسكرية هناك، وإذا ما حـدث ذلك فإن الجهاديين في العالم الإسلامي سيباهون وهم يعلنون على الملأ هزيمة القوة العظمى، على حين أن الأحزاب السياسية الإسلامية في العـالم العربـي سـتوطد مكانتها، وستستفيد من نصر المسلمين على قوات "الصليبيين" وإذا ما اشتد الاقتتـال الطائفي وبات حرباً أهلية منظمة، فإن المنطقة برمتها ستكون – بـشكل أو بـآخر- طرفاً الصراع، إذ إن القلاقل المتفاقمة حالياً بالفعل ستزداد سوءاً مع رد فعل الدول

الإسلامية إزاء الوجود المحتمل للقوات الإيرانية النشيطة في العراق، والساعية إلى توطيد مكانة الأغلبية الشيعية هناك.

وهناك سيناريوهات عدة محتملة، ومن المتوقع أن يزعزع الكثير منها استقرار شبه الجزيرة العربية، بل بات تقسيم العراق احتمالاً حقيقاً، ففي مقابلة أجريت مع السيد إياد جمال الدين، أحد الأعضاء الإصلاحيين في مجلس النواب العراقي، وأحد علماء الدين المعروفين، في 26 آذار 2006 قال: "هناك عمليات طرد واسعة ومتواصلة للعائلات الشيعية من المناطق [السنية]، مثل: أبو غريب، والطارمية، والتاجي، وقد تم طرد 3700 عائلة شيعية حتى اليوم، فضلاً عن السيارات المفخخة التي تستهدف الطبقة العاملة من الشيعة"، وإن توسعاً خطيراً في دائرة مثل هذه الأعمال سيذكرنا –حتماً- بالكارثة الإنسانية التي نتجت عن تقسيم شبه القارة الهندية بعد الاستقلال عام 1947، إذ قُتل عشرات الآلاف في أثناء فرارهم نحو تجمعات آمنة (أمير، 2005).

وقد شاهدت المملكة العربية السعودية نزوح أفواج من العراقيين إلى الأردن ليصل عددهم إلى 800,000 نسمة، بسبب أعمال العنف الطائفية، والعمليات التي تستهدف الاحتلال الأمريكي معاً، وتشير التقارير إلى أن المملكة السعودية قد وجهت الدعوة إلى الجهات المختصة، للتقدم بعطاءات بشأن إقامة جدار أمني على امتداد حدودها مع العراق، الواصل طوال 560 ميلاً، ويبدو من غير المؤكد أن مثل هذا المشروع سيوقف العراقيين الفارين من حالة الفوضى، أو مساعي تقسيم بلادهم في حال سارت الأمور في هذا الاتجاه، كما لا يمكن الاعتماد على الجدار المذكور، لمنع دخول السعوديين أو الجهاديين الآخرين العائدين من العراق، ممن سيجدون كما يرجح الطريق نحو سورية أكثر سلاسة، كما أن التقدم الذي حققته المملكة العربية السعودية في احتواء الهجمات الإرهابية الداخلية، قد يتعرض لنكسة خطيرة في حال توافد الجهاديين إلى المملكة العربية السعودية ناجماً عن عزم العراق، أو ربما – في المستقبل- أحد الأقاليم العراقية ذات الصفة الفيدرالية، على القضاء على الإرهابيين والحيلولة دون وقوع عمليات، أو هجمات عبر الحدود، ضد دول مجلس التعاون، فإن التهديدات الإضافية المؤقتة ستكون حتماً غير مقبولة (سالم، 2008).

إن أي تحليل لأمن دول مجلس التعاون فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني يجب أن يمعن النظر في التبعات المحتملة لضربة عسكرية أمريكيـة أو إسـرائيلية ضد إيران، وفي الآثار الإقليمية للأحداث المضطربة في العراق، والبحث في أفضل السبل للتعامل وإيران العازمة على الاستفادة سياسياً من امتلاك الأسلحة النووية، إن بصفة حالية أو مستقبلية، وفي الوقت نفسه، فإنه يتعين على دول مجلـس التعـاون وتحديداً المملكة العربية السعودية، أن تواصل دراسة آثار ردها علـى مخططـات القاعدة والمنظمات المرتبطة بها، بوصفها هدفاً رئيسياً لها، ومادامت هنـاك نزعـة طبيعية نحو تفضيل الأزمة اللاحقة، التي قد تقع بعد أعـوام عـدة، علـى الأزمـة الوشيكة التي قد تحدث في الغد القريب، فإن هناك مؤشرات عـدة إلـى أن معظـم المحللين في دول مجلس التعاون يفضلون أن يتعاملوا وإيران النووية في المـستقبل على الهزات العسكرية والسياسية الحتمية التي ستنجم عن شن هجوم على المنـشآت النووية الإيرانية.

التفكك في العراق وآثاره على المنطقة:

إذا تفكك العراق إلى دويلات أو كيانات، فإن جميـع الدول المجـاورة لـه ستتأثر بشكل أو بآخر بذلك، وسوف نبين أثر ذلك على كل دولة وحدها، كما يـأتي (شحاته، 2007):

1- ستعمل تركيا على القضاء على أي دينامية محتملة، لقيام دولة كردية مستقلة، في شمال العراق، قد تكون ملهمة لمطالبات الأقلية الكرديـة المثيـرة للقلـق تاريخياً.

2- ستتولى سورية دور الوسيط للدعم الإيراني لحزب ا في لبنان، وربما تعاني آثار حالة عدم الاستقرار، بينما يحاول السنة فيها، وهم أغلبيـة الـسكان، أن يناصروا إخوانهم في العراق.

3- سيحافظ لبنان على توازنه البالغ الدقة، وفي ضوء النفوذ الإيراني المتنـامي، ستزداد قوة حزب ا ، الذي يرتبط بعلاقات تاريخية بشيعة العـراق، إذ يعـد المليشيا المسلحة الوحيدة المتبقية بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية.

4- أما بالنسبة إلى الأردن فإن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) – المدعومة من إيران، وصاحبة النفوذ في المخيمات الفلسطينية، والمنتشية بالنصر الذي حققه بالانتخابات التشريعية الفلسطينية- ستشكل تهديداً متزايداً، بالإضافة إلى أتباع أبي مصعب الزرقاوي، الأردني الأصل، القائد السابق لتنظيم القاعدة في العراق، والذي خطط لعمليات إرهابية ضد الأردن.

5- أما المملكة العربية السعودية فإن هناك مخاوف، من عدم ولاء المنطقة الشرقية، ذات الأغلبية الشيعية لها.

6- وتوجد في دولة الكويت أقلية شيعية مهمة، قد تتلقى دعماً سياسياً – على الأقل- عبر حدودها.

7- وستكون البحرين ذات الأغلبية الشيعية، والتي تحكمها ملكية سُنية، عرضة لأعمال إرهابية، وستكون غير مستقرة سياسياً.

أما المدى الذي يمكن الولايات المتحدة الأمريكية أن تسيطر فيه على مجريات الأمور في مثل هذه الأحوال فهو قضية جدلية، فحتى إذا تقبل الرأي العام الأمريكي، إلى أبعد حدود ممكنة، الخسائر البشرية الأمريكية، والتكلفة المالية الباهظة للحرب في العراق، فإن نتيجة تشبه النصر – كما يراه الرئيس الأمريكي السابق بوش- تبقى توقعاً بعيداً عن الواقعية (حتى في المدى المتوسط)، للإستراتيجية التي وضعها الرئيس جورج بوش في كانون الأول 2005، إذ عرف الرئيس بوش حينئذ النصر في العراق بأنه قيام " عراق جديد ذي حكومة دستورية تمثيلية، تحترم الحقوق المدنية، وتمتلك قوات أمن كافية، كفيلة بالمحافظة على النظام الداخلي، والحيلولة دون جعل العراق ملاذاً آمناً للإرهابيين"، كما أن النصر في العراق، يعني قيام اقتصاد السوق الحرة في البلاد، وحتى لو لم تعد حركة التمرد في البلاد قادرة على تعطيل البنية التحتية النفطية في العراق، أو إصابتها بالشلل، فإن عملية إعادة بنائها وتحديثها، ستستغرق عقوداً كاملة، بحسب التقديرات الحالية.

وحتى في أفضل سيناريو ممكن، فإن القوات الأمريكية ستبقى تقدم دعماً قوياً للقوات المسلحة والشرطة في العراق، وبرغم أن وجود حكومة مقبولة إلى حد معقول، لدى الفصائل المختلفة، قد يؤدي إلى حالة من الاستقرار في بغداد، في

الأعوام القليلة المقبلة، فإن الدعم اللوجستي الأمريكي سيبقى مطلوباً، إلى حين أن تعتمد الوحدات العراقية نفسها تماماً، وما دام العراق لا يملك في الخدمة طائرات نفاثة أو طائرات عمودية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى مسئولة عن الدفاع عن الحدود العراقية، وأعمال الرقابة الجوية، طوال أعوام عدة مقبلة، وقد ظهرت جلياً – بالفعل- مشكلات تطوير قوات عسكرية وأمنية فعالة في العراق، ولا بد من حل المليشيات، واستيعابها في القوات الوطنية، من دون أن تتسم العملية أي مؤثرات عرقية أو طائفية، وقد بذل الجيش الأمريكي جهوداً مماثلة في لبنان، طوال عقود، غير أن هناك شكوكاً في شأن نجاحها، في حال اندلعت أعمال عنف ثانية، كما سيشهد العراق صراعاً متأصلاً، بين أطراف مختلفين حول ما يتعلق بعملية بناء قوات فعالة، ومقتدرة، وذات قيادة جيدة، مع الحرص على عدم قيام مراكز قوى قادرة، على التآمر مع فصائل معينة، تطمع بتولي القيادة المدنية في البلاد (أمير، 2005).

الفصل الخامس

العلاقات السعودية الإيرانية وأمن الخليج العربي

تمهيد:

اتسم التاريخ العسكري الحديث لمنطقة الخليج، بالكثير من الأخطاء الكارثية المتلاحقة في تقدير الأمور وعواقبها، وربما الكثير من تلك الأخطاء إلى سوء تقدير المكانة الحقيقية للنزعة القومية، مقابل النزعات الطائفية والاثنية، داخل حدود الدولة الواحدة، فعلى سبيل المثال ظن صدام حسين مخطئاً أن السكان العرب في إقليم خوزستان الإيراني، سيدعمونه في هجومه على إيران الذي أشعل شرارة حرب الأعوام الثمانية بين البلدين عام 1980، إلا أن عرب إيران قاتلوا وكأنهم فرس بالمثل يبدو أن آية ا الخميني توقع أن شيعة جنوب العراق سيرحبون به، عندما يشن هجومه على شبه جزيرة الفاو، غير أن تقديراته جانبت الصواب كلياً، إذ دافع الشيعة عن العراق، فكبد ذلك الإيرانيين خسائر فادحة.

وقد تقاسمت هذه الحملات العسكرية صفة مشتركة برغم اختلاف أهدافها وحوافزها، ففي الأمثلة السابقة، هيمنت افتراضات ذات منطلقات أيديولوجية على التحليلات حتى إنها تجاهلت التفكير بطريقة واقعية في المعطيات التاريخية والإستراتيجية، وفي الوقت الحالي فإن البرنامج النووي الإيراني يُبرز التوترات المتصاعدة التي تتسم بها البيئة الأمنية المحيطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي المحصلة فإن طريقة تسوية هذه التوترات ستعتمد بشكل أقل، على تطوير برامج أسلحة جديدة، وبشكل أكبر على طريقة إدارة النزعة الطائفية التي ستثيرها الحرب.

وسواء في وجود الأسلحة النووية أو في غيابها، فإن القيادة الإيرانية غير المستقرة، وحالة الفوضى المحتملة في العراق قد أوجدتا تهديدات جديدة لبيئة الأمنية لدول مجلس لتعاون لدول الخليج العربية، كما أن دور الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الدولة الضامنة لأمن دول مجلس التعاون، أضحى أكثر تعقيداً بسبب الأوضاع المتردية في العراق. وفي ضوء حقيقة أن الدول الكبرى كافة بما في ذلك روسيا والهند والصين، معنية بقضية البرنامج النووي الإيراني فإن دول مجلس

التعاون في قلب عاصفة سياسية، ومن هذا المنظور فإنها تسعى إلـى رؤيـة وآراء متوازنة إزاء ما يحدث من حولها.

أما أبرز العناصر الكامنة وأهمها على امتداد منظومة التهديدات الماثلة أمـام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهو الصراع بين ما يُسمى المعاصرين أو الحداثيين أولاً، والتقليديين والمتطرفين ثانياً، بل إن الأشكال المختلفة للإرهاب التـي تتهدد المنطقة، ما هي إلا حصيلة هذا لصراع والتوترات الطائفية التي أججتها.

وبطبيعة الحال، فإن الدور الأمريكي الإقليمي القوي ذاته ما هو إلا رد فعل لأحداث 11 أيلول 2001 والهجمات المماثلة على المصالح الأمريكية بما في ذلـك العملية التفجيرية التي استهدفت مقر مشاة البحرية الأمريكية (المارينز)، في بيروت عام 1983، والعملية التي استهدفت مقر الجنود الأمريكيين في أبراج الخُبر السكنية، بالمملكة العربية السعودية عام 1996، وفي البدء كانت دول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية تصنف مثل هذه العمليات، ضمن خانة النشاطات المعاديـة للقـوات الأمريكية والمرتبطة بقضية الصراع العربي –الإسرائيلي معتقدة أنها كانت محصنة ضد مثله هذه العمليات، ولكن إثر ضرب النشاطات الإرهابيـة المحليـة المملكـة العربية السعودية مرة أخرى، ودولاً أخرى في مجلس التعاون، تغيرت وجهة النظر المذكورة.

1.5 التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة الخليج العربي:

عندما سُئل نواف عبيد، لما كان مديراً لمـشروع تقـومي الأمـن الـوطني السعودي، في كانون الثاني 2006، عن ترتيبه التهديدات الأمنيـة، التـي تواجـه المملكة العربية السعودية، قال: "يبدو واضحاً أن أهم هـذه التهديـدات: الإرهـاب، وتنظيم القاعدة، ومن المؤسف أن لذاك أبعاداً داخلية وخارجية، ثم يأتي في المرتبـة الثانية ما يمكن أن يحدث في العراق، بينما تأتي إيران في المرتبة الثالثة، غيـر أن البرنامج النووي الإيراني أقل أولوية من الوضع الحالي للحكومة في إيـران" وقـد علق عبيد على ما قاله الرئيس أحمدي نجاد للملك عبدا في مكة، بأن إيران تـرى في المملكة العربية السعودية ذاتها الثانية في المنطقة، كون إيران تمثل الشيعة، بينما

السعودية تمثل السنة، مقدراً –أي عبيد- أن من الخطورة أن تتولى إيـران مكانـة الصدارة في المنطقة، وهذا –بحسب عبيد- منطق ما يفعله الإيرانيون في العراق، وفي المجال النووي. (السمان، 2009)

إن تقومي عبيد يُبرز الموقف الأمني الأساسي، لدول مجالس التعاون لـدول الخليج العربية، فمنذ إطاحة صدام حسين وانهيار المؤسسة العسكرية العراقية، حققت إيران هيمنة عسكرية تقليدية، في منطقة الخليج العربي، كما أن إيران تتفوق كثيـراً على دول مجالس التعاون من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان الذي يصل إلى نحو سبعين مليون نسمة، وفي ضوء تفوق إيران في الوقت الراهن، فإنـه يتعـين علينا أن نتساءل عن المزايا التي يمكن أن تحققها الأسلحة النووية لإيران، بالإضافة إلى تفوقها، من حيث الأسلحة التقليدية، وإذا ما اختارت إيران أن تلجأ إلى سياسـة التخويف بالقوة العسكرية، من أجل تعزيز أهدافها السياسية والاقتصادية في المنقطة، فلنا أن نتساءل عن التأثيرات النفسية التي يمكن أن تضيفها الأسلحة النووية لحملته، إن إيران النووية ستخلق درجة من الخوف في منطقة الخليج، غيـر أنهـا سـتثير الشبهات والرفض، فالمساعي النووية الإيرانية – في الأساس- تتجه مبـدئياً نحـو ردع أي تدخل غربي عامة، وأمريكي خاصة، في هيمنتها علـى منطقـة الخلـيج، وكذلك نحو تعقد، أي هجوم أمريكي يرمي إلى تسهيل إحداث تغييـر فـي النظـام الإيراني، إن لم يكن ردعه، وفي المدى البعيد، فإن الطموحات النوويـة الإيرانيـة أضحت وثيقة الصلة بالكبرياء القومي للنظام الذي يسيطر عليه رجال الدين.

إن الغضب الدولي الذي أحدثه البرنامج النووي الإيراني، ليس مـرده إلـى التهديدات المحتملة التي يشكلها البرنامج، على أمن دول مجالس التعاون فحسب، بل - ايضاً- بسبب دعم إيران – وهو الدعم الذي يمر في معظمه عبر سورية- لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" والجهاد الإسلامي، وحزب ا ، علاوة على عـدد مـن المنظمات الأخرى في المشرق العربي، وإن المواجهة الناجمة ضد الغـرب، إنمـا تخلق مخاطر عظيمة محتملة على إمدادات الطاقة العالمية، وهـذا حـدا بروسـيا والصين والهند إلى أن تنضم إلى الولايات المتحدة وأوروبا، في الضغط على إيران لتغيير سياستها النووية، ولما يتضح بعد هل ستكون الدبلوماسية وسيلة فاعلـة فـي

تخفيف حدة المواجهة أو لا، وتتسم الاستفزازات الإيرانية بطبيعتها الحادة والمعتمدة إلى حد أنه يمكننا أن نفترض أن الرئيس الإيراني المتشدد، قد أجـج النـزاع عـن قصد؛ ربما لمنع أي تقارب والولايات المتحدة، وهو الهدف الذي يسعى إلى تحقيقـه الكثير من الجماعات الإصلاحية الإيرانية. (محمود، 2006)

أما ما عدا ذلك فإن إيران ستواجه صعوبة في أن تخلص نفسها من مواجهة الغرب، حتى لو حل الإصلاحيون محل المتشددين وذلك لسببين مهمين: الأول، أنـه يتعين على إيران أن تعترف بأكاذيبها المتلاحقة للوكالة الدوليـة للطاقـة الذريـة، وتحديداً حول ما يتصل بإخفاء برنامجها النووي عن مفتشي الوكالة طوال 18 عاماً، والثاني، أنه لولا ما بدر من إيران ما بعد الثورة بصفة عامة، والتصريحات النارية الصادرة عن رئيسها الحالي، لأمكننا أن نقول: إن إيران تملك حجة معقولـة، مـن الناحية الإقليمية، لامتلاك أسلحة نووية، وأضحت مثل هذه الحجة راسخة في نفوس قطاعات مهمة من الشعب الإيراني، بل إن أي تراجع عن الاستمرار فـي بـرامج التسلح غير النووية، سيمثل هزيمة سياسية قاسية لنظام يعاني ارتياباً مزمنـاً، زادت حدته مؤخراً، بعد تطوير الهند وباكستان أسلحة نووية، فإيران- مثل دول أخرى في المنطقة- تبقى معرضة لخطر أن يسلب متطرفون إسلاميون السلطة مـن الـرئيس الباكستاني برويز مشرف، وأن يضعوا- من ثم- يدهم علـى الأسـلحة النوويـة، وبالنسبة إلى طهران، فإن صعوبة "التراجع" عن طموحاتها النووية الـسلمية، كمـا تدعي، زادت تعقيداً، لأن عليها الآن أن تتخلص من التـصريحات اللاذعـة التـي طبعت مواجهتها الحالية (صبري، 2008).

إدعاءات إيران بشأن برنامجها النووي:

تتسم إيران ببنية قومية راسخة مردها إلى عراقتها لحضارية، وإذا ما اقترن ذلك بتعداد سكانها وموقعها لجغرافي الاستراتيجي، فإنه من غير المرجح أن يقبـل القادة الإيرانيون في المستقبل في المستقبل مكانة القوة الإقليمية الثانوية في المنطقة، وحتى ما قبل اندلاع الثورة الإسلامية، كانت الطاقة النووية دعامة مهمة، في رؤيـة الشاه محمد رضا بهلوي الرامية إلى أن الرامية إلى أن تكون إيران صاحبة المكانة الاقتصادية والهيمنة العسكرية، بل صاحبة القوة البحرية المهيمنة في منطقة المحيط

الهندي برمته، ويرجح خبراء عسكريون بارزون أن لاشاه "قد بدأ برنامجـاً سـرياً للأسلحة النووية" وقد امتلك الشاه- أو سعى إلى الامتلاك – أكثرا لأسلحة الأمريكية والأوروبية، البرية والجوية والبحرية تقدماً ولو أننا افترضنا أن الأسلحة النوويـة الهندية والباكستانية اقتحمت المشهد السياسي، خلال حقبة لاشاه، لكان رد فعله سلبياً ضمن حدود لا يمكن تصورها.

أصرت إيران على أن مساعيها النووية هي لأغراض سلمية صرف، ووفقـاً لحسين موسويان، نائب رئيس الوفد الإيراني إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن معدل النمو الحالي في إيران سيحتم عليها استخدام إنتاجها الكامل من النفط، خـلال أعوام معدودة، وهذا سيحرم إيران فعلياً من دخلها الحيوي من الصادرات النفطية، إلا أن ادعاء إيران أنها تسعى نحو "الاستخدامات السلمية للطاقة النوويـة"- وهـو الأمر الذي يستحيل التحقق منه- يبدو واهياً في ضوء مجموعة من العوامل، ففـي ضوء موارد الغاز الطبيعي العظيمة التي تملكها إيران فـإن احتياجاتهـا المتزايـدة باطراد من الطاقة يمكن تلبيتها بشكل فعال من خلال بناء محطـات توليـد طاقـة غازية، بدلاً من بناء مفاعلات نووية، كما يبدو الخداع الإيراني، طوال أعوام عـدة لإخفاء الجوانب الحساسة في برنامجها النووي عن الوكالة الدولية للطاقـة الذريـة، أمراً لا يمكن تفسيره. (عبدالعاطي، 2008)

إن توجه إيران نحو تطوير الأسلحة النووية- أو على أقـل تقـدير سـعيها للحصول على الخبرة التنقية، وإقامة البنية التحتية، التي تتيح لهـا تطـوير أسـلحة نووية، خلال فترة وجيزة معقولة- إنما يعود جزئياً إلى بيئة التهديدات المحيطة بها، في حقبة ما بعد الثورة، التي طرأت عليهـا تغيـرات جذريـة، فتحالفهـا الـسابق والولايات المتحدة الأمريكية انتهى، لتحل محله حالة من العداء المر، وهو ما وضح في دعم الولايات المتحدة للعراق، خلال حرب الأعوام الثمانية ضد إيران، كما تبرز حالة العداء المتبادل بين الطرفين اليوم، في ضوء تهديد الولايات المتحـدة بتغييـر النظام الإيراني، وتهديد إيران بتدمير إسرائيل، والقيام بأعمال انتقامية ضد الغـرب عامة، من خلال وقف الصادرات النفطية، وشن الأعمال الإرهابية، لذا فإن إيـران تقف وحدها من دون حلفاء، يمكنها أن تعول عليهم، باسـتثناء سـورية المعزولـة

سياسياً والضعيفة عسكرياً، والتي تجاه هي نفسها تهديدات عدة، وبالإضافة إلى ذلك يبدو أن روسيا والصين لا يمن الاعتماد عليهما إلا من أجل صد سبل الإجـراءات الأمريكية الأوروبية العقابية، ضد إيران في مجلس الأمن.

وعند دراسة المنطق الإيراني في مساعيها الرامية إلى أن تمتلك موطئ قـدم في مجال القدرات النووية، فإنه يتعين على دول مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربية، أن تقر بفداحة الهزيمة الإيرانية أمام العراق في حرب الأعوام الثمانية، إذ كان تعداد سكان إيران والعمق الاستراتيجي لها غير كافيين، في مواجهة المساعدات والتجهيزات التقنية، التي قدمتها الولايات المتحدة للعراق، وإضافة إلى ما سبق، فإن المنظومة العسكرية الإيرانية، افتقرت حينئذ في جوانبها الحساسة، إلى قطع الغيـار الضرورية والتجهيزات الحديثة، كما كانت القدرات الإيرانية محدودة، فـي وجـه الدمار الكبير، الذي أحدثته الصواريخ التي قصف بها العـراق المـدن الإيرانيـة، واستناداً إلى وقائع التاريخ الحديث والتقويم الواقعي لقدرة إيران على الالتفاف على العقوبات، أو على تحمل تكلفة تحديث قدراتها العسكرية، خلال فترة زمنية معقولة، فقد كان متوقعاً أن تلجأ إيران إلى طريق مختصرة للحصول على قدرات رادعة كما كان لابد من أن تزداد المخاوف الإيرانية من انبعاث لعراق ثانية خـلال الأعـوام بتطوير أسلحة نووية والسعي إلى امتلاكها، ولم يكن مثل هـذه التقـارير أمـراً ضرورياً بالنسبة إلى إيران، لتتيقن من الأمر، إذا استهدفها صدام حسين بهجمـات بالأسلحة الكيماوية خلال أعوام الحرب الثمانية. (النمر، 2007)

وقد كان لتطوير الصواريخ، من خلال تقنيات موجودة أو مكتسبة، والحاجـة المحدودة إلى القوة البشرية الماهرة، الأثر الأكبر في قرار إيران اختيـار الطريـق المختصرة المتمثلة في امتلاك قدرات نووية، تمثل واجهة كافيـة لتعزيـز أهـداف سياسية داخلية معينة، وقد أعلنت إيران بطريقة صاخبة عن تطوير الصواريخ، فـي مواجهة حمى المجابهة المتصاعدة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وقـد أبـرزت عملية عاصفة الصحراء في العراق عام 1991، ووصول القوات الأمريكيـة فـي عملية خاطفة، عبر الصحراء إلى بغداد عام 2003، البون الواسع بـين المعـدات العسكرية الإيرانية المتقادمة في معظمها، وبين التقنية المتقدمة والفائقة التي تملكهـا

القوات الأمريكية والبريطانية معاً، ويُجلى هذا البون في مجـال القـوة الجويـة، فالطائرات المتقادمة والمتهالكة التي حصلت عليها إيران من دول غربية، مقرونـة بالتدريبات الضعيفة للطيارين وطاقم الدعم، لن تصل بأي حال من الأحـوال إلـى مستوى ما تملكه القوات الأمريكية والبريطانية والسعودية في حال وقوع مواجهـة بين الطرفين، حيث يملك الطرف الثاني تقنيات الحرب الإلكترونية الفائقة وقـدرات الاستهداف العالية الدقة التي يمكن دمجها بنظم السيطرة والإنذار المحمولـة جـواً (أواكس) وإعادة التزود بالوقود جواً. (عبدا ، 2004)

من وجهة النظر الإيرانية، تدعم مثل هذه الأمور وغيرها، موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومساعيها لامتلاك قدرات صاروخية رادعـة، غيـر أن هـذا لمسعى، مقروناً بنشاطات نووية إيرانية سرية، تواصلت طوال الأعوام الماضية، يثر مخاوف حقيقية وعميقة، لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومما يؤجج هذه المخاوف الرؤية و"الحكمة" لدى القادة الإيرانيين، الذين جعلوا دولتهم الـضعيفة نسبياً- من وجهة نظر دولية- تناوئ القوة العظمى في العالم، بل في نطاق قـدرتها العسكرية، إذ أكد كل الرؤساء الأمريكيين منذ الحرب العالمية الثانية حتى الـرئيس الحالي، أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بأن تقع الموارد النفطية في منطقة الخليج في يد قوة معادية لها، وقد شاهدت إيران نفـسها عملـين عـسكريين أمريكيين كبيرين ضد العراق، كان من دوافعهما دعم هذه السياسة بيد أنها راحـت تباهي بعدائها للولايات المتحدة، بل تطلق التهديدات العسكرية العنيفة، ضد إسرائيل والولايات المتحدة نفسها، بالشكل الذي يثير حنق واشنطن، أما حقيقة أن واشنطن لم تحقق نصراً "سياسياً" في أفغانستان أو العراق فلا ينتقص من قدرتها المؤكدة علـى تدمير البنية التحتية العسكرية لدولة مستهدفة، وبسرعة بالغة.

إن اللعبة الإيرانية خطيرة جداً، ولا يمكن دول مجلس التعاون أن تتجاهلهـا، وأن تلتمس العذر لتهور الرئيس أحمدي نجاح، بعده صوتاً لا يمثل إلا نفسه، ضمن بنية السلطة المعتدلة والمتنوعة في طهـران، كمـا أن الأخطـاء فـي الحـسابات الدبلوماسية التي اقترفتها الولايات المتحدة في تعاملها وإيران في الأعـوام القليلـة
الدبلوماسية التي اقترفتها الولايات المتحدة في تعاملها وإيران في الأعـوام القليلـة

الماضية، لا يسوغ الحماسة المتقدة، التي لم تجعل طهران تواجه الولايات المتحـدة فحسب، بل معظم الدول الصناعية المتقدمة في العالم، إن اللغة الحماسية الإيرانيـة اللاذعة والمتحدية، إنما تحمل في طياتها، تلميحاً لا تصريحاً، تهديـدات عـسكرية مباشرة، لدول مجلس التعاون تقريباً فحسب، بل لأن إيران استعرضـت مجموعـة واسعة من الأسلحة التقليدية غير المسبوقة، التي يمكـن أن تـستخدمها ضـد دول المجلس، أما إذا أردنا أن نعرف إن كانت هذه الأسلحة ستحقق الغاية منها أو لا، فإن ذلك يتطلب تحليلاً للقدرات الفعلية الإيرانية، وهو الأمر الذي لا يقل صعوبة، عـن تقويم دوافع النظام الإيراني الأساسية، وعلى العموم، يتعين على دول مجلس التعاون ألا تتجاهل هذه القدرات، عندما تقوم قدراتها الدفاعية ومكامن ضعفها السياسية مقابل إيران.

دراسة خيار الخطوات الاستباقية:

وعلى الرغم من أن لدول مجلس التعاون وجوداً استخباراتياً خاصاً بها فـي إيران، فإن الوسائل المتاحة لها لتقدير الإطار الزمني للبرنامج النـووي الإيرانـي تبقى– كما يرجح ضبابية، مثلها مثل تلك المتاحة للدول الغربية، وقد اختفت التنبؤات الاستخباراتية في المنطقة مرة تلو الأخرى، حتى باتت الإخفاقات سمتها الغالبـة، إذ تمكن العراق من إخفاء نياته النووية برغم عمليات ا لتفتيش المتواصلة، التي قامت بها الأمم المتحدة، إلى حين فرار حسين كامل، صهر الرئيس العراقي صدام حسين، إلى الأردن، إن حالة الارتباك بشأن أسلحة الدمار الشامل ال عراقية، والمعلومـات ذات الصلة المستندة إلى مصادر غربية وإسرائيلية مشتركة، ما زالت تشكل مصدراً للجدل، غير أن الاعتراضات الإيرانية وادعاءاتها بشأن نياتها الـسلمية، لا يمكـن معاينتها من منظور عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدوليـة للطاقـة الذريـة فحسب، بل من منظور نجاح الهند وباكستان سراً في تطوير أسـلحة نوويـة، أمـا التقديرات حول متى يمكن إيران أن تنتج قنبلة نووية متفاوتة إلى حد بعيد، إذ تشير بعد التقديرات إلى فترة من عشرة أعوام إلى عشرين، بينما تشير تقديرات أخـرى إلى فترة عامين أو حتى أشهر معدودة، في حال استوردت إيران الأجزاء الضرورية لصنع القنبلة النووية أولاً، أما ثانياً فقد تكو الضربة العسكرية الأمريكيـة للمنـشآت

النووية الإيرانية وشيكة، وإن كانت الضربة الإسرائيلية أقل احتمالاً من الضربة الأمريكية، وإذا ما أخذنا بالتقويمات العامة المتاحة لنا جميعاً، فإن إسرائيل التي استفزها الرئيس الإيراني أحمدي نجاد مرات متكررة، لا يمكنها أن تصل منفردة إلى المنشآت النووية الإيرانية الكثيرة والموزعة على مساحة جغرافية واسعة، فبُعد المسافة بين البلدين مقروناً بعدد الطلعات الجوية المطلوبة، سيستنزف القدرات الإسرائيلية بطريقة مفرطة.

أما الضربة الأمريكية، التي قد يخلط الناس بينها وبين الضربة الإسرائيلية المدمرة للمفاعل النووي العراقي عام 1981، فتقتضي تدريبات عسكرية واسعة ومكثفة، وإذا ما أخذنا في الحسبان عملية تحديد مواقع المنشآت النووية الإيرانية بدقة، ودرجة صلابة جدران الحماية، وعمق المنشآت النووية الإيرانية الموزعة على مساحة واسعة، فإن أي ضربة موجهة ضد إيران ستتطلب طلعات جوية متلاحقة على أن تسبقها عمليات مكثفة للقضاء على الدفاعات الجوية الإيرانية، بما في ذلك صواريخ أرض- جو الكورية الشمالية والروسية المتطورة ، والمدافع المضادة للطائرات والطائرات المقاتلة، ومراكز القيادة والسيطرة، وفي هذا السياق توقع أحد الرؤساء السابقين لقسم الشرق الأوسط في وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية أن ضربة أمريكية لإيران ستتطلب "نحو ألف طلعة جوية على أن تكون مقرونة بكل أنواع العمليات الممكنة، مثل القصف الجوي، واستخدام صواريخ كروز، والقيام بضربات متكررة متلاحقة، وذلك إذا ما إريد للضربة أن تحقق الغاية المنشودة منها:" ولابد من أن تستمر مثل هذه الضربة طوال أيام عدة، على أن تشمل حملة مكثفة واستباقية، لإجهاض الأعمال الانتقامية التي ستشنها إيران- حتماً- ضد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية من دول مجلس التعاون، وكذلك ضد الأهداف الأمريكية في الخليج.

وقد نشرت مجموعة بحثية في أكسفورد في شباط 2006 دراسة خلصت فيها إلى أن ضربة أمريكية، هدفها إعاقة البرنامج النووي الإيراني، وإعادته خمسة أعوام إلى الوراء على الأقل، ستتطلب " تدمير منشآت الحرس الثوري الإيراني القريبة من العراق، والقوات البحرية غير النامية التي قد تعوق صادرات النفط الخليجية، أو

تسد ممرات عبورها" ولذا، فإن ضربة أمريكية استباقية ضد إيران ستفرض علـى دول الخليج العربية سيناريوهاً مدمراً، وفي ضوء عدم توافر خيار آخر أمـام هـذه الدول سوى الاستمرار في علاقتها الدفاعية الأساسية بالولايات المتحدة الأمريكيـة، بأنها ستتعرض لأضرار مادية، وأضرار سياسية واسعة، وحتى لـو افترضـنا أن الأعمال الانتقامية الإيرانية الفورية ضد المنشآت الأمريكية، وخصوصاً في البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، كانت ضمن أضيق الحدود، فإنه من المتوقع أن تشن إيران أعمالاً انتقامية موسعة لاحقاً، وهذا يعود بنا إلى المشكلة المحوريـة، وهي أن أي إجراءات عسكرية أمريكية مكثفة ومطولة ضد إيران ستشعل في نهاية المطاف حرباً بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني تـورط القـوات الأمريكية أكثر فأكثر فـي المنطقـة، الأمـر الـذي يعـزز الحركـات الجهاديـة والأيديولوجية المتشددة المعادية للغرب، ولن يحصر مثل هذه الحرب التبعات فـي منطقة الخليج، بل قد تمتد إلى بقية العالم الإسلامي.

وقد تمتد الأعمال الانتقامية الإيرانية إلى إعاقة الصادرات النفطية الخليجيـة من منطلق معاقبة المنطقة، وهذا سيضر باقتصادات الدول الغربية، من خلال ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات فلكية، إلا أن تصعيد الصراع قد يمتـد إلـى " الغالبيـة العظمى من احتياطات النفط الخام الإيرانية.. في حقول نفطية برية عملاقـة، فـي منطقة خوزستان الواقعة جنوب غربي إيران بالقرب من الحـدود العراقيـة"، فقـد انفجرت قنابل عدة، بالقرب من حقول خوزستان النفطية في أيلول 2005، وهو مـا يؤكد نقاط الضعف فيها، التي قد تعزى إلى عرب المنطقة، أو عمليات نفذتها القوات الخاصة الأمريكية والبريطانية، بهدف إرسال إشارة ما إلى طهران.

ردود الأفعال الأمريكية والإسرائيلية:

تردد مثل هذه التقويمات الخطيرة لمجريات الأمور كثيراً، مقرونة بالتهديدات الإيرانية المتهورة والنداءات الملحة الصادرة عـن أوسـاط عـدة، فـي إسـرائيل والولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات جذرية ضد إيران، من دون التوقـف عند التبعات العكسية لما قد يحدث، فقد تنبأت المقالة الافتتاحية لصحيفة وول ستريت جورنال في شباط 2006، أن إيران " ستستغل القنبلة النووية، للهيمنة على منطقـة

الشرق الأوسط، والحد من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الدفاع عن نفسها، ومحاربة الإرهاب، بل أن تكون التهديد الأخطر على المصالح الأمريكية في العـالم بأسره"، وقد استشهدت المقالة الافتتاحية بتهديدات أحمدي نجـاد الـصارخة ضـد إسرائيل، وكذلك بالتهديد والوعيد اللذين أطلقهما سابقاً هاشمي رفـسنجاني (الـذي يشغل – حالياً- منصب رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، المعروف بنفوذه في السياسة الإيرانية) بأن القنبلة النووية إذا أطلقت ضد إسرائيل فإنها " لن تبقي شـيئاً منها، بينما ستلحق دماراً إلى حدود معينة بالعالم الإسلامي"، وربما كان رفـسنجاني بقوله هذا يستعير تعلي أحد رؤساء وزراء الهند السابقين، حين قال: إن حرباً نووية متبادلة (بين الهند وباكستان) ستدمر مدناً هندية كاملة، غير أنها ستزيل باكستان من الوجود، وتوقعت الصحيفة أن القنبلة النووية الإيرانية، يتمكن إيران من الهيمنة على منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتعطيل الحركة البحرية في ميـاه الخلـيج، و"إجبار البحرية الأمريكية، على الخروج من مياهها الـضحلة، ممـا يهـدد قـارة أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية نفسها أخيراً". (عمرو، 2008)

وعند النظر إلى الأمور من زاوية دول مجلس التعاون، فإن هناك الكثير من المفارقات، في عاصفة المواجهة المكتملة، التي وصلت المساعي الرامية لتجنبها إلى طريق مسدود، إذ وضعت الولايات المتحدة إيران، ضمن " محور الشر"، ثم أطاحت حكومة طالبان في أفغانستان، بتعاون جزئي من حكومة طهران، ثم أزاحت الولايات المتحدة نظام البعث في العراق، العدو التقليدي لإيران، الأمر الذي أدى إلى تعزيـز القوة العسكرية والأمنية الإقليمية الإيرانية، وإلى وصـولها إلـى مـستويات غيـر مسبوقة، غير أن ما سبق جر على إيران – بالمقابل- تبعات عدة، من بينها وجـود قوات أمريكية في أفغانستان وباكستان والعراق، الأمر الذي أجج حالـة الارتيـاب المسيطرة على إيران، منذ أمد بعيد إزاء النيات الأمريكيـة، وعنـد اقتـران ذلـك بتهديدات "تغيير النظام" المعززة بتمويل جماعة "مجاهدي خلق" الإيرانية المعارضة، والبرامج الإعلامية الأمريكية المصممة، لزعزعة دعم الإيرانيين للقيـادات الدينيـة الإيرانية، فإنه لا يمكن إيران إلا أن تسرع برنامج الردع النووي الخاص بها.

وضعية الاستعداد للحرب:

تصاعدت دعاوى الحرب الإيرانية كما اشتدت حدة لغتها الحماسية، وقد أكـد وزير الدفاع الإيراني السابق الأميرال علي شـمخاني عبـر التلفزيـون الإيرانـي الحكومي، أن إيران قد طورت صاروخ "شهاب" الذي كانت قد حصلت على نسخته الأصلية من كوريا الشمالية فأنتجت صاروخ "شـهاب3"، وذلـك "بتعزيـز قوتـه التدميرية ومداه ودقته، كما عززت قدرتها على إنتاجه محلياً، إذ يمكننا اليوم أن ننتج الصواريخ بالسهولة التي نصنع بها السيارات، إننا نملك القدرة على إنتاج الصواريخ بسهولة وسلاسة مطلقتين"، وقد قارن شمخاني بين عدم حاجة إيران حالياً إلى "التقنية غير الإيرانية"، وصادرات الأسلحة بالأحوال العصبية التي مرت بها خلال حربهـا ضد العراق، حينما لم تكن تملك سوى مدافع هاون من عيار 60 ملم، خلال معركتها الحاسمة على جسر خرمشهر، حيث كانت إيران بحاجة حقيقية وماسة إلـى تقنيـة "شهاب3" وبعد أسبوع اتبع التلفزيون الحكومي الإيراني، تعليقات شمخاني المذكورة، إعلاناً عن تجربة إطلاق صاروخ مصنع محلياً يتسم بقدرته علـى الـتملص مـن الرادارات والصواريخ المضادة للصواريخ، ووفقاً للجنرال حسين سلامي، قائد قـوة الجوية في الحرس الثوري الإيراني فإن "التقنية المستخدمة غيـر مـسبوقة، وهـي ليست نسخة من نظام صاروخية حالية قد تكون مطبقة في دول أخرى"، وفيما تبـدو محاولة من الجنرال سلامي، لتخفيف حدة المخاوف الإقليمية، قال: "على الرغم من أن الأسلحة التي نطورها بعيدة المدى.. فإنه من غير المفترض أن تزيد هذه التقنية مخاوف دول المنطقة، إلا أن إيران قادرة على تعطيل الصادرات النفطية، كلما كان ذلك ضرورياً، إننا نتحكم في هذا الشريان الاستراتيجي العـالمي: مـن النـاحيتين: الجيوسياسية والجيوستراتيجية".

وعلى حين وجود مثل هذه الإشـارات المتتاليـة إلـى الهيمنـة الـسياسية والاستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج، وربما كان لنا أن نفترض أنهـا موجهـة نحو الولايات المتحدة الأمريكية لردعها، وهيت عد دليلاً جلياً، بل مدوياً، على حالة عداء حادة، إزاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفـي الـسياق نفـسه، وإلحاقاً بسلسلة الابتكارات التقنية، واكتفاء الجمهورية الإسـلامية الإيرانيـة ذاتيـاً،

عرض التلفزيون الإيراني الرسمي في الأسبوع التالي، لقطات لما أسماه "زورقـاً جديداً طائراً، مزوداً بتقنية متقدمة" مشيراً إلى أن إيران قد بدأت في إنتاجية بكميات ضخمة، ووفقاً للأميرال محمد إبراهيم دقاني، م الحرس الثـوري الإيرانـي، فـإن الزورق الطائر "لا يمكن أن ترصده أي رادارات بحرية أو جوية، وتبلـغ سـرعته أكثر من 100 عقدة في الساعة، وهو مصمم لحمل أنواع مختلفـة مـن الأسـلحة وإطلاقها". (علي، 2008)

وقد عرض التلفزيون الإيراني- ايضاً- لقطات من المناورات الحربية التي أجرتها إيران حينئذٍ (مناورات الرسول الأعظم) مسلطاً الضوء على مـا أسـماهما صاروخين جديدة متقدمين، هما: صاروخ "ميثاق1" وهـو صـاروخ أرض- جـو محمول على الكتف ويعتمد تقنية التعقب الحراري، وصاروخ أرض – بحر أطلقت عليه إيران اسم "كوثر"، وأخيراً، وخلال المناورات الحربية البحرية التـي أجرتهـا إيران في الخليج العربي "كوثر" وأخيراً وخلال المناورات الحربية التـي أجرتهـا إيران في الخليج العربي وبحر العرب، وتواصلت طوال أسبوع كامـل بمـشاركة 17,000 فرد من الحرس الثوري الإيراني، وصف الجنرال علي فدوى مساعد قائد القوات البحرية في الحرس الثوري الإيراني، صاروخاً إيراني الصنع، يتم إطلاقـه تحت سطح الماء بأن سرعته تفوق سرعة الطوربيد من ثلاث مرات إلى أربع، وقد تصل سرعته إلى 223 ميلاً في الساعة، وتابع قائلاً: إن الصواريخ المذكورة مزودة "برؤوس ناسفة، شديدة الانفجار، مصممة لضرب الغواصات العملاقة" وأنه "حتـى في حال رصدت رادارات السفن الحربية المعادية صاروخاً، فإنه لن تستطيع الفرار منه بفضل سرعته العالية"، وبحسب الوصف المذكور فإن قدرات الصاروخ تشبه قدرات صاروخ "شكفال في أبه – 111" الذي طورته روسيا عـام 1995. (علـي، 2008)

وعلى حين أن البرنامج الفضائي الإيراني الناشئ لا يمنكن وضـعه ضـمن الإنجازات العسكرية التي تباهي بها إيـران، فـإن صـلته المحتملـة بـالتطورات الصاروخية والنووية الإيرانية تبقى مدعاة للقلق في الأمد البعيد، ومثلما تصف إيران طموحاتها النووية، فإنها تدعي أن برنامجها الفضائي والصاروخي، ذو طبيعة سليمة

تماماً، والغاية المنشودة منه هي: دعم قدرات الاتصالات والمراقبة، فيمـا يتـصل بالكوارث الطبيعية، وفي شهر تشرين الأول عام 2005، أطلقت روسيا نيابة عـن إيران- قمراً اصطناعياً مصغراً، مزوداً بكاميرات مراقبة، يدور حول الأرض مرة كل 99 دقيقة، ويبدو أن هذه البداية المتواضعة، ما هي إلا مقدمة لتطـوير قـدرات مستقلة، بحيث تتمكن إيران من إطلاق أقمارها الاصطناعية الخاصة بها إلى مـدار الأرض، إثر توافر "قدرات صاروخية كبيرة متزايدة.. ومن ا لناحية النظرية فـإن أكبر هذه الصواريخ لن يقصر دوره على إطلاق [أقمار اصطناعية نحو الفضاء، بل قد يمتد دوره إلى إطلاق رؤوس حربية عابرة للقارات". ويبدو في حكم المؤكـد أن توقيت هذه التطورات، والإعلان عنها بهذه الطريقة الحماسية، إنما هو أمر مقصود، بهدف ترويع صقور واشنطن وجعلها تملك رؤية عسكرية أمريكية أكثر وضوحاً في الخليج، وهو الأمر الذي قد يظهـر جليـاً- فـي المحـصلة- التحـدي الإيرانـي والاستقلالية إيران.

إن الأولوية الماثلة أمام الولايات المتحدة الأمريكية عمومـاً، ودول مجلـس التعاون لدول الخليج العربية حتماً، هي الحيلولة دون أن توطد " القاعدة" معقلاً لها، في قلب العراق السُني، لتنطلق من هناك ضد المنطقة برمتها، كمـا سـتواجه دول المجلس وجوداً أمريكياً متواصلاً وضخماً في العراق والكويت، وربما في البحـرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، في الوقت الـذي تبـرز فيـه الطموحـات الأصولية والقومية، يوماً بعد آخر، ضد الوجود العسكري الغربي في المنطقة، ومما يبعث على الأسف أن المجازر الطائفية في العراق، وهي التي انطلقت تحـت اسـم البحث عن الديمقراطية، قد أضعف الحركات الإصلاحية في المنطقة خاصة، والعالم الإسلامي بصفة عامة. (سويلم، 2007)

بينما تؤجج برامج التسلح الإيرانية المخاوف الأمنية لدول مجلـس التعـاون لدول الخليج العربية، ف إن ما يقلق دول المنطقة أكثر من أي شيء آخر، يتمثـل بالإرهاب، والمخاطر الناجمة عن التوجة المتزايد إلى تفكك الدولة العراقية، وبتعبير آخر نقول: إن على البرنامج النووي الإيراني فإنما يعني الانـضمام إلـى الحملـة الغربية ضد البرنامج المذكور وهي الحملة التي تبقى صامته، إزاء الترسانة النووية

الإسرائيلية، وفي كانون الثاني عام 2006 أرسل عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، رسالة إلى قادة الدول الخليجية المشاركين في قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يطلب إليهم فيها أن يصبو اهتمامهم على إسرائيل لا إيران، ثم كرر طلبه في قمة عربية لاحقة حين قال: "إن علينا أن نتجنب المعايير المزدوجة".

أما ردود الأفعال في دول مجلس التعاون فقد كانت في معظمها سلبية، ففي كانون الأول عام 2055، دعت، دعت افتتاحية نشرة أخبار الساعة التي يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية في أبو ظبي، دول المجلس، على تجنب التزام الصمت إزاء القضية النووية الإيرانية، إذ أن دول الخليج العربية هي التي ستتحمل تبعات التصعيد بين إيران والغرب، وأكد المحلل السياسي السعودي داوود الشريان، أن "دول الخليج ترفض رفضاً قاطعاً فكرة أن تملك إيران سلاحاً نووياً، وهي تطالب إيران بأن توقف تخصيب اليورانيوم، إلا إذا كان ذلك تحت إشراف دولي " كما رفض الوزير الكويتي السابق أحمد الربعي هو أيضاً في مقابلة له مع قناة "الرأي الكويتية، المنطق القائل: إنه بما أن إسرائيل تلمك أسلحة نووية فإنه يتعين "علينا" أن نملكها أيضاً، مضيفاً: "ما نواجهه اليوم حالة من ا لحنون، إذ لا بد من أن تتوقف النشاطات النووية الإيرانية، فحين تلقي قنبلة نووية على إسرائيل، هل ستقول لها: اضربي اليهود وتجنبي غير اليهود، وهم مليون فلسطيني في إسرائيل، وماذا عن المناطق المجاورة، سكان الضفة الغربية وغزة وعمان ودمشق؟" وفي تعليق على مطمئنات أحد المسؤولين الإيرانيين، حول ما يتعلق بالتقنية النووية المطبقة في مفاعل بوشهر، والتي تعود إلى حقبة المفاعل تشرنوبل- الذي قال ما نصه: "لا تقلقوا، فإن هذا المفاعل لا يعمل بتقنية روسية، بل بتقنية إيرانية خالصة"- يضيف الربعي قائلاً: "ما التقنية الإيرانية الخالصة؟ إننا نخشى الكوارث التي قد تسببها التقنية الروسية، ونجدك أنت تتحدث عن تقنية إيرانية خالصة؟".

يتم نقاش الانتشار النووي المحتمل، الناجم عن البرنامج النووي الإيراني على هامش القضايا العسكرية والبيئية، التي تتطلب تنبه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فالمملكة العربية السعودية، التي من المرجح أن تكون الدولة التالية

التي تطور قدرات نووية في المنقطة، قد نفت مثل هذه النيات نفياً قاطعاً، ولكن قـد يبدو لاحقاً –بمرور الأعوام- أن إيران الفارسية الشيعية النووية ستمثل تحدياً غير مقبول للمملكة العربية السعودية السنية، فمن خلال موارد مالية كافيـة، وعلاقـات عسكرية تاريخية وثيقة بباكستان، قد يكون في وسع المملكة العربيـة الـسعودية أن تزود نفسها بأسلحة نووية، من دون الحاجة إلى علمية تطوير تقنية مطولة ومرئية، من دون شك.

وقد أثبت السعوديون قدرتهم على النجاح في خداع الآخرين عندما اشـتروا سراً ما بين 35 و60 من صواريخ CSS2 البالستية ذات المـدى المتوسـط مـن الصين، انطلاقاً من المفاوضات التي بدأت عـام 1985، والتـي اشـتملت علـى الحصول على منصات إطلاق متحركة، وشملت دعماً تقنياً، ولم يُكتشف النقاب عن هذه الصفقة غلا في آذار عام 1988، وقد تنبهت واشنطن إلى خطورة الأمـر، لأن هذه الصواريخ كانت منقولة ضمن شحنة من الإمدادات العسكرية المتوجهـة إلـى العراق، ثم تم إخفاؤها في صحراء الربع الخالي، وبقيـت مجهولـة بالنـسبة إلـى الولايات المتحدة الأمريكية مدة عامين ونصف، وقد أُثيرت مخـاوف ذات طبيعـة نووية، لأن الصواريخ المذكورة سُحبت من وحدة صواريخ عملياتية نووية صـينية، وعدت –حينذاك- غير مناسبة للأسلحة التقليدية، بسبب عدم دقتها، وكان مدى هذه الصواريخ ما بين 1550 و1950 ميلاً بحرياً وهو ما يضع كلا لـدول المجـاورة للمملكة العربية السعودية في مداها ومنها إسرائيل، التي كان ردها القيام بمحاكـات هجمات جوية وهمية، على مواقع الصواريخ السعودية، والضجة التي سـببته هـذه الصواريخ بين الدول المجاورة للملكة العربية السعودية والأطراف المعنيين بحظـر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وانعكاساتها على العلاقات الأمريكية- السعودية جعلت الرياض تشكك في أهمية امتلاكها مثل هذه الصواريخ، ومع أن المملكـة العربيـة السعودية رفضت أن تسمح للولايات المتحدة بتفقد الصواريخ المذكورة، إلا أنها إثر انحسار الضجة التي أثارتها الصواريخ وقعت على معاهدة منـع انتـشار الأسـلحة النووية. (هاشم، 2002)

وعلى الرغام من أن المملكة العربية السعودية قد تختار في نهاية المطـاف امتلاك قدرات نووية إذا أحست أنها مهددة بقدر معين من إيران، فإن القـرار قـد ينطوي على صراع بين رغبتين اثنتين، هما: رغبتها في السرية، محاولـة لتجنـب ردود الأفعال المعادية من الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل والمجتمـع الـدولي ورغبتها في الإعلان عن امتلاكها مثل هذه القدرات النووية، لا لردع إيران فحسب بل لتعزيز الوضعية، والهيبة الدفاعية السعودية في العالم الإسلاميين ولابد مـن أن تأخذ الخطط الغربية – السعودية في الحسبان احتمال أن تطور مصر برنامجاً نووياً في نهاية المطاف، ليشكل هذا ضغوطاً إضافية في هـذا الإطـار ولكـن النيـات المصرية، مثل النيات السعودية تبقى في إطار الشائعات والتكهنات.

القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

برغم التهديدات الإيرانية واستعراضها للأسلحة المتقدمة خـلال مناوراتهـا العسكرية في الخليج، فإن العاصمة الإيرانية تبالغ في مزاعمها أنها مهيمنـة علـى منطقة الخليج، إذ إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قـد واظبـت علـى تطوير قدراتها الدفاعية، عاماً بعد آخر، فأضحت قوية من حيث الطائرات المقاتلـة والدفاع عقبات، بسبب ضعف القدرات العملياتية البينية، وبدلاً من تعزيـز قـدرات دفاعية جوية وبحرية وبرية شاملة، اختارت كل دولة من دول مجلس التعـاون أن تعزز قدراتها منفردة، بما يتفق ومصلحتها وبرغم أن دول المجلس قد ناقشت تنسيق التخطيط الدفاعي، طوال أعوام عدة فإن ذلك لم يحقق ما يتعدى إجـراء منـاورات عسكرية محدودة من دون أي خطوات تالية متكاملة.

وقد بدأت الأفكار والخطط الإيجابية لإقامة نظام دفاع جوي مـشترك عـام 2001 ومن شأن هذا النظام أن يندمج بالهيكلية الدفاعية الجويـة لـدول مجلـس التعاون فيتيح له ذلك أن تتعقب الطائرات لمحلقة في مجالاتها الجويـة، وأن تنـسق استجابتها لها، و في السياق نفسه، اقترح قائد القوات الجوية والدفاع الجوي في دولة الإمارات العربية المتحدة – حينذاك- اللواء الركن الطيار خالد عبدا البـوعينين، تطوير رادارات تعمل على الموجة "إس" على ثلاث جبهات": شمال المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، لتعزيز الإنـذار بـأي

هجمات صاروخية، وحتى لو افترضنا أن الكثير من هذه التطورات لم يكتمـل، أو وضع جانباً فإن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة تملكـان قوات جوية، ونظم دفاعية جوية وتجهيزات بحرية مهمة وخصوصاً إذا مـا اقتـرن ذلك ككله بما تملكه دول الخليج العربية الأخرى، لذا فإننا نجانب الصواب إذا قلنـا: إن دول مجلس التعاون غير قادر على أن تلحق أضراراً بالطرف الآخر، في حـال تعرضها لهجمة إيرانية تقليدية.

ولكن نقطة ضعف دول مجلس التعاون- كما أشرنا آنفاً- مقابل إيران- فـي حال استبعدنا تطوير الأسلحة النووية- تكمن في تعزز قدرة نظام رجال الدين فـي إيران، بسبب الأوضاع السائدة في العراق، على إثارة المتاعب بين الأقليات الشيعية في دول مجلس التعاون، وفي حال تصاعدت هذه الجهود أو ما يماثلهـا، لزعزعـة الاستقرار لتصل على مرحلة الحرب اللاتماثلية، فإن دول مجلسا لتعـاون سـتعاني أوضاعاً غير مواتية إلى أبعد الحدود، إذ أن الإرهاب الذي ترعاه "القاعـدة" ضـد المملكة العربية السعودية تحديداً يمثل تهديداً إرهابياً مهماً، كما بدا جلياً في الهجـوم الذي تم التخطيط له بعناية، ضد المنشآت النفطية في بقيق في شباط 2006، ورغم إحباط الهجوم، وإلقاء القبض على المهاجمين كما قالت التقارير، فإن الهجوم أعطانا دليلاً ملموساً على أن تهديدات "القاعدة" ضد المنشآت النفطية السعودية، قد انتقلـت من الحماسة البيانية إلى مرحلة التنفيذ الفعلي.

وحتى يومنا هذا سعى تنظيم القاعـدة، والمنظمـات "الإرهابيـة" الأخـرى المرتبطة بإيران سعى إلى تحقيق أهداف متداخلة، في لبنان وفلـسطين/ إسـرائيل، وعدا تدبير الحرس الثوري الإيراني ل تفجير الخُبر بالمملكة العربية السعودية عـام 1996، فإنه يبدو أن إيران قد أحكمت عن أي هجمات مكشوفة ضد المملكة العربية السعودية، وبما أن القوات الأمريكية لم تعد موجودة في المملكة العربية الـسعودية، فإن إيران لديها حوافز أقل، على الأقل في الوقت الراهن، للمجازفة بشن عمليـات خطيرة في شبه الجزيرة العربية، كما أن إثارة "القاعدة" لثورة سنية في العراق، من خلال العمليات الإرهابية التي شنها أبو مصعب الزرقاوي، قد صـبت فـي غيـر مصلحة الطموحات الإيرانية، إلى قيام حكومة وطنية يهيمن عليها الشيعة في بغداد،

أو على الأقل أن يكون جنوب العراق شيعياً مستقراً وقادراً علـى الازدهـار، وأن يكون امتداداً لنفوذ إيران، لذا فإن دول مجلس التعاون ستصب اهتمامها – كما يرجح حالياً- على القضاء على إرهاب عمليات القاعدة، التي قد تـصل إلـى مـستويات خطيرة، أكثر من أي وقت مضى، في حال زاد تدهور الأوضاع في العراق.

إن من يحاول أن يطبق منطقاً تحليلياً على عملية صنع القرار في إيران، هو كمن يحاول أن يمسك خيوط بيت العنكبوت، غير أن هناك لحظات، انتهج خلالهـا رجال الدين في طهران البراجماتية، بعد أن وضعوا الحماسـة الدينيـة جانبـاً، إذ رفضت إيران دعم الإسلاميين خلال الحركة الانفصالية الشيشانية، كما وقفت إلـى جانب أرمينيا المسيحية في صراعها الطويل ضد أذربيجان بشأن إقليم نـاجورنو-كاراباخ، إلا أن التحليل الأمني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يجـب أن يفترض أنه من غير المرجح، أن يتراجع القادة الحاليون في طهران عن مـساعيهم النووية.

ويؤمن راي تكيه (Ray Takeyh)، وهو أحد أبرز المحللـين والمفـسرين للثقافية الثورية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، هو أيضاً، أن انتـصار أحمـدي نجاد في الانتخابات، يمثل صعود " جيل الحرب" الزاهد، كمـا أن قبـول آيـة ا الخميني، على مضض، بالهدنة التي مثلت نهاية الحرب العراقية – الإيرانيـة بعـد ثمانية أعوام من التضحيات، كان بمثابة خيانة لقداسة طموحات هذا الجيـل مـن " جيوش ا "، كما كان بمكانة خيانة للثورة نفسها، إذ كان ينظر إلى الحرب العراقيـة – الإيرانية، بوصفها حرباً بين البعث العلماني والإسلام، بينما مثل الاستسلام لصدام حسين هزيمة أيديولوجية، ما كانت لتتحقق لولا مساعدة الغرب للعـراق، وبحـسب وجهة نظر تكيه، فإن دور الدول الغربية خلال الحرب العراقية – الإيرانية، هو ما يجعل أحمدي نجاد، ومن حوله من المتشددين يشعرون بعدم الثقة، بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية امة، والريبة والحقد إزاءها.

ويرى تكيه أن احتمالات التوصل إلى تسوية بين الغرب وطهـران ضـئيلة، على الأقل خلال مرحلة المواجهة الحامية هذه، وعدا جهود دول مجلـس التعـاون، الرامية إلى الارتقاء بقدراتها الدفاعية الصاروخية، وتنسيق أعمال المراقبة الجويـة

فيما بينها، فإنها - كما يبدو- بصدد مواجهة حرب أخرى في منطقـة الخلـيج، لا يمكنها أن توجهها، ولا أن تحول دون وقوعها، لـذا – عنـد معاينـة الاحتمـالات الإقليمية- نجد أن قادة دول مجلس التعاون سيركزون اهتمامهم على العراق، بعد أن يستنفذوا فرص مآذارة دبلوماسية التهدئة، تجاه إيران، وبالنظر إلى أن الإرهاب يأتي على رأس قائمة المخاوف الأمنية لدول المجلس، فإن مسار الأحداث فـي العـراق سيؤثر تأثيراً عميقاً، في دول منطقة الخليج الأخرى، ومن المؤكد أن هـذه القـضية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقضية النووية الإيرانية، وإذا ما نجحت الدبلوماسية، في منع التصعيد في المواجهة الأمريكية – الإيرانية، ولو مؤقتاً، فإن احتمالات التعاون بـين الدولتين في تعزيز استقرار العراق قد تحقق فعلياً، في حال انزلاق العراق نحو حالة من الفوضى التي قد تهدد أمن إيران نفسها، وهذا قد يؤجل إلى حين، أزمة المواجهة بين الطرفين، أما السيناريو البديل فهو أن الأحداث في العراق، قد تؤدي إلى اشتداد المواجهة بشأن القضية النووية الإيرانية، فيقود هذا إلى ازدياد المخـاطر الحقيقيـة المحيطة بأمن دول مجلس التعاون، ويبدو واضحاً أن مستقبل المنطقة، بات مرتبطاً ببقاء العراق دولة موحدة، أو انقسامه إلى مجموعة مـن الكيانـات، ضـمن دولـة فيدرالية، أو انزلاقه نحو حرب أهلية فوضوية، لا مفر للدول المجاورة من أن تدخل فيها.

2.5 الرؤية السعودية وأمن الخليج العربي:

بعد الانسحاب البريطاني من الخليج 1971م وحصوله كافـة دول الخلـيج العربى على استقلالها طرحت الولايات المتحدة مصطلح أمن الخليج لحماية وتأمين مصالحها النفطية فى المنطقة عن طريق الادعاء أن دول المنطقة لا تملـك القـدرة على تحمل تبعات الأهمية الدولية للثروة النفطية التى تخزنها فى أراضيها وعلى أثر ذلك بدأت تتشكل محاور للتحالف والتوازن تعكس رؤى معينة لأمن الخليج (حسون، 1992) (سويلم، 2007م)

تبنت المملكة العربية السعودية فى أعقاب ظهور مفهوم أمن الخليج قـضايا المحافظة على أمن دول الخليج العربي وهنالك عدة خصائص جعلتهـا ذات موقـع

مؤثر على دول الخليج العربي وأول هذه الخصائص هى مركزها الديني الإسلامى أما الخصوصية الثانية فهى احتواؤها احتياطي كبير من النفط، مما يجعلها الدولة الأولى التى تمتلك الاحتياطي النفطي فى العالم أما الخصوصية الثالثة فهى تحتل المساحة العظمى من الجزيرة العربية مما جعلها تجاور جميع الأقطار العربية الخليجية ولها حدود مشركة معهم والخاصية الرابعة أنها تطل على حوض الخليج العربى والبحر الأحمر فى آن واحد ولذلك تتمتع بموقع استراتيجى وبهذه الخصوصية التى تمتلكها المملكة توجهت نحو الدول العربية الخليجية لتقوية نفوذها وإبعاد أى نفود يحاول أن يوثق علاقاتها بها وبخاصة العراق وإيران. (أحمد، 1990م)

أن المملكة العربية السعودية وإن اكتسبت عناصر قوة فهى فى الوقت نفسه تعاني من عناصر ضعف فهى ذات إمكانية قليلة فى الجانب البشري مما قيد من قدرتها على خلق جيش قوى يتوازن مع العراق وإيران الدولتين الكبيرتين على سواحل الخليج العربي.(Bill. 1988, p)

من منطلق نقاط القوى ونقاط الضعف نظرت المملكة العربية السعودية إلى أمن الخليج من منظور أمنها القومي وذلك عن طريق المحافظة على أمنها الداخلي وأمن دول الخليج العربي لذلك حرصت السعودية على حل كافة مشاكلها الحدودية مع دول الخليج العربى التى ظلت زمناً طويلاً مصدر إزعاج، كما حرصت السعودية على الحفاظ على الأنظمة السياسية فى المنطقة كما اهتمت أيضاً بحل قضايا الحدود بين دول الخليج العربى كالنزاع بين قطر والبحرين وعمان ودولة الإمارات والكويت والعراق واعتبرت السعودية أن أى تهديد لدول الخليج أيا كان مصدره داخلياً أو خارجياً يعتبر تهديداً لها.(Osama, 1984, p.p. 27 – 28)

لتفادى الخطر الأمريكى والسوفيتى وللحفاظ على أمن المنطقة حاولت السعودية التنسيق مع إيران ومع دول الخليج الأخرى فى إيجاد صيغة جماعية ترضى دول المنطقة وتهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة الخاصة بالخليج العربى.(العيداروسى، 1985م, ص293)

نوقشت فكرة الاتفاق مع صيغة لأمن الخليج توافق عليها دول المنطقة بين وزراء خارجية دول الخليج العربى أثناء مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية فى جدة فى يوليو 1975م كما نوقشت فى اللقاءات الجانبية المتعددة بين ممثلى تلك الدول فى الأمم المتحدة إلا أن تقرر انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج للبحث عن موضوع "أمن الخليج" فى مسقط بسلطنة عمان فى تشرين الثاني 1976م وفى هذا الاجتماع رأت السعودية أن أمن الخليج من اختصاص دوله إلا أن منظور الأمن اختلف بالنسبة للنظامين السعودي والإيراني فإيران دعت إلى حلف دفاعى تشترك فيه دول الخليج.(حرب، 1984م)

بينما رأت السعودية من جانبها ضرورة الابتعاد عن الدخول فى أشكال تنظيمية للدفاع عن الخليج أياً كانت حدودها ودرجتها فهى تفضل سياسة بديلة مرنة تعتمد على استثمار وسائل الضغط التقليدية على الأنظمة المحيطة بها فى تحقيق الاستقرار والسلام فى المنطقة.

وقد حددت المملكة العربية السعودية موقفها من أمن الخليج فى النقاط التالية: (العيداروسى، 1985)

1- ان المملكة العربية السعودية تؤمن بأن التعاون بين دول الخليج هو استراتيجية حتمية وأمرتمليه حساسية الموقف الدولي ومصالح المنطقة.
2- الحفاظ على الأمن والاستقرار فى المنطقة هو واجب على دول المنطقة وهو مسئولية مباشرة مع مسئوليتها القومية والدولية.
3- إقامة التعاون هو الطريق لإبعاد مخاطر التدخلات الخارجية فى المنطقة وبالتالى يمكن أن يجنبها مخاطر الوقوع فريسة للصراعات الدولية.
4- أبعاد المخاطر الدولية وما يمكن أن يتغلغل إلى المنطقة من عمليات والتهريب هو واجب أجهزة الأمن وحدها فى دول المنطقة وأن التعاون فى ذلك سيؤدى إلى تكريس سلامه وأمن المصالح الاقتصادية التى لا تهم المنطقة فقط كمورد من موارد دخلها وإنما تهم العالم باعتبارها مصدراً حيوياً من مصادر الانتاج الصناعي.

ومن ثم حثت المملكة العربية السعودية دول الخليج على الارتباط عن طريق التعاون الثنائى والجماعي فى المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعيـة أما بالنسبة للتعاون الأمني فى المجال الداخلي "فعادة لا يعلن عنه إلا فى الاجتماعات السرية غير المعلنة"، وقد جاء إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي كترجمـة منظمة للاتفاقيات الجماعية السابقة التى دعت إليها والتي تمت فى عقد الـسبعينيات وتكللت بقيام هذا المجلس الذى أعلن فـى شـباط 1981م.(العيداروسـى، 1985, ص588)

إذن يتضح من العرض السابق أن السياسة التى اتبعتهـا المملكـة العربيـة السعودية في علاقاتها بدول الخليج العربي ومنها إيران أيضاً بعد أن استقرت هـذه الدول فى المجتمع الدولي بينت على أساس الدولة الداعمة للاسـتقرار والمناهـضة للاتجاهات الراديكالية، أنها تتعامل مع قضية أمن الخليج من إطار أوسع نسبيا مـن الإطار العراقى متأثرة فى ذلك بالمتغيرات الدولية فى أواخر الـسبعينيات ومطلـع الثمانينات, كسقوط شاه إيران, والغزو السوفيتي لأفغانسان, وقد تقـدمت الـسعودية بتصور لأمن الخليج وذلك فى نهاية عام 1980 م وقد تضمن ضـرورة اسـتجابة الدول العربية لأى دولة يتعرض أمنها للخطر لمساعدتها على مواجهـة التخريـب الداخلى المستورد, ورفض إقامة تحالفات عسكرية بين دول الخليج المعنية, وزيـادة التعامل بين دول المنطقة لتفادى استمرار الخلافات المؤدية إلى عـدم الاسـتقرار, بالإضافة إلى أبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية, وعن الأهـداف الاسـتراتيجية للدول الكبرى.(مهابه، 1991م, ص ص102-103)

الرؤية الإيرانية لأمن الخليج:

منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979م عمدت إيـران للتعبئـة والتحـريض الإعلامي للأقليات الطائفية الشيعية في الخليج للتمرد على أوضـاعهم خاصـة أن الشيعة شكلوا 75% من سكان البحرين و40-30% من سكان الكويت, و 30% من سكان الإمارات وسكان المنطقة الشرقية بالسعودية وقدمت إيـران تأييـداً معنويـاً وإعلامياً لتظاهرات الشيعة بالسعودية فى إقليم الإحساء عام 1979م و1980م وأتهم الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي الإيرانيين بأنهم إرهابيو الخليج

كما تفجر العنف بين الحجاج الإيرانيين الموالين للخميني من جهة ورجـال الـدين السعوديين وأنصارهم من جهة أخرى, مما أدى إلى مصرع عشرات الحجـاج فـى موسم الحج عام 1987م وواصلت إيران دعم منظمة الثورة الإسـلامية فـى شـبه الجزيرة العربية المعارضة للحكم السعودي والتى تبنت عمليات تفجيـر مكـة فـى موسم الحج لعام 1989م وألقت بالسعودية تبعيتها بشكل ضـمنى.(عبـد الحميـد، 2006م, ص223)

منذ قيام الثورة الإسلاميـة استمرت إيـران عند حديثهـم عن أمن الخلـيج أنه لا يمكن تحقيـق أمن واستقرار الخليـج إلا إذا توفرت ثلاث شـروط وهـي: (أحمد، 1990, ص140)

1- الاستقلال التام عن القوى العظمى.
2- الحكم الإسلامي الذى يأذاره رجال الدين لمصلحة الشعوب وفى إطار مـن الالتزام بالنظام الجمهورى.
3- المركز السياسى والدينى المتفوق لإيران فى منطقة الخليج بصفة عامة وفيما يتصل بمضيق هرمز على وجه الخصوص.

إن إيران لا تقبل أي ترتيبات أمنية بدون أن يكون لها وجود فيها مستندة إلى عدة عوامل منها موقعها الجغرافي المتميز وتحكمها فى مضيق هرمز الذى يعتبـر حلقة الاتصال بين مياه الخليج والمحيط الهندي إلى جانب التواجد والتأثير الإيرانـي فى منطقة الخليج من خلال النسبة العالية من الـشيعة ضـمن سـكان بعـض دول الأقاليم, وهو ما يؤكد أن إيران لديها مؤهلاتها الاستراتيجية التى تفوق أي دولة من دول الخليج ويجعل لها تأثير قوي على معادلة الأمن فى المنطقة وهو ما لا يمكـن تجاهله وكانت رؤية الخميني لأمن الخليج تتعلـق باسـتقلالية دول الخلـيج وفـك ارتباطها بالقوى العظمى وقيام حكومات إسلامية فى دول الخليج العربي، وما يتعلق بذلك من إلغاء الحكم الملكي الوراثي السائد فى دول الخليج العربية وعلى ذلك فـان آية ا الخميني هدف بذلك إلى صياغة مفهوم أمن الخليج بصفة عقائدية بما يتوافق مع ماحملته الثورة الإسلامية من أيديولوجية.

إن هناك إختلاف فى الرؤى تجاه مسألة أمن الخليج بين كل من إيران ودول عربية وخليجية, مما يؤثر على إمكانية إيجاد مشروع توافقي لأمن الخليج العربـي, فإذا كانت النظرة السابقة هى نظرة إيران الثورة لمسألة أمن الخلـيج فـان رؤيـة العراق كانت لا تقبل التعامل مع منطقة الخليج العربى إلا باعتبارهـا جـزءاً مـن الوطن العربي وأنه لا يتحمس لطرح تعبير "أمن الخليج" لأنه يعتقد أن القـضية إذا طرحت إقليمياً فيجب ألا تتعدى الإجراءات الخاصة بتأمين مرور الناقلات التجارية فى الخليج العربي, وأن الإطار السليم الوحيد هو ربطها بقـضية الأمـن القـومى العربي.

إن حدوث توافق لأمن الخليج بين إيران والدول العربية الخليجية تعترضـه بعض العراقيل من جانب إيران لعل أهمها أن إيران الثورة لم تعلن عن تخليها عـن الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) إلى جانـب دعمهـا للحركات الإسلامية فى العديد من دول المنطقة ومساندتها للأقليـات الـشيعية فـى الخليج العربي إلى جانب إشارتها المتكررة إلى فساد أنظمة الحكم الملكية فى الخليج, ومطالبتها فى لحظات الصدام مع المملكة العربية السعودية بأن يكون الإشراف على المقدسات الإسلامية مسئولية ممثلين عن الأمة الإسلامية كل ذلك يجعل من إمكانيـة تحقيق مشروع توافقي لأمن الخليج بين إيران والأطراف العربية أمرا يتسم بصعوبة التحقيق ويتضح صعوبة وضع سيناريو مستقبلي لأمن الخليج في الرؤية المـصرية تجاه أمن الخليج فمصر ترى أن لإيران أهدافاً ذات طبيعة توسـيعية فـى الـدول الخليجية العربية, وأن ترتيبات الأمن يجب أن تنصب بالتالى على توفير الأمن لهذه الدول, وهو ما يقتضي استبعاد الدور الإيراني.

3.5 توازن القوى في منطقة الخليج العربي بعد احتلال العراق:

لقد تهاوى توازن القوة الإقليمي الذي حافظ عليه كل من العراق وإيران، منذ اسقاط النظام العراقي وما تلاه من انهيار للدولة العراقية، وكنتيجة لـذلك أضـحت الولايات المتحدة والعديد من الدول العربية في موقع القلق المستمر من تعاظم قـوة إيران وبالتبعية تسعى هذه الدول مجتمعة إلى استعادة شيء من توازن القـوة عبـر

استخدام مقاربات مختلفة، فالولايات المتحدة حاولت استعادة التوازن من خلال وجودها العسكري بالعراق وعبر محاولتها تشكيل تحالف إقليمي مناهض لإيران يهدف لاحتوائها، في حين ما فتئت الدول العربية، لاسيما تلك الخليجية، أن تبحث عن سياسات بديلة تمع بين الاحتواء والدبلوماسية، ففي العام 2007، وقعت دول الخليج العربي صفقات أسلحة متعددة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا في مابدا للوهلة الأولى وكأنه بداية سباق تسلح يهدف إلى معادلة القوة الإيرانية، بيد أن الدول عادت ومدت أيضاً أيديها الدبلوماسية لإيران. (سالم، 2008، ص 52)

وبالنظر إلى فشل السياسية الأمريكية حتى الآن، لابد من الاعتراف بأهمية الدبلوماسية للدول العربية ودعمها أميريكاً بالتزامن مع المقاربة الجديدة إزاء إيران، فالمساعي الدبلوماسية العربية في حال نجاحها تحمل إمكانية فعلية استعادة شيء من توازن القوة المفقود وربما مكنت من الحد من حتمية الاعتماد على وجود عسكري أمريكي واسع وبعيد الأمد بكل ما يرتبه من كلفة مالية باهظة وتداعيات سياسية سلبية في المنطقة، ولم تشارك الولايات المتحدة حتى اليوم في هذه المبادرات ونظرت دوماً بعين الريبة لها تخوفاً من أن تكون مجرد دليل على إذعان دول الخليج لإيران وهو ما يعبر عن مقاربة قاصرة، فواقع الأمر أن كافة دول المنطقة تشعر بالقلق إزاء قوة إيران الصاعدة وليس النشاط الدبلوماسي سوى مسعى لاحتوائها وتجنب الشرق الأوسط خطر مواجهات عسكرية قادمة.

إن الدول العربية تطور استراتيجياتها الخاصة بها للتعامل مع إيران، فقد دعى الرئيس احمدي نجاد في كانون الأول 2007، لحضور لمجلس التعاون الخليجي في الدوحة، وفي حين عبرت كل من دول الخليج عن قلقها البالغ إزاء البرنامج النووي الإيراني، فإن الدعوة شكلت إشارة أخرى إلى أن رغبة الدول الخليجية في تفادي مواجهة مع إيران، كما أوضحت السعودية المقربة تاريخياً من الولايات المتحدة وحليفتها الأهم في المنظومة العربية، أنها تسعى إلى تويع دعمها الخارجي، وفي شباط 2007، استضافت الرياض الرئيس فلاديمير بوتين واعلنت عن إبرام مجموعة من الاتفاقات التجارية الجديدة بين الدولتين وفي تشرين الثاني

زار ولي العهد السعودي سلطان بن عبد العزيز موسكو للبحث في قضايا متنوعـة أبرزها الاتفاق على صفقة أسلحة روسية للسعودية. (سالم، 2008، ص 53)

كان من نتائج الحرب على العراق اختلال توازن القوى الإقليمـي لمـصلحة إيران، فالعراق لم يعد قوة إقليمية كبرى بعد قرار حل الجـيش العراقـي، وحتـى الجيش الجديد الذي تعتزم سلطات الاحتلال الأمريكية والبريطانية بناءه لن تتعـدى قوته 40 ألف جندي فقط، بما يوازي 10 في المئة فقط من حجم الجيش العراقي في عهد صدام حسين، فضلاً عن أن هذا الجيش لن يتضمن قوات حيوية وستكون مهمته بصورة أساسية هي حماية الحدود والمنشآت الرئيسية.

ومن ثم فإن صورة العراق الجديد هي "عراق ضعيف عسكرياً تابع سياسـياً للولايات المتحدة، وهي تملك زمام قراره السياسي وتوجهـه الاتجاه الـذي تريـد"، وقد عبر وولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق، عن ذلك بقولـه: "الحقيقـة الأساسية هي أن إزاحة نظام صدام حسين ستمنح الولايات المتحدة حريـــة أكثـر للحركة في الخليج، وأن خطوات أرجلنا ستكون أكثر خفة من دون التهديد العراقي". (هندرين، 2003، ص 14)

وبتدمير الجيش العراقي وقدراته العسكرية أصبح ميزان القوى الجديد يميـل مرحلياً إلى حد ما لمصلحة دول المجلس مقابلة بالعراق، إلا أنه على الجانب الآخر تبرز إيران كقوة إقليمية في المنطقة مقابلة بالعراق من جانب ودول المجلـس مـن جانب آخر.

لكن بصفة عامة، فإن هذه المعادلة الأمنيـة المختلـة قـد لاتحقـق الأمـن والاستقرار في المنطقة، لأنه لا يمكن تصور الأمن الإقليمي بعراق من دون جـيش وطني إلى جانب إيران تمتلك جيشاً قوامه أكثر من 500 ألف جندي يملكون خبرات قتالية واسعة ومجهزين بأسلحة تقليدية وغير تقليدية.

هذا الخلل في توازن القوى قد يكون مبرراً لاستمرار الوجود الأمريكي فـي المنطقة لتحقيق نوع من التوازن القسري، لكن القضية التي يثيرها هذا الوضع تتمثل بعدم توافر ضمانات موضوعية لاستمرار قيام الولايات المتحدة بهذا الدور، ولاسيما في ظل تورطها في العراق وما تعانيه من صعوبات بفعل قوى المقاومة العراقيـة،

والضغوط الإيرانية من أجل توظيف هذا الوضع لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، كما أن هذا الوجود لا يلقى الترحيب الشعبي الذي يضفي عليـه الـشرعية المطلوبة لاستمراره في ظل تدني شعبية الإدارة الأمريكية وتزايد الضغوط الداخلية عليها لسحب قواتها من العراق.

الجدول رقم (1)

التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

الدولة	المساحة (كم2)	القوة البشرية (مليون)	الكثافة السكانية (فرد/كم2)	حجم القوات المسلحة (بالآلاف)	الناتج القومي (مليار دولار)	الإنفاق العسكري (مليار دولار)	نسبة الإنفاق إلى الناتج القومي (في المئة)	ما يتحمله الفرد في الإنفاق العسكري (دولار)	عائد الإنفاق فرد القوات المسلحة (دولار)
السعودية	2.250.000	26.4	10	124.5	236	21.3	9	806	171084
إيران	1648000	68	43.6	420	148	4.41	5	64	10500

Source: International Institute for strategic studies, Military Balance in The Gulf (London: Oxford University Press, 2005-2006)

ومن ثم فالضمانة التي يقوم عليها توازن القوى الحالي ضمانة غير مؤكدة من ناحية، وغير مرحب بها من ناحية أخرى، وتخضع لكثير من المؤثرات التي قـد لا تكون لها صلة مباشرة بالمنطقة من ناحية ثالثة، كما أنها تحمل مخاطر كبيرة علـى أمن المنطقة في حالة تراجعها كما أنها سوف تفرض التزامات بالغة التكلفـة علـى دول المجلس في حالة استمرارها من ناحية رابعة.

بالإضافة إلى ذلك، تثير هذه الضمانة علامات استفهام كبيرة حـول حـدوث نوع من التحول في توظيف هذا الوجود الأمريكـي لخدمـة المـصالح الأمريكيـة الاستراتيجية بغض النظر عن مصالح دول المجلس، كأن تقـدم الإدارة الأمريكيـة تنازلات لإيران في العراق، وهو أمر ليس بجديد؛ فقد حدث من قبـل عنـد ضـم الأهواز العربية لإيران، كما أن الأمر قد يمتد للاعتراف بالولاية الدينيـة لطهـران على الشيعة في المنطقة، وهو ما قد يمثل إرباكاً غير مسبوق في المنطقة ونـسيجها

الاجتماعي وجسدها السياسي، حيث سيعد وضع كهذا تجسيداً لازدواجية الولاء الديني والسياسي لقطاعات كبيرة من أبناء المنطقة. (البني، 2006، ص 23)

وفي حال استمرار هذا الوضع فإن إيران مرشحة لأن تكون أهم قوة في النظام الإقليمي الخليجي، وقد تفرض رؤاها وتصوراتها بالنسبة لأمن الخليج في المستقبل بعد انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة. وتتحرك إيران تجاه دول المجلس إنطلاقاً من هذه الحقيقة، وتأخذ في حساباتها أهمية الموقع الذي تحتله على رأس الخليج العربي والذي يمكنها من التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي في مجمله بالطاقة؛ وهو ما يعني امتلاك مقومات القوة التي تغري في أوقات كثيرة على استعمالها أو على الأقل منع الآخرين ممن لهم نفس الرغبة في الهيمنة والوجود في المنطقة من استعمالها ضدها.

وما يضاعف من التوجس الخليجي من التوجهات الإيرانية نحو السيطرة على المنطقة، هيمنة التيار المحافظ على مؤسسات صنع القرار في الداخل، بعد نجاحه في انتخابات مجلس الشورى التي جرت في نيسان 2004، ثم الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر أيار 2005 وأسفرت عن فوز محمود أحمدي نجاد، إذ أن حدوث تناغم داخل أروقة صنع القرار الإيراني يثير مجدداً في أذهان الخليجيين فكرة تصدير الثورة، وما يرتبط بها من مؤامرات لزعزعة الأمن والاستقرار في دول المجلس.

وما يبعث على إثارة القلق لدى دول المجلس أن المسؤولين الإيرانيين أنفسهم عادة ما تعبر بعض تصريحاتهم عن حقيقة موقفهم إزاء جيرانهم الخليجيين، مع أن هذه التصريحات في أغلبها رد فعل على أحداث لا تستحق التعليق عليها، ومنها التصريح الذي جاء على لسان حميد رضا آصفي الناطق باسم الخارجية الإيرانية يوم 3 تموز 2005 تعليقاً على رسم كاريكاتيري نشرته صحيفة الأيام البحرينية، وعده الإيرانيون ماساً بشخص مرشد الثورة آية ا علي خامنئي، حيث ورد على لسانه: " إن على الدول الخليجية أن تعرف أنها ستكون الخاسرة إذا قللت من احترام أقطاب النظام الإيراني ورجال الدين فيه"، وأضاف: "إن قدرات إيران تفوق بأشواط قدراتهم وعليهم أن يكونوا أكثر حذراً"، وهي التهديدات التي وصفتها دوائر رسمية

خليجية بأنها غير مبررة، وتساهم في تجديد التوترات في المنطقة، وتذكر بمبدأ تصدير الثورة الذي ارتبط بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة وتتناقض مع تصريحات القيادة الجديدة حول رغبتها في طمأنة جيرانها وتطوير التعاون معها. (أمير، 2005، ص 89)

كما أعربت دول المجلس عن خشيتها من تصاعد الدور الإيراني في العراق، واستغلال صعود نفوذ الشيعة فيه للتأثير بدرجة أو بأخرى في تطورات الأوضاع هناك، وهو ما أثار مخاوف دول كالسعودية التي حذر وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل في 23 أيلول 2005 من هذا التغلغل، قائلاً :"إن العراق في وضع خطير ينطوي على تهديد بالغ، وهناك انطباع بأنه يسير تدريجياً نحو التفكك، وهو ما سيؤدي إلى تدخل إيراني بسبب اهتمام طهران بجنوب العراق الذي تسكنه أغلبية شيعية".

وقد تصاعدت التحذيرات من رغبة إيران في استغلال الامتداد الشيعي في العراق لمآذارة نفوذ على دول المنطقة، وذلك عبر سعيها الحثيث لتشكيل ما يسمى "الهلال الشيعي" الذي يمتد ليشمل بالإضافة إلى طهران كلاً من العراق وسوريا ولبنان، وقد أثار ذلك جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية العربية، ذلك بأن تلك التحذيرات تزامنت مع ما تداولته عدة تقارير استخبارية غربية عن وجود مخطط إيراني متكامل لاستغلال حرب الإطاحة بصدام حسين وحزب البعث، لتعزيز نفوذ طهران وهيمنتها ليس في العراق وحده، بل في المنطقة برمتها، وذلك من خلال اختراق الدول التي بها طوائف شيعية، وفي مقدمتها دول الخليج العربية، وهو ما يثير المخاوف من زيادة الاحتقان الطائفي في المنطقة، الأمر الذي يزيد من احتمالات دخول دول المنطقة في صور مختلفة من المواجهات مع إيران، وهو ما ستنشأ عنه حالة من عدم الاستقرار والفوضى في منطقة الخليج.

وكانت إحدى تداعيات هذه الحالة عودة الحديث مجدداً إلى ما يمكن تسميته سياسة المحاور والأحلاف، ولاسيما في ضوء حالة الاستقطاب السياسي الذي شهدته المنطقة على خلفية تصريحات مسؤولين وقادة عرب حملت معاني ومضامين طائفية، بدءاً بتصريحات العاهل الأردني الملك عبد ا الثاني في كانون أول عام

2004، التي أعرب فيها عن قلقه من أن تؤدي انتخابات 30 شباط 2005 في العراق إلى إيجاد هلال شيعي بامتداد الحركات والحكومات الشيعية من إيران إلى العراق ولبنان والدول الخليجية... وهذا التصريح فسر وقتها بأنه تعبير عن رفض حصول الأغلبية الشيعية على دور بارز في إدارة شؤون الحكم في العراق. ثم تصريحات الرئيس المصري حسني مبارك لقناة العربية الفضائية يوم 8 نيسان 2006 التي تعرض فيها للوضع السياسي والأمني في منطقة الخليج والعراق، وتحديداً ما يتعلق بولاء شيعة المنطقة لإيران، حيث أثارت تصريحاته ردود فعل واسعة في دول المنطقة اختلفت في حدتها من بلد إلى آخر، وبخاصة أن البعض يرون في هذه التصريحات ما يمثل طعناً في ولاء الشيعة للدول التي ينتمون إليها، ويعدون الخوض في هذه المسألة أمراً من الممكن أن يعود بمردودات سلبية على مجمل الوضع في المنطقة وعلى العراق بالتحديد.(العيسوي، 2006، ص 93)

ثم جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان في يوليو 2006 لتؤكد هذه الانطباعات بعدما حمل وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل حزب الله مسؤولية الأزمة مع إسرائيل، ورأى في إقدامه على أسر الجنديين الإسرائيليين مغامرة غير محسوبة العواقب.

هذا في الوقت الذي أصدر فيه بعض رجال الدين السعوديين فتاوى دينية تطالب بتكفير حزب الله وعدم الدعاء له بالنصر والتمكين، وكانت البداية بالفتوى التي أصدرها الشيخ عبد الله بن جبرين ثاني أكبر مرجع ديني للحركة الوهابية في العالم، والذي كان يشغل منصباً مهماً في لجنة الافتاء السعودية، وذكر فيها أنه لا يجوز نصرة حزب الله في حربه مع إسرائيل أو الإنضواء تحت إمرته أو الدعاء له بالنصر والتمكين، لأنه حزب رافضي، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين نصح أهل السنة أن يتبرأوا منه وأن يخذلوا أنصاره ويبينوا عداوتهم للإسلام والمسلمين وضررهم قديماً وحديثاً على أهل السنة. وتبع ابن جبرين دعاة آخرون ذوو شأن في المجتمع السعودي، مثل الداعية ناصر العمر الذي قال : "إن حزب الله لا يقاتل باسم المسلمين السنة في فلسطين أو في أي مكان آخر، لكنه أداة في أيدي الحرس الثوري

الإيراني"، في حين رأى آخرون أن الحزب هو "حزب شيعي" يخوض حرباً لمصلحة إيران وليس لنصرة المسلمين...إلخ. (العيسوي، 2006، ص 94)

ولقد جاءت تصريحات العاهل السعودي الملك عبد ا بن عبد العزيز يوم 27 كانون ثاني 2007 حول مخاطر التشيع وتطورات الأوضاع في العراق على أمن المنطقة؛ إذ حذر من أن "استغلال الدين سوف يؤجج الصراع الطائفي"، مضيفاً " أن الرياض على علم بأبعاد عملية التشييع في العراق والمنطقة، لكن هذه العملية لن تحقق غرضها لأن أكثرية المسلمين تعتنق مذهب أهل السنة والجماعة، ولا يمكن أن تتحول عن عقيدتها ومذهبها".

والأمر الذي لاشك فيه أن مثل هذه التصريحات والمواقف-المصحوبة أحياناً بفتاوى دينية- لها بالتأكيد تأثيرها السلبي في نفوس معظم العرب من شيعة وسنة، وقد تعمق حالة الاحتقان الطائفي التي تشهدها المنطقة، حيث يمكن النظر إليها بوصفها أحد مظاهر الصراع الجديد بين القوى الشيعية والقوى السنية في المنطقة على القيادة والنفوذ. وقطبا هذا الصراع مصر والسعودية والأردن من جانب، وإيران وحزب ا من جانب آخر.

وربما الدلالة الأخطر أن هذه الفتاوى والتصريحات الرسمية السعودية قد تنعكس بصورة مباشرة على المملكة العربية السعودية، لأنها تثير استياء وسخط مواطنيها الشيعة، وكذلك على الشيعة الموجودين في باقي الدول الخليجية والعربية، وهو ما قد يؤثر سلباً على الأمن والاستقرار الداخليين في هذه الدول.

وربما هذا يفسر التحركات السعودية الأخيرة الرامية إلى تحييد العامل الطائفي في المنطقة، وذلك بإقامة حوار بناء مع إيران حول القضايا التي تتقاطع فيها اهتمامات الدولتين، ومحاولة التوصل إلى تفاهمات مشتركة لحل هذه القضايا بعيداً من أي دعاوى طائفية، وبخاصة بالنسبة إلى قضيتي لبنان والعراق، لكونهما الساحتين الرئيسيتين لانطلاق الدعاوى الطائفية. (شحاته، 2007، ص 115)

جدول رقم (2)

حجم الإنفاق العسكري في منطقة الخليج (بالمليار دولار)

م	البيان	إجمالي الإنفاق العسكري							
		خلال الثمانينيات	خلال التسعينيات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
1	السعودية	182.988	215.3	18.4	27.2	18.5	18.7	19.3	21.3
	إيران	110.408	37.58	5.7	5.8	3	3	3.5	4.41
	النسبة	%212	%882	%498	%653	%944	%963	%840	%76.9

Source: International Institute for Stategic Studies, Military Balance in The Gulf (London: Oxford University, IISS,2000-2006)

الدين والعلاقات السعودية الايرانية:

إن الحذر في الفصل بين الموضوعين الديني/ الثقافي والسياسي مطلوب، ولكنه في حقيقة الأمر ليس قطعياً. ففي كل مكان في العالم يتداخل الولاء الديني بالسياسي كما هو حاصل في المملكة نفسها، إذ تعتقد السعودية أن الولاء الديني للمذهب الرسمي شرط أساسي لولاء سياسي صادق كنظام حكم، وهناك عدم تفريق بين الولاء للنظام السياسي وبين الولاء للدولة نفسها، هذا الاعتقاد أدى إلى النظر إلى غير "السلفي" بعين الشك والريبة، وترتب عليه إرساء قواعد سياسة التمييز الطائفي التي شملت الشيعة وغيرهم من المواطنين في الوظائف والخدمات وتسلم المواقع الحكومية. والتداخل ذاته يمكن أن نجده لدى بعض المواطنين الشيعة، فاتباع مرجع ديني معين، سواء كان في إيران أو في العراق أو حتى في لبنان، ينعكس على الموقف السياسي للأفراد أو "المقلدين" تجاه كل القضايا السياسية المطروحة على الساحة العربية والإسلامية بما فيها الموقف من نظام الحكم في المملكة نفسه. (وزارة الخارجية السعودية، 1975م)

أن معظم المراجع الدينيين وإن كانوا لا يعيرون اهتماماً للشأن السياسي وإعطاء مواقف سياسية من الأحداث، فإنهم يجبرون على توضيح مواقفهم بسبب الظروف المفروضة عليهم، وبسبب إلحاح "المقلدين" على استماع وجهات نظرهم. وبديهي أيضاً أن مواقف المرجع الديني يتأثر بشكل كبير بالموقف الرسمي السياسي

السعودي تجاه المذهب الشيعي السلبي من جهة، كما يتأثر بموقف المؤسسة الدينية الرسمية وفتاواها الشديدة الحدة للشيعة كأتباع مذهب منتشر في كل أنحاء العالم، أو كأقلية دينية في المملكة نفسها. (وزارة الخارجية السعودية،1975م)

إن حدة الاستقطاب الديني والسياسي في المجتمع الشيعي السعودي محكومة بعوامل محلية وتحديداً بعلاقة الدولة بذلك المجتمع وقدرتها على استيعابه ضمن أطرها ومؤسساتها السياسية والدينية والاقتصادية والإعلامية والوظيفية وغيرها. وفي ظل الاستمرار في سياسة التمييز على أسس مذهبية، فإن الخارج الشيعي سواء أكان في إيران أم في العراق أم في لبنان والبحرين سيلعب دوراً في بلورة الشخصية الشيعية السعودية سيكولوجياً وسياسياً ودينياً، فحين يغيب التأطير المحلّي ضمن البوتقة الوطنية، تتوجه الأنظار إلى الخارج استجلاباً للمعنويات والأفكار والمواقف تعويضاً عن النقص وتعبيراً عن المعاناة الإنسانية التي لم تجد لها حلاً في محيطها الطبيعي.

في موضوع العلاقات السياسية المحضة بين الشيعة والخوارج، ينبغي التأكيد أن الشيعة كغيرهم من في هذا العالم يتأثرون بما يجري حولهم ويجري عليهم كبقية المواطنين السعوديين. ونظراً لتوتّر علاقتهم بالسلطة أصبحت مناطق الشيعة أرضاً خصبة لكل الأفكار والتوجهات السياسية من شيوعية وبعثية وقومية ناصرية وإسلامية أيضاً، وقد كان الشيعة عصب معظم التنظيمات السياسية -غير الدينية- التي نشأت في المملكة مثل الحزب الشيوعي السعودي واتحاد شعب الجزيرة وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب العمل الاشتراكي وغيرها. هذه الأحزاب شكّلت مخارج طوارئ للتنفيس عن حالة الاحتقان الداخلي أملاً في تغيير سياسي داخلي راديكالي أو سلمي يفضي إلى مساواتهم ببقية السكان وفتح الآفاق أمام التعبير عن الهوية الثقافية الذاتية ضمن الإطار الوطني الجمعي لمجتمع المملكة العربية السعودية (وزارة الخارجية السعودية، 1975م)

إن أحد أوجه علاقة الشيعة مع الخارج تصنّف ضمن البعد الديني والثقافي، وهذا أمر مقبول ومتعارف عليه بين كل الجماعات الدينية بما فيها المملكة نفسها. فهناك جماعات سلفية في كل أنحاء الدنيا تستقي من علماء المؤسسة الدينية الرسمية

مرجعيتها ورسالتها وعنوانها ونشاطها ودعمها المادي والمعنوي. وبالنسبة للشيعة في المملكة، كان العراق من الناحية التاريخية -وقبل قيام الدولة السعودية الحديثة- مركزاً علمياً يستقطب أبناءهم للدراسة الدينية. فالعراق هو مركز التشيع "العربي" وحاضرته الأساس، وبغيابه -بسبب ظروف القمع السياسي والطائفي في العراق في فترة حكم البعث- توجهت الأنظار إلى إيران التي انتصرت فيها الثورة للتو، مما أعطى الارتباط الديني العبادي الصرف ملامح سياسية واضحة، خاصة وأن الإمام الخميني ولأول مرة في تاريخ الشيعة الحديث كان مرجعاً دينياً وسياسياً في آن واحد، وكانت إيران والمملكة تعيشان صراعاً حاداً بشأن مسائل عديدة، أدى في أحد جوانبه إلى استهداف شيعة المملكة في الداخل من قبل السلطة السياسية والمؤسسة الدينية الرسمية.(السلطان،1984م، ص112)

لا شك في أن انتصار الثورة في إيران، وبقيادة رجال دين، أعطـى دفعـة معنوية لشيعة المملكة، وضمن هذه الحدود كان الأمر مقبولاً وطبيعياً، فالتوجهـات السياسية تؤدي إلى انعكاسات محلية ليس فقط على فئة محددة من السكان بل علـى مجمل البلدان والشعوب المجاورة، ويكون تأثيرها بحجم الخلل الداخلي القـائم. وإن القول بأن أزمة الشيعة في المملكة بدأت منذ انتصار الثورة في إيران خـاطئ مـن زوايا عديدة، أولها أن المشكلة بين الشيعة والسلطة السياسية ابتدأت منذ قيام السلطة السياسية السعودية بسبب التمييز الطائفي الشديد. ومن جهة ثانية فإن تحسن العلاقات الإيرانية السعودية والذي شهدنا فصوله في السنوات الماضية لم يغيـر مـن واقـع الحال. ولذا يجب أن ينظر إلى المشكل في بعده المحلّي قبل التفكير في إلقاء اللـوم على الآخرين خارج الحدود. كما يجب التفريق بشيء من الحذر بين الولاء الـديني والمرجعي وبين الانتماء والولاء السياسي في ظرف نعلم فيه أن المؤسـسة الدينيـة الرسمية لا تمثل إلا قطاعاً محدوداً من السكان السعوديين، وأن الحكومة الـسعودية فشلت في خلق مؤسسة دينية جامعة لكل المذاهب الدينية في المملكة وإشراكها فـي صناعة القرار الديني، كما فشلت في مأسسة العمل الديني غير السلفي (أو لنقل مـن باب التعريف: غير الوهابي) ولم تقبل بتشكيل مؤسسة دينية شيعية داخـل المملكـة تكون مرجعاً للشيعة السعوديين ووسيطاً بينهم وبين السلطة السياسية، بحيث ينخفض

الشعور بالحاجة إلى التوجيه الديني الخارجي بالنسبة للمواطنين الـشيعة، وبالـشكل الذي يجدون فيه أقنية محددة وفاعلة تحـلّ مـشاكلهم اليوميـة.(وزارة الخارجيـة السعودية. مجموعة المعاهدات والاتفاقيات.الجزء الثاني، الطبعة الثانية، 1975)

موقف إيران من حماس وحزب ا :

(أ) موقع إيران من حماس:

ترجع بدايات العلاقة بين إيران وحركة حماس إلى عام 1992م حيث أعلنوا بعد سنة من فتح مكتب حركة حماس في طهران أن وفداً برئاسة إبـراهيم غوشـة المسؤول في حركة حماس سيزور طهران وسيلتقون بالمـسؤولين هنـاك. ووقـع الطرفان مسودة اتفاق لإنشاء حلف سياسي وعسكري. وقد أخذت إيران على عاتقها تزويد حركة حماس بالمساعدات المالية والعسكرية.

وبهذا يكون لحركة حماس رصيد ذو شقين:

الأول: توسع القدرة العسكرية والمالية للحركة.

الثاني: تأصيل لمفهوم إسلامية الحركة في مقابل فلسطينيتها.

ومن جهة أخرى ترمى إيران من هذه العلاقة إلى اعتبار حركة حماس جزء من منظومة جديدة سوف تخدم القضايا الإيرانية بدءاً من سوريا ومـروراً بحمـاس وحزب ا اللبناني.

وعلى الرغم من مآذارة الولايات المتحدة الكثير من الضغوط على إيران، إلا أن إيران أعلنت أنها سوف تقف إلى جانب المقاومة الفلسطينية وستواصـل الـدعم المعنوي والسياسي والمادي لحركات المقاومـة فـي فلـسطين.(حمامـة، 2004، ص307)

حيث عارضت الحكومات الامريكية المتعاقبة وخلال ربع قرن علـى نحـو منسق التوجهات الرئيسية لسياسة إيران الخارجية، ومن بين هذه التوجهـات دعـم إيران للحركات الفلسطينية المتـشددة.(مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية، 2007، ص179)

(ب) موقف إيران من حزب ا :

ترجع العلاقة بين إيران وحزب ا إلى عهد الإمام الخميني حيـث تعهـدت بتقديم يد العون لشيعه لبنان وتزويدهم بالسلاح وذلك بتبنيها حركة أمل وحـزب ا الذي انشق عن حركة أمل سنة 1982م بقيادة حسين موسوي والذي تدرب على يـد عناصر من الحرس الثوري الإيراني، وطبقاً لتقديرات امريكية فقـد كـان مقـدار المساعدات الإيرانية لحزب ا سنوياً حـوالي 100 مليـون دولار، والملاحـظ أن حزب ا يقوم بتنسيق مع إيران في الكثير من المواقف التي تقتضيها وحدة المذهب، وكثيراً ما يقوم الحزب بدوره في المقاومة بما يخدم المصالح الايرانية بالإضافة على تحقيق المصالح القومية للبنان والعالم العربي.(عبـد المـؤمن، 2001، ص 102-104)

والملاحظ بأن كلاً من إيران وحركة حماس والجهاد وحـزب ا متقـارب وخاصة في مسألة القضية الفلسطينية من حيث عدم الاعتراف بحق إسـرائيل فـي الوجود، وعدم الاعتراف بخطة السلام العربية، والتي تتطلب انسحاب اسرائيل إلـى حدود 67 مقابل الاعتراف بإسرائيل.

إيران والإرهاب الدولي:

لم تتردد إيران في الإعلان عن موقفها إزاء الاعتداء الإرهابي الذي وقع في الحادي عشر من شهر أيلول 2001م على مبنى التجارة العـالمي فـي نيويـورك، ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية بواشنطن حيث أدانت هذا العمـل واعتبرتـه عمـلاً إجرامياً لا تقره الشريعة الإسلامية ولا مبادىء القانون الدولي.

وعندما أعلنت الولايات المتحدة عن عزمها على الانتقـام مـن الارهـابين وتوجيه ضربه ساحقة لهم . لم تعترض إيران على ذلك، وإنما طالبـت الولايـات المتحدة بتحري الحقيقة وعدم التسرع في إتهام المسلمين بالإرهاب كما لم تتردد في الإعلان عن استعدادها للتعاون في مجال محاربة الارهاب تحت مظلة الأمم المتحدة وليس تحت قيادة الولايات المتحدة.(عبد المؤمن، 2001)

سادت حالة من التفاول إزاء العلاقات الإيرانية – الأمريكية على ضوء المعلومات التي أكدت تعاون إيران مع الولايات المتحدة من حربها على نظام طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان وهو ما دفع المحللين إلى التكهن بإمكانية حدوث اختراق في العلاقات بين واشنطن وطهران. غير أن الأمور لم تسير بهذا الشكل فما أن هدأت الحرب الأمريكية في أفغانستان بالتحديد مع بداية عام 2002 حتى قام الرئيس الأمريكي جورج بوش بإدراج إيران ضمن محور الشر إلى جانب كوريا والعراق الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات من جديد وعودتها إلى المربع الأول (السويدي، 1996) إلى جانب ذلك بدأت الولايات المتحدة في توجيه اتهامات مباشرة إلى طهران بالعمل على زعزعة الاستقرار في افغانستان وبدعم الإرهاب، وإيواء عناصر من تنظيم القاعدة في أراضيها، ومساعدة الحركات الراديكالية في فلسطين، فضلاً عن السعي لامتلاك اسلحة دمار شامل.

السعودية وحركات المقاومة والإرهاب الدولي:

تقف السعودية موقف متساوى من حركات المقاومة الفلسطينية وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، من ناحية أخرى فقد تعرضت المملكة السعودية للكثير من الضغوطات من قبل الولايات المتحدة، إذ لا تخفي أمريكا ذلك حيث ذكر وزير الخارجية الأمريكي الاسبق كولن باول أن بلاده تشجع حلفائها العرب على عدم تمويل المنظمات، والحركات التي تراها إرهابية إشارة إلى حماس والجهاد الإسلامي وغيرها من الحركات الفلسطينية.

يرى بعض المحللين أن العلاقات السعودية- الأمريكية تمر منذ أحداث 11 أيلول بمرحلة تتميز بعدم الاستقرار، حيث بدأت الولايات المتحدة في إعادة دراسة لعلاقاتها مع المملكة العربية السعودية وتحليل ككيان سياسي واجتماعي وثقافي وتقييمها لمرتكزات السياسة السعودية.

وكان نتيجة لذلك أن بدأت بعض الأصوات داخل الإدارة الأمريكية ووسائل الإعلام في إتهام المملكة العربية السعودية برعاية الإسلام الإصولي الذي يعتبرونه المسؤول الأول عن هجمات واشنطن ونيويورك وقد توزعت تلك الأصوات ما بين الدعوة لتغيير المناهج في المدارس السعودية وبين التحريض على اعتبار المملكة

منبعاً للإرهاب ودعا اليمين الأمريكي إلى إعادة النظـر فـي التحـالف الأمريكـي السعودي القائم منذ وقت طويل مؤكدين أنه لا يمكن الاعتماد علـى المملكـة فـي الحرب على الإرهاب. (الطحان، 2003)

أن المملكة العربية السعودية تعتبر من أكثر الدول تعرضاً للإرهاب ففي عام 1994م وقع حادث تفجير مبنى في حي العليا في الرياض سقط على أثره عدد من الأشخاص، واعقبه تفجير الخبر في المنطقة الشرقية في السعودية وسقط نحـو 19 امريكياً وذلك بواسطة تفجير سيارة في مبنى سكن الجنود الامـريكيين وفـي عـام 2003 م حصل تفجيران كبيران في الرياض ذهب ضحيته عـدد مـن المـواطنين والمقيمين.(المطرودي، 2004)

4.5 تصورات مستقبلية للعلاقات السعودية الايرانية :

سيشهد قادة دول الخليج العربية مستويات متصاعدة من التوتر خلال الفتـرة المقبلة، أما القياد الدينية الإيرانية فيلاحظ أن أحكامها لا تتصف بالعقلانية خصوصاً في البرنامج النووي والأحداث في منطقة الخليج العربي.

أن التهديدات التي تحيق بأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حقيقة، فإن هناك نزعة – في خضم المواجهة والأزمة الحالية في العـراق- إلـى إغفـال الأضرار التي قد تلحقها هذه التهديدات بالمنطقة، ويبدو أن إذعان إيـران للمطالـب الغربية بوقف برنامجها النووي بات أمراً مستحيلاً، كما أن قبول الغـرب بـامتلاك إيران أسلحة نووية أمر مستحيل أيضاً، ولكن إذا ما حسبنا الخسائر التي سـيتحملها كل طرف، في غياب التسوية، فإن هذا يعزز احتمال التوصل إلى تسوية ما.

لدى رجال الدين الحاكمين في إيران أهداف بعيدة المدى، ولكن هل تتطلـب مثل هذه الأهداف أسلحة نووية، لو تم إقناعهم، بأن التهديدات العسكرية الآنية، التي تحيق بهم وبوجودهم يمكن إزالتها؟ يمكن أن تقول: إن رجال الدين هؤلاء ينتهزون فرصة سانحة، عبر إبراز قيادتهم في العالم العربي الذي يفتقر إلى القيادة البطلـة، والذي خاب ظنه في استمرار فلسفات الحكم الفاشلة، بدءاً من وعود الوحدة للفكـر القومي العربي، مروراً بالبعث والشيوعية، علاوة على إخفـاق الـنظم البرلمانيـة

المستمدة من التجربة الأوروبية هل يمكن أن تستفيد الحماسة الإيرانية مـن حالـة الضيق السائدة لإلهام الإسلاميين بتغيير الحكومات المتأثرة بالغرب؟ وهل هناك من أدلة كافية على أن إيران – بامتلاكها الأسلحة النووية التي تعزز قـدرتها علـى أن تكون صاحبة القيادة الملهمة؟ وإذا ما تجاوزنا هذه التساؤلات، فـإن هنـاك نتيجـة واحدة لوضعية الاستعداد للحرب، التي تبنتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهـي أنه على الرغم من احتمال مباهاة رجال الدين الإيرانيين بأنهم رواد طـرد الهيمنـة الأوروبية من المنطقة، وإبعاد نفوذها عسكرياً إلى الأبد، فإنهم بأفعالهم قـد فتحـوا الأبواب على مصاريعها، أما القوى الغربية، لتتولى دوراً معززاً بعيد الأمـد فـي المنطقة. (غنيم، 2009)

تتسم إيران ببنية قومية راسخة مردها إلى عراقتها الحضارية، وإذا ما اقترن ذلك بتعداد سكانها وموقعها الجغرافي الإستراتيجي، فإنه من غير المرجح أن يقبـل القادة الإيرانيون في المستقبل مكانة القوة الإقليمية الثانوية في المنطقة، وحتى ما قبل اندلاع الثورة الإسلامية، كانت الطاقة النووية دعامة مهمة، في رؤية الـشاه محمـد رضا بهلوي الرامية إلى أن تكون إيران صـاحبة المكانـة الاقتـصادية والهيمنـة العسكرية، بل صاحبة القوة البحرية المهيمنة في منطقة المحـيط الهنـدي برمتـه، ويرجح خبراء عسكريون أن الشاه " قد بدأ برنامجاً سرياً للأسلحة النوويـة"، وقـد امتلك الشاه أو سعى إلى امتلاك أكثر الأسلحة الأمريكية والأوروبية، البرية والجوية والبحرية تقدماً، ولو أننا افترضنا أن الأسلحة النووية الهندية والباكستانية اقتحمـت المشهد السياسي، خلال حقبة الشاه، لكان رد فعله سلبياً، ضـمن حـدود لا يمكـن تصورها.

ومنذ البداية أصرت إيران على أن مساعيها النووية هي لأغراض سـلمية، ووفقاً لحسين موسويان، نائب رئيس الوفد الإيراني إلى الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرية، فإن معدل النمو الحالي في إيران سيحتم عليها استخدام إنتاجها الكامل من النفط، خلال أعوام معدودة، وهذا سيحرم إيران فعلياً، مـن دخلهـا الحيـوي مـن الصادرات النفطية، إلا أن ادعاء إيران أنها تسعى نحـو " الاسـتخدامات الـسلمية للطاقة النووية" - وهو الأمر الذي يستحيل التحقق منه- يبدو واهيـاً، فـي ضـوء

مجموعة من العوامل، ففي ضوء موارد الغاز الطبيعي العظيمة التي تملكها إيـ ـران، فإن احتياجاتها المتزايدة باطراد من الطاقة، يمكن تلبيتها بشكل فعال، من خلال بناء محطات توليد طاقة غازية، بدلاً من بناء مفاعلات نووية، كما يبدو الخداع الإيراني، طوال أعوام عدة، لإخفاء الجوانب الحساسة في برنامجها النووي عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أمراً لا يمكن تفسيره. (محمود، 2006)

إن توجه إيران نحو تطوير الأسلحة النووية – أو على أقل تقدير سعيها للحصول على الخبرة التقنية، وإقامة البنية التحتية، التي تتيح لها تطوير أسلحة نووية، خلال فترة وجيزة معقولة يعود بيئة التهديدات المحيطة بها، في حقبة ما بعد الثورة، التي طرأت عليها تغيرات جذرية، فتحالفها السابق والولايات المتحدة الأمريكية انتهى، لتحل محله حالة من العداء، وهو ما وضح في دعم الولايات المتحدة للعراق، خلال حرب الأعوام الثمانية ضد إيران، كما تبرز حالة العداء المتبادل بين الطرفين اليوم، في ضوء تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير النظام الإيراني، وتهديد إيران بتدمير إسرائيل، والقيام بأعمال انتقامية ضد الغرب عامة، من خلال وقف الصادرات النفطية، وشن الأعمال الإرهابية، لذا فإن إيران تقف وحدها من دون حلفاء، يمكنها أن تعول عليهم، باستثناء سورية المعزولة سياسياً والضعيفة عسكرياً، والتي تجابه هي نفسها تهديدات عدة، وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن روسيا والصين لا يمكن الاعتماد عليهما، إلا من أجل صد سبل الإجراءات الأمريكية والأوروبية العقابية، ضد إيران في مجلس الأمن.

وقد تنبهت السياسة الإيرانية خاصة منذ عهد رفسنجاني لأهمية العلاقة المتوازنة مع المملكة العربية السعودية لكونها الدولة الكبرى في منظومة التعاون الخليجي، وكونها مفتاحا لعلاقات عربية متوازنة؛ لذلك شهدت العلاقات الإيرانية السعودية في العقد الأخير درجة عالية من التنسيق السياسي والاقتصادي، ترجمتها زيارات المسؤولين للبلدين، خاصة أنها كانت على مستوى رفيع إيرانيا وسعوديا، وقد تُوجت هذه العلاقات الآخذة في التصاعد والنمو بتوقيع الاتفاقية الأمنية بين البلدين في طهران في شهر أبريل الماضي، بحيث يمكن القول: إن هذه الاتفاقية

تمثل مرحلة مفصلية ليس في تاريخ الدولتين فقط، بل في تاريخ الإقليم الخليجي كله؛ وذلك نظرا إلى الاعتبارات التاليـة:

أهمية الدولتين في تشكيل وترسيخ السياسات الأمنية في الخليج، علاوة على اقتناعهما بأن العلاقات بينهما قد وصلت مرحلة من النضج والعقلانية غير مسبوقين، يعكس هذا الخطابان: الرسمي والإعلامي، الإيراني والسعودي بصدد إشادتهما بالاتفاقية.

رغم الطابع الأمني للاتفاقية بالمعنى البوليسي وخاصة في مواجهة عمليات تهريب المخدرات، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال، فإن دلالاتها السياسية أكبر بكثير من تلك المسائل الفنية، فقد تكون بداية مرحلة تنسيق سياسي بين البلدين، وقد تُعد مقدمة لتعاون أمني بالمعنى الإستراتيجي، ثالثًا: يُعد الأمن مفتاح التنمية والضمان الأساسي للاستقرار السياسي.

أهمية الاتفاقية في تعزيز عناصر الثقة بين دول الخليج وإيران، وهو الأمـر الذي قد يقود مستقبلاً لحل القضايا العالقة بين ضفتي الخليج، مثل قـضية الجـزر المحتلة، وقضية الجرف القاري، وهنا من الأهمية بمكان التأكيد على عنصر الثقـة في حفظ الضمانات السياسية بين الدول، وضمان الاستقرار الـسياسي والعـسكري لدول المنطقة.

الاتفاقية خطوة من خطوات تنسيق الجهـود بـين البلـدين فـي المجـالات الاقتصادية والثقافية والإعلامية، في ظـل مبـادئ التعـاون الجمـاعي واحتـرام خصوصية الآخر.

الإستراتيجية الأمريكية لأمن الخليج في المرحلة الراهنة تنهض على جملة من العوامل، أبرزها: التحكم في شبكة المعلومات الأمنية والعسكرية للمنطقة، تأمين صفقات التسلح وضمان عدم استخدامها ضد المصالح الأمريكية، ربط أمن الخليج بمنظومة الدرع الصاروخي الأمريكي، الاحتواء المزدوج لإيران والعراق.

وبالنظر إلى هذه السياسات الأمريكية فإن موقف واشنطن من العلاقات الخليجية يرتكز بشكل كبير على إخراج إيران من أي ترتيبات لقضية أمن الخليج، استمرار سياسة العقوبات الاقتصادية ضد إيران وفق قانون داماتو، مراقبة واحتواء

برامج التسلح الإيرانية خاصة غير التقليدية، وهي أمور تصب جميعا في صنع درجات من التباين بين إيران ودول الخليج، وتسهم في زعزعة الثقة بين الطرفين. (السلطان، 1984، ص 122)

صفة الحساسية المفرطة للعلاقات من أهم السمات التي تميز طبيعة العلاقات الخليجية الإيرانية، حيث يمكن القول: إن التقارب الإيراني مع بعض الدول الخليجية يمثل حساسيات لدى دول خليجية أخرى لديها مشكلات مع إيران، وهو الأمر الذي كشف عنه بوضوح الموقف الإماراتي من التقارب السعودي الإيراني، حيث تنظر أبو ظبي إلى هذا التقارب على أنه ذو تأثير سلبي على قضية الجزر الإماراتية المحتلة؛ وهو ما دعا وزير الخارجية الإماراتي عام 1999 لوصف هذا التقارب بأنه "تحد لبلاده"، فما كان من وزير الدفاع السعودي سوى وصف هذه التصريحات بأنها "طفولية"، ونعت وزير الخارجية الإماراتي "بالجاهل عدو نفسه." (علي، 2008)

وتُعد هذه الأزمة السعودية - الإماراتية مثالاً بارزا على التحديات التي تواجه تطبيع العلاقات الخليجية الإيرانية، حيث تردد وقتها أن الإمارات هددت بالانسحاب من مجلس التعاون الخليجي، ولعلّ مثل هذه الأزمة دفعت السياسة السعودية عقب توقيع الاتفاقية الأمنية مع طهران إلى نفي الربط بين الاتفاقية الأمنية وقضية الجزر الإماراتية المحتلة، كذلك الحال بالنسبة لعُمان حين نفت توقيع اتفاقية دفاعية مع طهران، بل لم تكتفِ بالنفي، حيث سارعت إلى تأكيد دعمها للموقف الإماراتي بشأن قضية الجزر، والتأكيد على الانتماء الخليجي للسياسة العمانية، وتنهج بقية دول مجلس التعاون النهج نفسه بصدد علاقاتها مع إيران بالمسارعة بتأكيد دعمها لحل قضية الجزر الإماراتية المحتلة.

يكشف التحليل السابق عن جملة من الملاحظات الختامية المتعلقة بمستقبل العلاقات الإيرانية السعودية، وهي: (عثمان، 2001)

أولاً: توجد بعض العقبات التي قد تقلص أو تحول دون تنامي العلاقـات الخليجيـة الإيرانية، ولعل أهمها التحديات الداخلية التي يواجهها الرئيس خاتمي لـسياسته الانفتاحية، خاصة الصراع التقليدي بـين المحـافظين والإصـلاحيين، فـرغم

التوقعات التي تشير لضمان فوز خاتمي، فإن هذه التوقعات ترى أن هذا النجاح لن يكون مماثلاً لعام 1997، خاصة فيما يتعلق بنسبة الفوز، فيما يمثّل نقطـة قيد على سياسات خاتمي.

عنصر آخر يتمثل في الدور الأمريكي المتزايد والمتنامي في المنطقة، حيث لا يتوقع على المنظور القريب خروج القوات الأمريكية من الخليج.. عنصر ثالث يتمثل في وجود جملة من القضايا العالقة بين الطرفين: الخليجي والإيراني أهمهما: الجزر، الجرف القاري.

ثانيًا: يمكن القول بوجود إجماع داخل السياسة الإيرانية بشأن التقارب مع دول الخليج؛ وذلك ردا على المقولات التي تربط هذا التقارب بتواجد الإصلاحيين في السلطة، حيث تشير التطورات في العلاقات في العقد الأخير إلى أن تطبيع العلاقات بدأ في عهد الرئيس رفسنجاني، ومن ثَم حتى إن تم التسليم – جدلاً – بفرضية تولي التيار المتشدد للسلطة في إيران، فإن العلاقات الإيرانية الخليجية على الأقل لن تعود إلى سالف عهدها من عصر الأزمات والتوترات؛ ذلك أن المصالح الإستراتيجية والاقتصادية التي تربط الطرفين من الأهمية والإلحاح بما يدعو للحفاظ على حد أدنى من تطبيع العلاقات.

ثالثًا: تعمل السياسة الإيرانية بمنطق الملفات في إدارتها للعلاقات مع دول الخليج، حيث تحاول أن تفصل الخلافات مع بعض الدول بصدد تعاطيها مع البعض الآخر، حتى القضايا الخلافية فإنها تنهج نهجا مختلفًا بين دولة وأخرى، ويمكن أن نلحظ هذا المسلك في إدارة طهران لقضية الجرف القاري مع الكويت والسعودية من جهة، وقضية الجزر المحتلة الثلاث مع الإمارات من جهة أخرى.

رابعًا: يمكن القول- استنادا إلى الشواهد الراهنة وبالتوقعات التي ترشح فوز الرئيس خاتمي- بأن العلاقات الخليجية الإيرانية مرشحة لمزيد من التعاضد والتعـاون ونبذ التوترات السابقة، استنادا إلى الزخم الذي شهدته العلاقات في عهد الرئيس خاتمي، تطورات الأوضاع في الصراع العربي- الإسرائيلي، وتنامي الغطرسة الإسرائيلية، والدور الأمريكي السلبي إزاءها، ازدياد اليقين بـدور الـنفط فـي

توجيه مقدرات السياسة الإيرانية والخليجية.. كل هذه العوامل تدفع بقـوة نحـو مزيد من التعاون الخليجي الإيراني.

بيد أن القضيتين الخلافيتين، وهما: الجـزر، والجـرف القـاري سـيختلف التعاطي الإيراني بصددهما، وهو ما يمكن على الأقل مرحليا أن يساهم فـي حـل قضية الجرف القاري مع الكويت، أما قضية الجـزر الإماراتيـة المحتلـة فتـشير التوقعات إلى صعوبة التوصل إلى صيغة مناسبة لحلها على المدى القصير، وذلـك بحكم الطبيعة المعقدة والتاريخية لهذه القضية.

خامساً: تحتل قضية أمن الخليج موقعا هاما في أجندة العلاقات الخليجية الإيرانية؛ لذا من الأهمية بمكان العمل على بلورة رؤية وطنية حضارية لهذه القضية الشائكة بحيث تضمن مصالح ضفتي الخليج، وتسهم في مزيد من التقارب بين الثقافتين الفارسية والعربية تحت مظلة إسلامية راسخة، وتعلي من شأن قيم الولاء والمواطنة وتدعيم حوار الثقافات، ذلك أن النظرة الشاملة لمفهوم الأمن أضحت تضم هذه العناصر الهامة بجانب العناصر الإستراتيجية والاقتصادية.

مثلت الثورة الإيرانية أول ثورة إسلامية ناجحة فى العصر الحـديث. وهـي الحدث الذي كان له أكبر الأثر على سياستها الخارجية بسبب التغيير الحـادث فـي داخل إيران وفى رؤيتها للعالم الخارجى ولتغير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية والإقليمية. ومنذ هذه اللحظة التاريخية عانى صانع القـرار الإيرانـي مـن الحيرة والتخبط بين ما تمليه المصلحة القومية ومتطلبات الأهداف الأيدولوجية التي غيرت من مصادر التهديد للدولة الإيرانية والفرص السانحة أمام النظام الإيرانـي. (باديب، 1992، ص 142)

في مرحلة ما بعد الخمينى وما بعد الحرب العراقية الإيرانية، عملت السياسة الخارجية الإيرانية على المساعدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية في محاولة لتنميـة التجارة والاستثمار الأجنبي الذى تحتاجه إيران بشدة لإعادة بناء ما دمرته الحرب. فكان شعار رافسنجاني الرئيسي البناء، وأصبح الانفتاح على الخارج غايـة هامـة لجذب استثمارات أجنبية توقف تدهور الوضع الاقتصادي وتحافظ على بقاء النظـام نفسه. استمرت أهمية البعد الاقتصادي في ظل خاتمي فـتم التركيـز علـى نقـل

التكنولوجيا وتطوير التجارة ولكن تحت مفهوم أشمل للتنمية يحوي ليس فقط الأبعاد السياسية بل الثقافية أيضا والتي استخدمتها إدارة خاتمي بكفاءة من أجل الحفاظ على جسور الحوار ممدودة مع الدول التي يتعثر تطوير العلاقة معها بالشكل الذي تطمح إليه إيران.

"لم تعد السياسة الخارجية الايرانية تقوم على رفض أو تأييد شىء وانما بناء على موقف مدروس وتحليلها الخاص للمجتمع الدولى"(باديب، 1992، ص 142)

بمعنى آخر حدث تحول في أهداف السياسة الخارجية الإيرانيـة مـن مجـرد محاولة مواجهة الظروف المحلية الطارئة وتلبية الاحتياجات فـي ظـل معطيـات الوضع القائم إلى محاولة معرفة الظروف الدولية، بحيث لم تعد السياسة الخارجيـة الإيرانية تقوم على رفض أو تأييد شىء وإنما بناء على موقف مـدروس وتحليلهـا الخاص للمجتمع الدولي فهو اتجاه جديد يختلف عما كان سائدا في عهد رفـسنجانى ويسعى إلى تقديم رؤية إيرانية للنظام الدولي ودور إيران فيه. وبهذا يمكن القول إن سياسة إيران الخارجية انتقلت من مجرد كونها سلسلة من ردود الأفعال إلى مرحلة الصياغة الحقيقية التي لها خططتها المستقبلية. وفي هذا السياق طرحت إيران مفهوم حوار الحضارات الذي نجح في إعادة السياسة الخارجيـة إلـى مـسارها الثقـافي الصحيح بخلاف ما كان سائدا في الماضي من تركيز على الجانب الاقتصادي فقط. أصبح يقوم توجه صانع القرار الإيراني نحو العالم الخارجي على إستراتيجية ثقافية تنطلق من محاولة الترويج للثقافة والحضارة الإيرانية من أجل مزيد من النجاح في سياسة الانفتاح على العالم التى لا بديل لإيران عنها في هذه اللحظة التاريخية التـي يمر بها النظام الدولي –وبالفعل لاقت هذه الدعوة للحوار بين الحضارات, ترحيـب كثير من الدول، خاصة الأوروبية، ولقد استغل خاتمي ما قدمته الانتخابات الإيرانية خاصة البرلمانية الأخيرة من صورة طيبة للتطور الديمقراطي في إيـران وأرسـل إشاراته الإيجابية للعالم الخارجي. (الروسان، 1985، ص 129)

التوافق الإيراني السعودي

الثنائية التي تربطها بدول الخليج كل على حدة، فهي ترى مثلا أنه إذا تحقق محور إيران- السعودية- مصر سيحدث فارق كبير في مستقبل المنطقة، ولكنها فى الوقت نفسه تدرك مدى قوة وفعالية معارضة الولايات المتحدة لما يمثله ذلك من تهديد مصالحها في المنطقة. كما تدرك القيادة الإيرانية أنه من الصعب جدا تحقيق "هذا الحلم"، فالأسهل أن يحاول العرب تدعيم التعاون في ما بينهم قبل أن يفضلوا التحالف مع إيران.

كما طورت إيران علاقاتها بالسودان التي اعتبرت بعد الثورة بوابة الثورة الإيرانية لتصدير الثورة فضلا عن استقطاب التحالف ضد الولايات المتحدة. وبدأ تعزيز العلاقات الإيرانية السودانية منذ 1985 واكتسب أهمية أكبر لكونه لا يمثل مدخلا للدائرة العربية بل أيضا للدائرة الأفريقية (حظيت عدة دول أفريقية مثل جنوب أفريقيا والسنغال وإثيوبيا بالاهتمام الإيراني). وازداد توثق العلاقات منذ 1989 مع انقلاب عمر البشير وتوجت زيارة رفسنجانى للخرطوم هذا التعاون متعدد الأبعاد التي تراوحت بين الاقتصاد إلى البعد العسكري والإستراتيجي. وقوى الطابع الإسلامي للحكم والموقف الأميركي من النظام السوداني من العلاقات بين إيران والسودان. (درويش، 1983، ص 88)

وامتد بصر القيادة الإيرانية إلى دول المغرب العربي، خاصة مع تونس التي فاقت الصلات بها كلا من الجزائر والمغرب.

وتسعى إيران إلى عودة علاقاتها الطبيعية مع الجزائر وتخطي الأزمة التي أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية عام 1992 ويساعدها على ذلك رغبة الرئيس بوتفليقة في تحسين علاقات الجزائر الخارجية كما توسمت إيران خيرا في محاولات الوفاق الوطني. أما بالنسبة للمغرب فكانت علاقاتها التجارية المطورة مع إسرائيل وما اعتبرته إيران دوراً مغربياً ملحوظاً في تدعيم التطبيع العربي مع إسرائيل من أهم العقبات أمام تطوير علاقات إيران بالمغرب خاصة فى ظل العلاقات المغربية الأميركية والموقف غير الواضح من قضية الصحراء. وامتد النشاط الإيراني إلى إجراء مباحثات مع ليبيا في محاولة لإخراج العلاقات بين البلدين من البرود الذي

مرت به طيلة سنوات سابقة بسبب الاتهامات الإيرانية لليبيا بالضلوع في اختفاء الإمام بني صدر، وهي بذلك تحاول تعويض خسارتها الإستراتيجية في الجزائر، إلا أن ليبيا استبعدت أن تحل محل الجزائر بالرغم من مواجهة كلتيهما للولايات المتحدة. (درويش، 1983، ص 100)

تأثير العلاقات الدولية على التقارب الإيراني السعودي

ارتبطت إيران قبل الثورة بالكتلة الغربية وقامت بأدوار مختلفة منها دور حامية المنطقة، الا أنه مع نجاح الثورة الإسلامية ورغبتها في القيام بدور مستقل على الساحة الدولية انقلبت المعادلات الموجودة وتسببت في ردود أفعال متعددة من قبل الدول الغربية منها الحصار الاقتصادي والحرب مع العراق.

من أهم الإشكاليات التي يواجهها صانع السياسة الخارجية تحديد علاقته بالغرب، وتكسب هذه العلاقة أهمية محورية في السياسة الخارجية الإيرانية فبناء عليها تتشكل العلاقة مع العالم الخارجي ككل، العراق، أمن الخليج، النفط والغاز، إسرائيل، فلسطين، العلاقات مع العرب. ففي ظل العلاقة المتوترة بين إيران والقوة المركزية تشكلت أبعاد العلاقة بين إيران ونظمها الإقليمية فى الخليج وآسيا الوسطى. (نوفل، 1969، ص 69)

تقوم سياسة إيران الخارجية على الخروج من العزلة المفروضة عليها وجعلها فاعلا رئيسيا في أمن واقتصاد الخليج وآسيا الوسطى في محاولة لكسب النفوذ داخل المنطقة الأولى والثالثة من حيث احتياطيات النفط والغاز. فمن الناحية الإقليمية توجد إيران في منطقة مخترقة بشدة من الغرب ولا بد من تحديد نهج السياسة الخارجية الإيرانية هل سيقوم على رفض الغرب وإدراك تناقض النظم بسبب الطابع الإسلامي للنظام الإيراني أم إيجاد صيغة للعمل مع الغرب.

تعاني إيران من حساسية شديدة تجاه الغرب ناشئة من الخبرة التاريخية السيئة للنفوذ الغربي التي عاشتها إيران في تاريخها الحديث من عام 1941 إلى عام 1979 حيث ساد استغلال القوى الغربية لإيران ومواردها وانتهاك ثقافتها ومن ثم تثير العلاقة مع الغرب المخاوف على الاستقلالية الوطنية. وبالرغم من هذه

المخاوف فهناك إعجاب بتقدم الحضارة الغربية ومن هنا تصبح العلاقة مع الغرب هي "الكشاف المرشد" للسياسة الخارجية الإيرانية. (نوفل، 1969، ص 70)

وفي هذا السياق لم ينظر صانع القرار الإيراني إلى الغرب باعتباره كيانا موحدا، استغلت السياسة الخارجية الإيرانية التمييز بين القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة في جانب وأوروبا واليابان فى الجانب الآخر للتحرك في مساحة أكبر من حرية الحركة.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة العلاقات السعودية الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979 حتى عام 2008م واتضح أن هناك أبعاد عديدة فى هذه العلاقات المتبادلة بين البلدين وأثرت هذه الأبعاد وألقت بظلالها على هذه العلاقات سواء كانت العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية أو التسليحية وأثرت هذه العلاقات على علاقة كلا من الدولتين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية من جانب وكذلك الدول العربية والإسلامية المجاورة لكلا البلدين وكذلك على الدول المشتركة والواقعة على الخليج العربى حيث أن كلا من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية تحاول أن تمد نفوذها على الخليج العربى لتمنع مد الدولة الأخرى أو تحد من نفوذها فى الخليج العربى.

يتحدد مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية على ضوء عدد من المستجدات في المنطقة، مثل المشروع النووي الإيراني وتأثيره على دول المنطقة بشكل عام والسعودية بشكل خاص وكذلك الوجود الأجنبي وقضايا الأمن في الخليج والتطورات في العراق الجديد.

أن أمن الخليج مرتبط بمصالح إقليمية ودولية، وهو ما يعني ضرورة إيجاد صيغة تراعي تلك المصالح كافة بشكل متوازن، وبالتالي فإن استبعاد أي طرف من الأطراف المشار إليها يعني استمرار منطقة الخليج في حلقة مفرغة من التوتر وعدما لاستقرار، كما أن مما لا شك فيه أن علاقات دول الخليج مع إيران تتأثر

بعلاقات السعودية مع إيران سلباً أو إيجاباً لما تمثله السعودية من ثقل سياسي إقليمي في المنطقة.

مع قيام الثورة الإسلامية الإيرانية قطعت أمريكا مساعدتها لإيران بينما استمرت فى تقديم تلك المساعدات للمملكة العربية السعودية ودخلت العلاقات بين الرياض وطهران مرحلة من التوتر لدعوة الثورة الإيرانية المواطنين السعوديين للإطاحة بالأسرة الحاكمة, لذلك خشيت السعودية من انتفاضة الأقلية الشيعية بالمملكة العربية السعودية المتمركز فى المنطقة الشرقية الغنية بالنفط وقد زاد من هذا التوتر بين البلدين الدعم الذى قدمته طهران للثورات فى الدول المجاورة فى ظل سياسة تصدير الثورة التى اتبعتها إيران فى السنوات الأوائل من حكم الملالى.

تباينت مواقف كلاً من السياسة السعودية والإيرانية تجاه القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية واتضح ذلك بعد أحداث غزة فى نهاية عام 2008م ومع بداية عام 2009م حيث شاركت إيران فى مؤتمر الدوحة الذى عقد فى قطر بينما لم تشارك المملكة العربية السعودية فى هذا المؤتمر لأن اشتراك المملكة العربية السعودية فى هذا المؤتمر وبعض الدول العربية مثل مصر كان سيفشل الجهود السابقة لحل مشكلة غزة والاعتداء عليها من جانب العدو الإسرائيلى, ويظهر تباين السياستين السعودية والإيرانية خلال أحداث العدوان على غزة اختلاف وتوتر العلاقات بين الدولتين وأن كل دولة لها سياسة خاصة بها تنتهجها وإن كانت السياسة الإيرانية تميل إلى الهجوم ورد الفعل العنيف بينما السياسة السعودية تأخذ بمبدأ السلم والسلام.

وقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب العراق فى حربها ضد إيران لأن ذلك سوف يقضى على التهديد الإيرانى والمد الإيرانى للمنطقة وهو مازاد الهوة بين البلدين توتراً وكذلك وصل التوتر ذروته عندما قطعت المملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع طهران فى عام 1988م, ومما زاد العلاقة توتراً أيضاً قضية الحجاج الإيرانيين الذين يثيرون الشغب أثناء مواسم الحج كل عام مما أضطر السلطات السعودية فى بعض الأحيان الى رفض استقبالهم فى مواسم الحج وحدوث العديد من المصادمات بين القوات السعودية وكذلك الحجاج الإيرانيين وقد أسفرت

إحدى هذه المواجهات عن جرح عشرين حاجاً إيرانياً فى عام 1981م واستمر هـذا التجاذب لعدة سنوات حيث كان يسمح بعدد محدد من الحجاج الإيرانيين فقط علاوة على مراقبتهم ومراقبة أنشطتهم أثناء مواسم الحج.

قامت المملكة العربية السعودية بدور مهم في محاصـرة النفـوذ الإيرانـى المتنامى فى المنطقة معتمدة فى ذلك على عاملين أساسيين العامل الأول يتمثل فـى ارتفاع أسعار النفط التى تجاوزت حاجز المائة دولار خلال بعض الفترات فى عـام 2007م وعام 2008م فالسعودية تعتبر أكثر ثراء من إيران وهو أمر من المتوقع ألا يتغير, خاصة إذا استمرت أسعار النفط فى الارتفاع وبينما تتزايـد ثـروة المملكـة العربية السعودية من النفط ومن ثم نفوذها الإقليمى يعانى الاقتصاد الإيرانى بـشدة من أزمات حادة. والعامل الثانى للدور السعودى فى المنطقة يتمثـل فـى المكانـة الرمزية للمملكة العربية السعودية والشرعية بوصفها حارساً لأقدس بقعتـين لـدى المسلمين (مكة والمدينة). ولمحاصرة النفوذ الإيرانى المتنامى بالمنطقة اضـطرت المملكة العربية السعودية إلى لعب دور أكثر فاعلية فى حل الـصراعات بالمنطقـة والذى انعكس فى تصريحات الملك عبد ا عبد العزيز التى جاء فيها "لا نريد مـن أحد أن يدير قضايانا ويستغلها فى تعزيز مكانته فى الصراعات الدولية ويتجلى ذلك فى عدة أمور منها وأبرزها التحرك الذى قامت به الرياض فى تحقيق السلام بـين الجانب الفلسطينى والعدو الإسرائيلى بل من أجل إنهاء الخلافات بين حركـة فـتح وحماس فشهدت مكة فى فبراير 2007م محاولة سعودية لانهاء الخلافات بين فـتح وحماس ومحاولة تكوين وحدة وطنية فلسطينية وإن كان الدور السعودى فى الماضى يقتصر على الدعم المادى فقط.

واتضح من خلال تناول الدراسة للفترة الزمنية من عام 1979م حتى 2008م أن الدراسة خرجت بالعديد من النتائج وهى كالتالى:

1- أن الخلاف المذهبي بين الدولتين له تأثيره في العلاقات ابتداء من قيام الدولـة السعودية الأولى وانتهاء بما يقوم به الحجاج الإيرانيون من شعائر خاصة بهم مثل مسيرات البراءة والمظاهرات في موسم الحج.

2- تأثر العلاقات بين الدولتين بقضايا ترتبط بدول أخرى في المنطقة مثل مطالبة إيران بدولة البحرين واعتراض الجانـب الـسعودي والنـزاع بـين إيـران والإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث ووقوف السعودية إلـى جانـب الإمارات للمطالبة بالجزر.

3- أوضحت الدراسة أن فترة الثمانيات كانت العلاقات بين الدولتين سيئة وذلـك بعد الثورة الإيرانية وسعي إيران إلى تصديرها للـدول المجـاورة والحـرب العراقية الإيرانية.

4- أن الاحتلال الأمريكي للعراق واتهام إيران بالتدخل في الشؤون العراقية قـد أثرت على العلاقات السعودية الإيرانية.

5- سيصبح المشروع النووي الإيراني مثار شك لدى دول الجوار وسيشكل لهـا قلقاً في مستقبل هذا المشروع.

6- اختلاف نظرة البلدين إلى الوجود الأجنبي في المنطقة وكذلك حول كيفية حفظ الأمن فيها.

7- أن تفكيك العراق إلى ثلاث دول سيشكل خطراً على جميع دول المنطقة بمـا فيها إيران.

8- أوضحت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية لهـا تـأثير علـى مجـرى العلاقات بين الدولتين سواء بالسلب أو الإيجاب.

9- هناك معضلة كبيرة تواجه الدور السعودى فى العراق تـرتبط بوجـود سُـنة العراق الذين يتعرضون لهجوم الميليشيات الشيعية فى العراق المدعومة مـن إيران نتيجة تنامي الدور الإيراني في العراق، وعدم رغبة السعودية في تقسيم العراق.

10- توجد حالة من القلق والخوف من جانب المملكة العربية السعودية وإن كانت توصف بأنها منخفضة تجاه البرنامج النووى الإيرانى ولا تقل مخاوف المملكة العربية السعودية عن المخاوف الغربية حيال البرنامج الإيرانى والتى يمكن أن تستخدمه إيران ضد السعودية يوما من الأيام ولذلك دعـا وزيـر الخارجيـة

السعودى إيران إلى الموافقة على المبادرة المتعلقة بإخلاء منطقة الخليج مـن أسلحة الدمار الشامل.

11- ورغم الإحساس بالتهديد من جانب البرنامج النووى الإيرانى فان الـسعودية ترفض أى تعامل عسكرى (أمريكى – إسرائيلى) حيال البرنـامج الإيرانـى النووى انطلاقا من الرؤية السعودية أنه تهديد لا يقل عن سـابقه, وأن نتاجـه ستكون كارثية ليس عليها فحسب بل على الشرق الأوسط بأسـره وجغرافيـاً ستتأثر تجارة النفط السعودى بشدة فى حالة وقوع مثل هذا العـدوان وسـوف يلقى بظلاله السلبية على الاقتصاد السعودى.

12- هناك حالة من التنافس بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسـلامية الإيرانية بالنسبة لعملية التسليح وتصاعد مشتريات السعودية من السلاح بشكل غير مسبوق ففى الفترة مـن 1994م – 2004م زادت نفقـات دول الـشرق الأوسط على السلاح بنسبة 40% مقابل 23% عالمياً وكانت السعودية علـى رأس الدول التى أسهمت فى هذا الزيادة وتبلغ نفقات المملكة العربية السعودية على السلاح حوالى 25.4 مليار دولار مقابل 6.2 مليار تنفقها إيران. وتظهر الأرقام يمثل 2.5% من الناتج المحلى الإجمالى, بينما الانفاق السعودى يمثـل 10% بتقديرات عام 2005م.

13- شهدت العلاقات السعودية الإيرانية تحسناً ملحوظاً خلال فترة رئاسة كل من أكبرها شمى رافسنجانى (1989 – 1997م) ومحمد خاتمى (1997-2005م) إلا أن فوز أحمدى نجاد الذى ينتمى إلى حزب المحافظين بالانتخابات الرئاسية الإيرانية عام 2005م أدى إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه ومنذ ذلك الوقت اتسمت العلاقات بين البلدين بالشد والجذب وعلى الرغم من ذلك كـان هنـاك بوادر تحسن ملحوظ فى العلاقات فقد كانت هناك عدة بوادر إيجابية قبيل اللقاء المشترك الذى جمع العاهل السعودى عبد ا بن عبد العزيز بالرئيس الإيرانى أحمدى نجاد فى 4 آذار 2007م وإن كانت هذه المقابلة تحمـل تحـذير مـن العاهل السعودى إلى إيران والقيادة الإيرانية بعدم التدخل فى الشئون العربيـة وتشهدم العلاقات الآن توترا ملحوظا لاختلاف وجهات النظـر تجـاه بعـض

القضايا الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وأبرزها البرنامج النووى الإيرانى – الوضع فى لبنان والقضية الفلسطينية المتمثلة فى العدوان على غـزة أواخـر 2008م.

14- اتسم موقف إيران بالرفض تجاه الاتفاقية الأمنية التى وقعـت بـين العـراق والجانب الأمريكى وإن كانت هذه الاتفاقية تجد قبولاً فـى المملكـة العربيـة السعودية من جانب القيادة السعودية, غير أن النظرة المتعمقة للموقف الإيرانى ما بين الرفض والقبول مرجعه الأساس إلى مدى ما تحققه إيران من أهـداف تساعدها فى تحقيق استراتيجياتها التوسعية فى منطقة الشرق الأوسط.

15- تسعى المملكة العربية السعودية جاهدة من خلال علاقاتها مع إيران على حل مشكلات دول الجوار وخاصة الدول الخليجية وكذلك حل المشكلات مع إيران التى تخص البحرين – الإمارات – الكويت والدول الأخرى.

16- من الممكن مستقبلاً أن نضمن تحسن كامل فى العلاقات السعودية الإيرانيـة وكذلك فى العلاقات الإيرانية ودول الخليج أجمع إذا ما تم ضـم إيـران إلـى مجلس التعاون الخليجى وخاصة إذا خلصت نية القيادة الإيرانية من أجل إيجاد علاقات صادقة مع دول الخليج.

17- بحكم أن إيران دولة إسلامية فى المقام الأول وأن اختلاف مـذهبها الـشيعى والسعودية سنية فان الإسلام بشكل عام كدين سماوى أنزل مـن رب العبـاد للعباد يدعو إلى نبذ الفرقة حتى لا تضعف الأمة الإسلامية بأكملها (وتعـاونو على البر والتقوى) (إنما المؤمنون أخوة) فلابد من التمسك بعلاقات الأخوة كما أقرها الإسلام فالسعودية وإيران من أكبر الدول الإسلامية التى يتوجب عليهما السعي نحو إقامة عالم إسلامى متكامل وموحد ينبثق عنـه سـوق إسـلامية اقتصادية مشتركة.

المراجع

أ- المراجع العربية:

أبو عامود، محمد سعد(2000)، واقع العلاقات السعودية الإيرانية, **مجلة السياسة الدولية**, العدد 141.

أحمد، أحمد يوسف(1990)، سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير, القاهرة, **مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية**, جامعة القاهرة, القاهرة.

أحمد، خالد، **الحرب الإيرانية العراقية 2008/6/4**، متوفر عبر الموقع الإكليتروني:
http://www.acpss.ahram.org

أمير، نهى علي (2005)، "الهلال الشيعي وحدود التأثير على أمن الخليج العربي"، **مجلة شؤون خليجية**، ع 41، ص89.

الموجز عن إيران، الانتخابات التشريعة في إيران لمجلس الشورى الإسلامي: التيارات السياسية التي تخوض الانتخابات في الدورة القادمة، السنة 3، العدد 11 (آذار 1992).

ايزدي، بيزن (2000)، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران** الإسلامية، ترجمة سعيد الصباغ، الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر، القاهرة.

باديب، سعيد (1992). **العلاقات السعودية- الإيرانية**. دار الساقي، لندن.

بن شلهوب، عبد الرحمن بن عبد العزيز(2005)، **النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية بين الشريعة الإسلامية والقانون المقارن**، الطبعة الثانية، مطبعة سفير. الرياض.

البني، أكرم (2006)، "**العراق وأخطار النفوذ الإيراني**" ، الحياة ، لندن.

توفيق، سعد حقي (2003)، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

الجهني، عيد بن مسعود (2001)، **النظام السياسي والإداري في المملكة العربية السعودية**، الطبعه الأولى، منشورات مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

حرب، أسامة الغزالى (1984)، الخليج والأمن العربى, **مجلة شئون عربية**, جامعة الدول العربية, العدد 35.

حسون، ابتسام عبد الأمير (1971)، **علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربى, 1932 – 1971م,** رسالة دكتوراه, غير منشورة, جامعة عين شمس, كلية الآداب, قسم التاريخ, القاهرة.

حسين، عدنان السيد (2003)، **نظرية العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت.

الحلوانى، سعد بدير – الغامدى، محمد جمعان دادا (2000)، **التاريخ السعودى الحديث والمعاصر حتى نهاية القرن العشرين**, مطابع الوادى الجديد, القاهرة.

حمامة، حسن فؤاد (2004)، **صدى الانتصار**، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.

الخليج، تحديات المستقبل (2005)، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، أبوظبي الطبعة الأولى.

درويش، مديحة أحمد (1983). **تاريخ الدولة السعودية**.دار الشروق، جدة.

الراشدي، فايز سلمان (2007)، **العلاقات الإيرانية الإماراتية**، متوفر عبر: http://acpss.ahram.org

الروسان، ممدوح عارف (1985)، **العلاقات السعودية- العراقية**، (بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن الملك عبد العزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، الرياض.

الزياني، أمل إبراهيم (1989)، **علاقات المملكة العربية السعودية في النظام الإقليمي**، دراسة حالة في العلاقات السعودية الإيرانية، مطبعة دار التأليف، القاهرة.

الزيدي، مفيد (2004)، **تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

سالم، بول وآخرون (2008). **الشرق الأوسط الجديد**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت.

السعدون، عبد الرزاق خالد (2000)، **العلاقات السعودية الإيرانية من التوتر إلى التقارب (1983-2000) بحوث دبلوماسية وزارة الخارجية السعودية**، المملكة العربية السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض.

السلطان، عبد ا عبد المحسن (1984). البحر الأحمر والصراع العربي-الإسرائيلي. **مركز دراسات الوحدة العربية**، الرياض.

السمان، أحمد (2009)، الاقتصاد الإيرانى كلمة السر فى الانتخابات الرئاسية القادمة, **مجلة قضايا إيرانية**, وزارة الإعلام, الهيئة العامة للاستعلامات, العدد الرابع، ص8-10.

السويدي، جمال سند (1996)، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، **مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية**، الطبعة الأولى، أبو ظبي.

سويلم، حسام (2007)، مضيق هرمز فى بؤرة الصراع الإيرانى الأمريكى, مختارات إيرانية, **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**, مؤسسة الأهرام, السنة السادسة العدد 82، القاهرة.

السيد، أحمد محمد (2004)، **العلاقات الإيرانية السعودية**، متوفر عبر: www.swussinfo/ara/archuo.htm?sitesect

الشايجي، عبد ا (2000)، عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الإسلامية الإيرانية، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى ، الكويت.

شحاتة، ناصر (2007)، "الحوار السعودي –الإيراني: الدلالات الإقليمية"، قضايا سياسية، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، أبو ظبي.

الشرقاوى، باكينام(1990)، **الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية**, رسالة ماجستير, غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, القاهرة.

صبرى، أحمد محمد (2008)، **بين العناد النووى والعبث الإقليمى إيران فوق البركان**, جريدة الأهرام , العدد 44581 بتاريخ 2008/12/27م، القاهرة.

الطحان، أحمد (2003)، **عولمة الارهاب**، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى.

الطحاوى، عبد الحكيم عامر طايل (1997)، **العلاقات السعودية الإيرانية وأثرهـا على دول الخليج**, من 1951 – 1981م, رسالة دكتوراه غير منـشورة, جامعة الزقازيق, كلية الآداب, قسم التاريخ، القاهرة.

عبد الحميد، عصام السيد (2006)، **الخطاب الإعلامى للثورة الإيرانية وأثره علـى العلاقات الخارجية**, عين شمس للدراسات والبحوث الإسلامية والاجتماعية, مطابع زمزم, القاهرة.

عبد العاطى، عمرو (2008) استراتيجية جديدة فى الشرق الأوسط, **مجلة السياسة الدولية**, العدد 168، ص129، القاهرة.

عبد ا ، محمد يعقوب (2004)، العلاقات السعودية الإيرانية وأمن الخليج، **مجلـة شؤون خليجية**، العدد (36)، ص20-21. الرياض.

عبد المؤمن، محمد السعيد (2001)، **إيران ضـد الارهـاب**، صـحيفة همـشري 2001/10/6 .

عثمان، السيد عوض، **القمة السعودية الإيرانية وتحديات الملفات الإقليمية الصعبة**, مقالة منشورة على موقع النية الموسوعة السنية فى الشيعة, الاثنى عـشر, متوفر عبر: http://abainah.com/index.aspx?function

عثمان، سيد عوض (2001)، العلاقات الإيرانية الخليجيـة بـين دروس الماضـى وآفاق المستقبل, **مجلة مختارات إيرانية**, ص7،5،4 ، طهران

علي، محمود عبده (2008)، **السعودية وإيران**, فى البدء كان الـصراع, جريـدة آرام, 2008/11/19م.

الحضرمي، عمر (2002)، **البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية**، دار الفتح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

العناني، أحمد (1985). **العلاقات السعودية- القطرية**. (بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن الملك عبد العزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

العيداروسى، محمد حسن(1985)، **العلاقات العربيـة الإيرانيـة 1921 – 1971م**, منشورات ذات السلاسل, الكويت.

العيسوي، أشرف سعد (2006)، "تداعيات الطائفية على الأمن والاستقرار في المنطقة"، **مجلة شؤون خليجية**، ع 47، ص93-94.

غنيم، عماد (2009)، **خسائر العرب**, جريدة الأهرام, , بتاريخ الثلاثاء 2009/1/27م العدد 44612، القاهرة.

قاسم، جمال زكريا (1997), **تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر**, المجلد الثالث, دار الفكر العربى, القاهرة.

القرني، علي حسن (1997)، **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات**، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض.

المانع، صالح (1996)، البعد الأيدولوجى فى العلاقات السعودية الإيرانية, **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**, ط1,.

محمد، حربى (1974)، **الاستراتيجية الغربية فى الخليج العربى**, دار الكتاب الجديد, بغداد.

محمود، أحمد إبراهيم (2006)، **إيران والغرب, حرب نفسية وصراع إرادات**, إسلام أون لاين, 2006/4/17م

مدني، محمد عمر (1995). **القانون الدولي للبحار وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية**، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (2007)، البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، الطبعة الأولى، أبو ظبي.

مسعد، نيفين عبدالمنعم (2002). صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، الطبعة الثانية، **مركز دراسات الوحدة العربية**. بيروت.

المطرودي، عبد الرحمن (2004)، **نظره في مفهوم الإرهاب والموقف منه في الإسلام**، مطابع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

مهابة، أحمد (1991)، إيران وأمن الخليج، **مجلة السياسية الدولية**، العدد (105).

موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2008/9/14، المتوفر عبر الموقع الإلكتروني: www.gcc.sg.org

ميلاني، محسن (1996)، سياسة إيران في الخليج من المثالية والمجابهة إلى البرامجماتية والاعتدال، "إيران والخليج: البحث عن الاستقرار". **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية** ، الطبعة الأولى. أبو ظبي.

النظام الأساسي للحكم. جريدة أم القرى. المادة (5) فقرة (44) وفقرة (55).

نظام مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية(1992).

النمر، محمد (2007)، **تحسن العلاقات السعودية الإيرانية مفتاح لحل كثير من مشاكل المنطقة**، متوفر عبر الموقع الإليكتروني: www.elhuda.com

نوفل، سيد (1969). **الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي**. دار الطليعة، بيروت.

هاشم، وحيد حمزة (2001)، **نظام الحكم في المملكة العربية السعودية**، الطبعة الثانية. مكتبة دار جدة.

هندرين، جون (2003)، **"كيف يرى وولفويتز العراق والمنطقة؟"**، الشرق الأوسط، لندن.

وزارة الخارجية السعودية. **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات**.الجزء الثاني، الطبعة الثانية، 1975.

وزارة الخارجية السعودية (2000). **مجموعة المعاهدات**. الطبعة الخامسة، بدون تاريخ.

ياغي، إسماعيل أحمد (1999). **العالم العربي المعاصر. مكتبة العبيكان**، الرياض.

http://www.aaramneus.com

http://acpss.ahram.org.eg.ahram/1/1/2002

ب- المراجع الأجنبية:

Bill J. (1988) **the Egie And line, the tragedy of American Iranian Releation**, Yale Univeristy press, London , New Haven, p. 97 – 200.

Mohsen, Milani, M. (1992). **from khomeinto khaenei**, the muslim world . pp 175-90

Osama Ae Ghazaly Harb, (1984). **The Gulf coopereation concil Regional security in the Gulf**. The center for political and strategic studies, Cairo, p.p. 27 – 28.

International Institute for strategic studies, **Military Balance in The Gulf** London: Oxford University Press, 2005-2006